



قسم العلوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

الموضوع:

محددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية
—دراسة تحليلية قياسية للفترة 2020/1998—

تحت إشراف الأستاذ:

عزوز أحمد

من إعداد الطالبة:

طهيري آسيا

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
عويان عبد القادر	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
عزوز أحمد	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
علام عثمان	أستاذ	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
دهيمي عمر	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
فلقول عبد القادر	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة قالم
بورداش شهرزاد	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	المركز الجامعي بالبيض
وعيل ميلود	أستاذ	مشرف مساعد	جامعة البويرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلله، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم الأنبياء نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

بعد قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ عزوز أحمد والأستاذ وعيل ميلود على تكرمهما وتفضلهما بالإشراف على هذه الأطروحة، ولما أبدياه من سعة صدر وحسن توجيه وإرشاد لإنجاز هذا البحث.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبولهم مناقشة أطروحتي.

كما لا يفوتني أن أتقدم لأساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البويرة، بجزيل الشكر والتقدير لما قدموه طوال مساري الدراسي بالكلية، دون أن أنسى أعضاء إدارة الكلية لما قدموه من تسهيلات إدارية.

وفي الختام لا أنسى أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون وساهم في إثراء هذا الموضوع.

بارك الله فيكم جميعا.

والحمد لله من قبل ومن بعد فهو وولي كل توفيق.

طهيري آسيا

إهداء

أهدي هذه الأطروحة بكل حب وامتنان إلى والديّ العزيزين اللذين لم يدخرا جهدا في سبيل نجاحي، حفظهما الله وبارك في أعمارهم وجميع ما أنعم الله عليهم، وأسعد أيامهم.

كما أهديها إلى سندي في هذه الحياة إخواني وأخواتي وكل أفراد عائلتي الكريمة حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء، وأخص بالذكر رفيقات دربي اللواتي أمّنّ بقدرتي على تحقيق هذا النجاح، رزقكم الله من وافر نعمه.

أخيرا أهدي هذه الأطروحة إلى كل من يسعى لطلب العلم والمعرفة، وإلى بلدي الحبيب الجزائر أدام الله أمنه وسلمه.

طهيري آسيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإشكالية المتعلقة بمحددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية للفترة 1998-2020، حيث تناولت الدراسة الجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية للميزانية العامة وتنظيمها الفني في الجزائر مع تحليل طبيعة العجز الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تضمنت الدراسة إمكانيات الجزائر من المحروقات والعوامل المحددة لتغيرات أسعار النفط العالمية، حيث عمدت في هذا الجانب على تحليل أثر تغير سعر النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة المدروسة.

أما الجانب القياسي فقد تم التركيز على قياس وتحليل تغير محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1998-2020)، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR). حيث توصلنا في النهاية إلى أن الصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي تؤثر بشكل سلبي وإيجابي على رصيد الموازنة العامة على مدى الأزمنة المختلفة القريبة والمتوسطة إلى البعيدة، وأن شدة هذه التأثيرات تتفاوت وفقا لشدة وقوة الصدمة النفطية.

الكلمات المفتاحية: عجز موازي، صدمات نفطية، الاقتصاد الجزائري، محددات العجز الموازي، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

Abstract:

This study aims to elucidate the aspects of the problematic related to the determinants of Algeria's budget deficit amidst oil shocks for the period 1998-2020. The study addresses the theoretical aspects and fundamental concepts of public finance and its technical organization in Algeria. Indeed, this work analyze the nature of the budget deficit in Algeria during the study period. Additionally, our study encompasses Algeria's fuel potentials and the specific factors affecting global oil price fluctuations, with a focus on analyzing the impact of oil price changes on overall economic variables in Algeria during the selected study period.

Quantitatively, the focus was on measuring and analyzing the changes in the determinants of the budget deficit in Algeria amidst oil shocks during the period cited above, employing the Structural Vector Autoregression (SVAR) model. Ultimately, it was concluded that structural shocks to budget deficit determinants have both negative and positive effects on the general budget balance over different time horizons. Then, the intensity of these effects varies according to the severity and strength of the oil shock.

Keywords: budget deficit, oil shocks, algerian economy, determinants of the budget deficit, Structural Vector Autoregression (SVAR) model, Algeria.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	كلمة شكر
	إهداء
	الملخص
II - II	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول والأشكال
أ - ز	مقدمة
67 - 1	الفصل الأول: دراسة نظرية لعجز الموازنة العامة في الجزائر
2	تمهيد:
3	المبحث الأول: التنظيم الفني للميزانية العامة للدولة.
3	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للميزانية العامة للدولة.
13	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة.
19	المطلب الثالث: دورة الميزانية العامة.
24	المطلب الرابع: هيكل الميزانية العامة.
29	المبحث الثاني: آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
29	المطلب الأول: العجز الموازي.
34	المطلب الثاني: أسباب العجز الموازي.
38	المطلب الثالث: طرق تمويل العجز الموازي.
44	المبحث الثالث: محددات العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2020/1998 وآليات تمويله.
44	المطلب الأول: طبيعة العجز الموازي في الجزائر وأسبابه.
47	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات عامة ومساهمتهما في نمو العجز الموازي بالجزائر.

52	المطلب الثالث: أساليب تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.
67	خلاصة الفصل
131 -68	الفصل الثاني: النفط في الجزائر وأثر صدماته على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
69	تمهيد:
70	المبحث الأول: النفط ومكانته في الجزائر.
70	المطلب الأول: مفاهيم أساسية للنفط.
74	المطلب الثاني: محرك الصناعة النفطية.
80	المطلب الثالث: تحليل قطاع الطاقة (المحروقات) في الجزائر.
86	المبحث الثاني: العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط.
86	المطلب الأول: هيكل أسواق النفط.
86	المطلب الثاني: محددات أسعار النفط.
91	المطلب الثالث: المسار التاريخي للصدمات النفطية.
108	المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.
108	المطلب الأول: أثر تغير سعر النفط على المتغيرات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 1998-2020.
115	المطلب الثاني: أثر تغير سعر النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.
122	المطلب الثالث: تحليل وضع الموازنة العامة بالجزائر في ظل الصدمات النفطية للفترة 1998-2020.
131	خلاصة الفصل
174 - 132	الفصل الثالث: قياس وتحليل محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1998-2020)
133	تمهيد:
134	المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.
134	المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة المحلية

137	المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة العربية
138	المطلب الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية
141	المبحث الثاني: دراسة تحليلية باستخدام طريقة (ACP) لمحددات العجز الموازي في الجزائر.
141	المطلب الأول: التحليل في الفضاء الشعاعي R^n .
146	المطلب الثاني: التحليل في الفضاء الشعاعي R^p .
150	المبحث الثالث: تطبيق تقنية الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل نتائجها.
150	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
154	المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.
164	المطلب الثالث: تحليل الصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي وأثرها على رصيد الميزانية
174	خلاصة الفصل
175	الخاتمة
182	قائمة المراجع
200	قائمة الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

50	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020	1-1
54	وضع صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر للفترة 2000-2020	2-1
57	مصادر التمويل التقليدي المعتمدة من الخزينة العامة 2000-2020	3-1
58	مساهمة القرض السندي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر عام 2016	4-1
63	وضعية الإصدار النقدي الجديد من أكتوبر 2017 إلى جانفي 2019	5-1
72	تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	1-2
78	إمكانيات دول أوبك من النفط والغاز خلال عام 2020	2-2
109	حصة الناتج الداخلي الخام من قطاع المحروقات بالأسعار لجارية خلال الفترة 1998-2020	3-2
116	وضعية رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 1998-2020	4-2
123	الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي لبرميل النفط 1998-2020	5-2
125	تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر على ضوء تغير أسعار النفط الخام خلال الفترة 1998-2020	6-2
142	القيم الذاتية	1-3
143	إحداثيات المتغيرات في تشكيل المحور	2-3
144	مساهمة المتغيرات في تشكيل المحور	3-3
144	مصنوفة الارتباط بين المتغيرات	4-3
146	إحداثيات الأفراد على المحاور العاملة	5-3
148	مساهمة الأفراد في تشكيل المحاور	6-3
152	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى	7-3
153	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	8-3
154	نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى	9-3
156	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة.	10-3
157	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين رصيد الموازنة العامة والجباية البترولية	11-3
158	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) الإيرادات العادية ورصيد الموازنة العامة	12-3

قائمة الجداول

158	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين رصيد الموازنة العامة والإيرادات العادية	13-3
159	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين النفقات الحكومية ورصيد الموازنة العامة	14-3
160	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين رصيد الموازنة العامة والنفقات الحكومية	15-3
161	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين سعر البترول ورصيد الموازنة العامة	16-3
161	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين رصيد الموازنة العامة وسعر البترول	17-3
162	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة	18-3
163	نتائج اختبار سببية (<i>Toda-Yamamoto Causality</i>) بين رصيد الموازنة العامة وسعر الصرف	19-3
166	قيم مصفوفتي الانتقال.	20-3

قائمة الأشكال

10	توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات وفق القوانين المالية لكل سنة.	1-1
11	تصنيف الإيرادات في الميزانية العامة حسب قانون المالية 2020.	2-1
31	الرسم البياني لحالات رصيد الموازنة العامة.	3-1
36	يوضح الأسباب الاقتصادية كأحد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.	4-1
46	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1998-2020.	5-1
48	تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.	6-1
51	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.	7-1
56	دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر للفترة 2000-2020.	8-1
61	شروط الإصدار حسب كل من الأمر 03-11 والأمر 17-10.	9-1
64	مساهمة التمويل غير التقليدي في تغطية النفقات العامة 2017-2019.	10-1
74	أنواع الاحتياطات البترولية.	1-2
84	تطور احتياطات وإنتاج النفط خلال الفترة 1998-2020.	2-2
85	تطور احتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 1998-2020.	3-2
91	تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك بالدولار الأمريكي خلال الفترة 2017-2020.	4-2
92	النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2016-2021.	5-2
94	تطور الطلب العالمي على النفط في الفترة 2017-2020.	6-2
96	الطلب العالمي على النفط وتغيرات عرض ومخزون النفط لسنة 2020.	7-2
97	توزيع الاحتياطات المؤكدة بالنسبة المئوية في العالم سنة 2020.	8-2
98	تطور العرض العالمي على النفط للفترة 2017-2020.	9-2
106	أبرز الأحداث المسببة للصدمات النفطية طوال 50 عام.	10-2
110	نسبة مساهمة قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة 1998-2020.	11-2
111	تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر على إثر تغير سعر النفط 1998-2020.	12-2
113	تطور معدل البطالة بالجزائر في ظل تغير سعر النفط خلال 1998-2020.	13-2
114	تغير معدل التضخم بالجزائر على إثر تغير سعر النفط للفترة 1998-2020.	14-2
118	تطور رصيد ميزان المدفوعات بالجزائر على ضوء تغير سعر النفط 1998-2020.	15-2
119	وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.	16-2

قائمة الأشكال

122	تطور احتياطي وسعر الصرف على ضوء تغير أسعار النفط 1998-2020.	17-2
124	تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر على ضوء تغير أسعار النفط 1998-2020.	18-2
126	نسبة تغطية الجباية البترولية والإيرادات غير بترولية للنفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1998-2020.	19-2
127	تطور النفقات العامة على ضوء تغير أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.	20-2
128	مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بالجزائر 1998-2020.	21-2
130	تطور الإيرادات العامة على ضوء تغير أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.	22-2
142	التمثيل البياني للقيم الذاتية.	1-3
143	التمثيل البياني لإحداثيات نقاط المتغيرات (F_1, F_2)	2-3
147	التمثيل البياني لنقاط الأفراد.	3-3
149	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد على المستوى الأول.	4-3
152	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.	5-3
166	الدائرة الأحادية.	6-3
167	استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في سعر الصرف	7-3
169	استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في أسعار البترول.	8-3
170	استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في الإيرادات العادية.	9-3
171	استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في الجباية البترولية.	10-3
173	استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في النفقات العامة.	11-3

مقدمة

مقدمة:

يشغل العجز الموازي حيزا هاما في دراسات الباحثين الاقتصاديين ومنذ القدم، فالموازنة العامة في بادئها كانت تهتم بتحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ومع تطور دور الدولة من حارس إلى منتجة ومتدخلة في النشاط الاقتصادي، لازم ذلك تغير معالم الاقتصاد والمالية العامة للدولة، وكنتيجة لذلك وقع خلل في هيكل الموازنة العامة والتي أصبحت من الضروري إدراج بعض الاستثناءات على مبادئها، لضمان استدامة النشاط الاقتصادي وتفادي تعطله، فالعجز الموازي ظل يتسم بمفهومه المعتاد، غير أن الاهتمام الحكومي بضمان تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، بات غير ذلك، فدرجة التطور الاقتصادي اليوم أصبحت تتطلب في بعض الأحيان من الحكومات إحداث العجز الموازي، وهو ما يعطي دلالة حول التوجه الحكومي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي بدل التوازن المحاسبي التقليدي، فبالرغم من هاته التحولات، فإنها لا تلغي أهمية الموازنة العامة، وحاجة الحكومة بها في رسم خططها، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من العجز الموازي من فترة إلى أخرى نتيجة لعدم استدامة الموارد المالية النفطية، حيث يعد اقتصادها اقتصادا ريعيا مرتبطا ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، وباعتبار النفط مادة حيوية وسلعة استراتيجية، نظرا لاكتسابها أهمية كبيرة في اقتصاديات دول العالم على اختلافها من دول صناعية كبرى التي تعتمد على النفط في صناعاتها الثقيلة، إلى الدول المنتجة للنفط التي يشكل النفط المورد المالي الأهم في موازنتها العامة، هذا الاهتمام البالغ من الدول بالنفط، كان له عظيم الأثر على توجيه أسعار النفط صعودا (طفرات) ونزولا (صدومات)، وبطبيعة الحال ستلقي هذه التغيرات الحاصلة في أسعار النفط أثرها بشكل متباين -على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية- بين الدول المنتجة للنفط والدول الصناعية الكبرى.

وبالعودة إلى الجزائر التي يعد النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة، نجد أنه بقدر تلك الأهمية لمورد النفط بقدر الانعكاسات المنبثقة عن تغير أسعاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية بها، وخاصة إذا ما كانت تلك التغيرات صدمات نفطية فإن الجزائر ستعاني في ظل محدودية مواردها المالية من حدوث عجز مزدوج (عجز في الموازنة العامة للدولة و عجز في ميزان المدفوعات) لأن النفط يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، وإذا ما تحدثنا على الموازنة العامة فإننا نتحدث عن نسب معتبرة للإيرادات العامة من الجباية النفطية، فهذه النسبة ساهمت بشكل رئيسي في حدوث "العجز الموازي المستمر" الذي عانت منه لمدة قاربت العقدين خلال القرن الحادي والعشرين، خاصة عند اقتران تراجع أسعار النفط مع ارتفاع النفقات العامة لضرورة توفير التمويل اللازم للخطط التنموية، حيث وجدت

الحكومة الجزائرية نفسها في خضم تفاقم العجز الموازي، ملزمة على إتباع عدة آليات تمويلية لاحتواء العجز تمثلت في مختلف السياسات المالية والنقدية.

يبرز أيضا العجز الموازي كميزة في الاقتصاد الجزائري نتيجة لارتفاع حجم الإنفاق العام الناتج عن البناء الهيكلي للاقتصاد والاختلالات المختلفة الموجودة فيه، فقد اتبعت الجزائر في فترات كثيرة سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق العام من أجل تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة ولو بنسبة طفيفة وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد في ظل ضعف قطاع الإنتاج وعدم مرونته ومحدودية حجم الاستثمارات المباشرة سواء المحلية أو الأجنبية.

1. إشكالية الدراسة.

بناء على ما سبق ذكره تبرز لدينا إشكالية بحثنا هذا على النحو الآتي:

ماهي محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1998-2020)؟
ومن أجل معالجة هذه الإشكالية وحتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب البحث، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العجز الموازي في الجزائر؟ وما أهم الآليات المعتمدة في ضبط الموازنة العامة؟
- هل تأثرت المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائري بتقلبات أسعار النفط العالمية؟
- كيف أثرت محددات العجز الموازي في الجزائر على رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1998-2020؟

2. فرضيات الدراسة.

من أجل معالجة الإشكالية السابقة والإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية المنبثقة عنها نطرح الفرضيات التالية:

- يمكن تفسير العجز الموازي في الجزائر بأنه متنوع خلال الفترة المدروسة، كما اعتمدت الحكومة الجزائرية على عدة أساليب مالية ونقدية لضبط الموازنة العامة؛
- أثرت أسعار النفط العالمية بشكل مباشر وغير مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛

- أثرت محددات العجز الموازي على رصيد الموازنة العامة بشكل سلبي وإيجابي، والتي ترتبط بهيكل الاقتصاد الجزائري والمتمثلة أساسا في المتغيرات الآتية: الجباية البترولية، الإيرادات العادية، حجم النفقات العامة، سعر الصرف، إلى جانب أسعار النفط.

3. أهداف الدراسة.

تكمن الأهداف الأساسية للدراسة في:

- التعرف على طبيعة العجز الموازي في الجزائر من خلال تحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة؛
- دراسة وتقييم فعالية مختلف السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الجزائر لمعالجة العجز الموازي؛
- إبراز أهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال دور العائدات البترولية في بناء الميزانية العامة وتخفيف النشاط الاقتصادي؛
- إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي؛
- تحديد مختلف العوامل (المحددات) المؤثرة في اتجاهات العجز الموازي في الجزائر ومدى رتابتها وعدم تغييرها وتأثرها بالصدمات النفطية.

4. أهمية الدراسة.

تستند أهمية هذه الدراسة على مجموعة من العناصر نذكر منها:

- غالبا ما يتم ربط عجز الميزانية العامة بالجزائر بتراجع أسعار النفط، حيث تتغير النفقات العامة والإيرادات العامة نتيجة تغير الجباية النفطية؛
- طبيعة العجز الموازي في الجزائر، التي استدعت تمويله بالعديد من السياسات المالية والنقدية، وتم تقديم التوجهات الضرورية للتعامل مع هذه التحديات؛
- تحليل مكانة النفط في الاقتصاد العالمي حيث يعتبر مصدرا حيويا في الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء؛
- معرفة درجة تأثر مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائري بتقلبات أسعار النفط.

5. مبررات اختيار الموضوع.

هناك عدة أسباب موضوعية دعت إلى اختيار هذا الموضوع أهمها:

- موضوع جوهري يصب في صلب الاقتصاد الوطني بالجزائر، ويحتاج إلى إجراء دراسات شاملة تساهم في فهم الظاهرة لتقدم التوجيهات والسياسات الفعالة للحد من استدامة العجز الموازي أو تجدد من فترة إلى أخرى؛
- محاولة إعطاء صورة واضحة حول مدى تبعية الاقتصاد الجزائري والميزانية العامة بالجزائر بالموارد المالية للنفط؛
- الرغبة في تقديم نتائج جديدة في جانب استثنائي، من خلال تشخيص العجز الموازي ومسبباته في ظل انهيار أسعار النفط.

6. منهج الدراسة.

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق الأهداف العلمية لها وتحديد أبعادها ومحاولة الإجابة عن التساؤلات الفرعية لها تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي، وذلك من خلال تناول مختلف مكونات الدراسة من خلال التطرق إلى الأفكار النظرية المشكلة للدراسة وتحليلها وتنظيمها، وخاصة ما يتعلق بالعجز الموازي وأسبابه وطرق معالجته، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وكذا التطرق إلى الصناعة النفطية ومحددات أسعار النفط، وانعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والموازنة العامة، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية (طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP)) ونماذج الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) و البرامج الإحصائية الجاهزة (Eviews)، (Exlstats)، (Stata).

7. حدود الدراسة.

من أجل بلوغ الأهداف المنشودة من هذه الدراسة، تم رسم إطار يحدد مجال الدراسة، كالاتي:

- **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة عدة نقاط رئيسية، حيث تعاملت مع مفهوم العجز الموازي وتحليل أسبابه ووسائل علاجه مع التركيز على الوضع الجزائري كحالة دراسية، ومن ثم ركزت الدراسة على تحليل أسعار النفط وتغيرها مع تسليط الضوء على تأثير تلك التغيرات على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الجزائري.

- **الحدود المكانية:** تتحدد الحدود المكانية لموضوع الدراسة في حالة الجزائر.

- **الحدود الزمنية:** تم معالجة هاته الدراسة بالاعتماد على مجموعة من البيانات، شملت فترة زمنية ممتدة من عام 1998 إلى غاية عام 2020.

8. صعوبات الدراسة.

- أثناء إعدادنا هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- صعوبة الوصول إلى بيانات الدراسة من مواقع الجهات الرسمية بسبب تقييد المواقع وتحديثها الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا؛
- تضارب البيانات المتاحة، خاصة فيما يتعلق ببيانات الميزانية العامة، بين الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير البنك المركزي والوزارة المالية؛
- نقص بعض البيانات في بعض السنوات، خصوصا في بداية ونهاية فترة الدراسة؛
- ندرة المراجع الورقية من الكتب التي تتناول موضوع العجز الموازي.

9. هيكل الدراسة.

وللقيام بمطلبات هذه الدراسة ومحاولة للإجابة على إشكالية البحث والإمام بجميع عناصر الموضوع، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول وفقا للمحتوى التالي:

الفصل الأول: دراسة نظرية لعجز الموازنة العامة في الجزائر.

في هذا الفصل، تم استعراض الإطار النظري للميزانية العامة مع شرح منهجيتها في الجزائر، وتم التركيز على مفهوم العجز الموازي وأهم أسبابه والآليات المستخدمة في تمويله، مع التركيز على دراسة حالة العجز الموازي في الجزائر ومعالجة أسبابه، بالإضافة إلى الآليات المعتمدة في مواجهته.

الفصل الثاني: النفط في الجزائر وأثر صدماته على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تم من خلال هذا الفصل توضيح الإطار النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط وقواعد تسعيره، كما تم تناول العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مع ذكر أهم المحطات التاريخية التي مر بها سعر النفط، ومن ثم تم التركيز على تحليل تأثير تغير سعر النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (النتاج الداخلي

الخام ومعدل التضخم ومعدل البطالة، ورصيد ميزان المدفوعات وتغير احتياطي الصرف، ورصيد الموازنة العامة في الجزائر).

الفصل الثالث: قياس وتحليل محددات العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1998-2020)

في هذا الفصل تم تطبيق بعض الطرق الإحصائية والقياسية وتحديد طريقة تحليل المركبات الأساسية (ACP) ومصنوفة الارتباطات، وكذا نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR)، وتحليل النتائج ومناقشتها من أجل الوصول إلى الغاية النهائية للدراسة وهي تحديد مختلف العوامل المحددة للعجز الموازي في الجزائر.

الفصل الأول

دراسة نظرية لعجز الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

الميزانية العامة هي إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة شؤونها المالية، والتي تقوم من خلالها بتحقيق جملة من الأهداف، منها تحسين الخدمات العامة ودعم التنمية الاقتصادية، حيث يقوم أساس الميزانية العامة على تحقيق التوازن بين الإيرادات الحكومية ونفقاتها خلال فترة زمنية عادة (سنة)، غير أنه يحدث أحيانا أن تكون تطورات النفقات العامة أكبر من نمو الإيرادات العامة فيحدث ما يسمى بالعجز الموازي، والذي يشير إلى الفارق السليبي بين النفقات الحكومية وإيراداتها.

إن ظاهرة العجز الموازي ترتبط بالعديد من العوامل التي يتعلق بعضها بالنفقات العامة والبعض الآخر يرتبط بالإيرادات العامة، وهذه العوامل تختلف من بلد لآخر، ومن هنا نجد أن أسلوب تمويل العجز الموازي يختلف نسبيا إلى الأسباب المؤدية إلى العجز وإلى طبيعة النظام المالي والاقتصادي في البلاد، ومن بين الدول التي عانت من العجز الموازي نجد الجزائر، فميزانيتها العامة تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية والتي تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الإيرادات العامة للفترة 1998-2020، هذه النسبة جعلت أي تغير يطرأ على أسعار النفط ارتفاعا أو انخفاضاً في الأسواق العالمية يؤثر على رصيد الموازنة العامة، هذا من جانب الإيرادات، أما من الجانب النفقات العامة فقد توجهت الحكومة نحو تبني العديد من البرامج التنموية، كل هذا ساهم في زيادة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي زيادة حدة العجز الموازي، وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية في سبيل مواجهة العجز الموازي على عدة آليات تمويلية مختلفة على مدار فترة الدراسة، ومن أجل الفهم الشامل لهذا الموضوع سنتناول المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: التنظيم الفني للميزانية العامة للدولة.
- ❖ المبحث الثاني: آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
- ❖ المبحث الثالث: تحليل أسباب العجز الموازي في الجزائر وطرق تمويله.

المبحث الأول: التنظيم الفني للميزانية العامة للدولة.

تحتل الميزانية العامة منذ القدم مكانة هامة في إدارة الشؤون المالية للدولة، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي زادت معه أهمية الميزانية العامة، وأصبحت أداة ضرورية تعتمد عليها الحكومات في رسم خططها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وباعتبار الميزانية العامة خطة مالية لسنة مقبلة تتكون من الإيرادات والنفقات العامة، فهي تعكس جملة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، لذا فإن عملية جمع الإيرادات من مصادرها المتعددة تعتمد على العدالة والشفافية، وبالنسبة للنفقات فيجب أن تخصص بحكمة حتى تلي احتياجات المجتمع بكفاءة وفعالية، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للميزانية العامة للدولة.

تعد الميزانية العامة وسيلة هامة لإدارة السياسة المالية، حيث تمثل إطارا ماليا يتم إعداده سنويا لتحديد كيفية جمع الإيرادات من مصادرها المختلفة وإنفاقها في مختلف القطاعات والخدمات الحكومية، فهي أداة تحقق أهداف ورؤى الدولة، وفي هذا السياق سنلقي نظرة على الميزانية العامة في الجزائر وتطورها، بالإضافة إلى تفصيل مصادر الإيرادات وكيفية تخصيص النفقات العامة في الجزائر.

أولا: مفهوم الميزانية العامة للدولة.

هناك عدة تعاريف للميزانية العامة لا يختلف مضمونها باختلاف وجهات النظر، حيث يتفق جلها في شكلها العام والهدف والأهمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه وجب علينا التنويه على ان استخدام مصطلح "الموازنة" و"الميزانية" يختلف من بلد لآخر هذا التباين في استخدام المصطلحين كان موضوع مناقشة خبراء الموازنة العرب، فاتخذ المؤتمر العربي الخامس للعلوم الإدارية المنعقد في الكويت يناير 1969، قرارا أوصى بموجبه استخدام اصطلاح "الموازنة" للتعبير عن الميزانية التقديرية "Budget"، واعتبر اصطلاح "الميزانية" معبرا عن جدول المركز المالي في ختام السنة المالية "Balance Sheet". كما دار مثل هذا النقاش من قبل خبراء الموازنة العرب في اجتماعهم المنعقد في مقر المنظمة العربية للعلوم الإدارية بالقاهرة في شهر شباط 1972، لأغراض وضع النظام المالي الموحد للدول العربية، وأقر المجتمعون التأكيد على استخدام مصطلح "الموازنة"¹ بدلا من "الميزانية" التي تستخدم في علم المحاسبة، ورغم من ذلك فإن هذه التوصيات لم تجسد في كامل الدول العربية، حيث نجد المملكة العربية السعودية ودول المغرب الكبير

¹ فهمي محمد شكري، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990، ص: 31.

(الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا والمغرب) تستخدم مصطلح "الميزانية" في حين أن معظم البلدان العربية المشرقية الأخرى تستخدم مصطلح "الموازنة"¹. ويجد عدة تعاريف للميزانية العامة نذكر منها:

تعريف 1: تعتبر الميزانية العامة للدولة وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، عادة ما تكون سنة².

تعريف 2: يقصد بالميزانية العامة بأنها خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة قادمة، غالبا سنة، ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية³.

تعريف 3: الميزانية العامة للدولة عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية، وأما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية عينها وهي تحدد بسنة من الزمن⁴.

تعريف 4: الميزانية بيان تعدادي، تقديري، مقارن لنفقات وموارد هيئة عامة عن مدة قادمة، وهي تشمل على قائمتين، إحداهما تدرج فيها النفقات، والأخرى تدرج فيها الإيرادات وكل قائمة منها تذكر تفاصيلها في جداول كثيرة، يكون مجموعها مجلدا كبيرا قد يبلغ عدد صفحاته الألف صفحة تقريبا⁵.

باختصار تعد الميزانية العامة وثيقة أساسية تعكس اهتمامات الدولة، حيث تعتبر وثيقة رئيسية لضبط الأمور المالية وتوجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وذلك من خلال تخصيص الموارد وتوجيه الإنفاق الحكومي وفقا لبرامج محددة خلال فترة زمنية محددة.

وتمتاز هذه الوثيقة بأهميتها التشريعية، إذ تعدها الحكومة بناء على بيانات ودراسات للنفقات والإيرادات العامة المتوقعة للسنة المالية القادمة، وتقوم السلطة التشريعية بالموافقة على تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية، وذلك بعد مراجعة قوائم الميزانية التي تحمل بيانات تفصيلية لكل من الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة خلال السنة القادمة.

من خلال هذا التعريف، يمكننا استخلاص الخصائص الرئيسية للميزانية العامة، والتي تتضمن ما يلي:

¹ عبد المجيد قدي، الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية منهاج، تجديد واتجاهات معاصرة، النشر الجامعي الجديد، 2022، ص: 27.

² محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ماي 2008، ص: 317.

³ مؤيد عبد الرحمان الدوري وظاهر موسى الجناحي، إدارة الموازنة العامة، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 12.

⁴ فهمي محمد شكري، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

⁵ محمد رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف بمطرو، 1969، ص: 310.

- **الطابع التقديري:** باعتبار الميزانية وثيقة تقديرية فإنه يصعب تحديد المبالغ المالية فيها بدقة مطلقة، ويستحيل ذلك نظرا للعوامل التي يصعب تنبؤها والتي تؤثر على تنفيذ الميزانية، على سبيل المثال تأثر الميزانية بالتغيرات في أسعار النفط والتي تعتمد على عامل الطلب والعرض.
- **الطابع الترخيصي:** تعد الميزانية العامة خطة عمل تحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية، التي تمثل الشعب، حتى تبدأ السلطة التنفيذية في إنفاق الاعتمادات وتحصيل الإيرادات، وتُكسب موافقة تنفيذ الميزانية العامة السلطة التشريعية حق مراقبة الحكومة في تنفيذ السياسة المالية لضمان تحقيق مصلحة المجتمع.
- **الطابع السنوي:** هذا يعني أن الإيرادات العامة والنفقات العامة تكون مقدرة لسنة مدنية مقبلة.
- **التعبير عن الأهداف:** تعد الميزانية العامة أداة تعبر عن التزام الحكومة بتحقيق أهداف التنمية الشاملة وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للموطن، من خلال توجيه النفقات نحو تحقيق هذه الأهداف.

ثانيا: علاقة الميزانية العامة بالميزانيات الأخرى.

يجدر الإشارة إلى أن مفهوم الميزانية العامة محل الدراسة يختلف عن المفاهيم الأخرى المشابهة لها وغيرها من الميزانيات والحسابات الأخرى.

أ. **الميزانية العامة والحساب الختامي:** الحساب الختامي هو قائمة تفصيلية للنفقات والإيرادات الفعلية لسنة مالية منتهية، تمكن من مقارنة الأرقام الفعلية التي يتضمنها الحساب الختامي مع ما يقابلها من تقديرات تتضمنها ميزانية الدولة، وذلك من أجل التعرف على مدى دقة وواقعية هذه التقديرات على نحو يساعد في إعداد ميزانيات السنوات المالية التالية¹.

وتظهر أوجه الاختلاف بين الميزانية العامة والحساب الختامي في الأرقام المتواجدة (المبالغ المالي) في كل منهما، حيث تعد الأرقام المتواجدة في الميزانية العامة أرقاما تقديرية، بينما يحمل الحساب الختامي أرقاما فعلية محققة.

ب. **الميزانية العامة والميزانية الوطنية (الميزانية الاقتصادية) والحساب الوطني:** الميزانية الوطنية أو ما يطلق عليها بالميزانية الاقتصادية هي عبارة عن تقديرات عن النشاط الاقتصادي للدولة في مجموعها بقطاعيها العام والخاص، في فترة مقبلة عادة ما تكون سنة. وعليه تختلف الميزانية العامة عن الميزانية الوطنية في أن الأولى تقتصر على

¹ يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص: 236.

توقع نشاط الدولة فقط خلال فترة مقبلة، فضلا عن أنها تتطلب ضرورة إجازة السلطة التشريعية لها بعكس الميزانية الوطنية التي تكون أشمل لأنها تتعلق بالنشاط الاقتصادي جميعه وليس نشاط الدولة فقط¹.

فيما يتعلق بالحساب الوطني فيمكن القول انه سجل للأنشطة الاقتصادية للدولة التي تمت في فترة زمنية سابقة عادة ما تكون سنة، ويتضمن تفاصيل الدخل الوطني، يساعد هذه "السجل الشامل" الحكومة على رسم خطة الميزانية العامة للسنة المقبلة.

ج. الميزانية العامة وميزانية النقد الأجنبي: يقصد بميزانية النقد الأجنبي النظام المحاسبي الذي يبين الأرقام التقديرية لنفقات الدولة وإيراداتها من النقد الأجنبي، خلال فترة مقبلة غالبا ما تكون سنة، على الرغم من تشابهها مع الميزانية العامة في تقدير الأرقام، إلا أن الفرق يكمن في العملة المستخدمة، حيث تقدر الميزانية العامة بالعملة المحلية في حين تقدر ميزانية النقد الأجنبي بالعملة الأجنبية، أيضا تقديرات الميزانية العامة تقوم على قاعدة "أولوية النفقات على الإيرادات" أي أن الاستخدامات هي التي تتحكم في تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، بينما الأصل في ميزانية النقد الأجنبي تقوم على أساس "أولوية الإيرادات على النفقات" بمعنى أن الإيرادات من النقد الأجنبي هي التي تحكم الاستخدامات².

د. الميزانية العامة والميزانية الخاصة: إن كلمة الميزانية" تلعب دورين هامين في المنشأة، فإذا ما أردنا أن نعبر عن تقديرات الأصول وخصوم المؤسسة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة نستخدم عبارة "الميزانية التقديرية للمنشأة"، أما إذا كنا نعبر عن المركز المالي للمشروع نكون أمام عبارة "الميزانية السنوية أو الميزانية العمومية للمنشأة" التي تعد في نهاية السنة المالية للمشروع بتبوين الأصول والخصوم. حيث أن الميزانية العامة تتطلب موافقة السلطة التشريعية، بينما الميزانية الخاصة تتم مصادقتها من قبل مجلس الإدارة للمؤسسة.

ثالثا: التنظيم القانوني للميزانية العامة في الجزائر.

أ. نشأة الميزانية العامة في الجزائر: مرت الميزانية العامة بالجزائر بالعديد من المراحل نتيجة لانتقالاتها التاريخية، فقد كان النظام المالي الجزائري يستند على الشريعة الإسلامية في الحكم العثماني، والذي يسمح بتعدد مصدر الإيرادات والضرائب، كما كان يعتمد على صندوق بيت المال لتجميع هذه الموارد واستخدامها لأوجه الإنفاق العام

¹ عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي-دراسة لأدوات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة مع وجهة نظر إسلامية-، الطبعة الثانية، دار الاصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2001-2002، ص: 381.

² محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة-مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية-، معهد الادارة العامة، 1402هـ-1403هـ، ص: 521.

المختلفة، وبعد الاحتلال الفرنسي عام 1830 تم ادخال نظام الميزانية العامة إلى الجزائر عام 1835، حيث تم تحويل الضرائب العينية إلى نقدية لتمويل العمليات الاستعمارية بغية إرهاب كاهل المواطنين للحد من مقاومتهم.

وقد قام المستعمر بعدها بإعادة هيكلة النظام المالي لما يخدم مصالحه الشخصية فتم ذلك تحت إشراف السلطة الفرنسية، حيث تم إعداد ميزانية إضافية خاصة لتغطية النقص الحاصل في النفقات الفرنسية العسكرية والمدنية، ثم تم دمج الميزانيتين في ميزانية واحدة تحت رقابة البرلمان الفرنسي، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900م، حيث وفي 19 ديسمبر من نفس السنة صادق البرلمان على قانون يتم بموجبه إنشاء ميزانية خاصة للجزائر تضم كل إيراداتها وكل نفقاتها، بما يعني التمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹، وبذلك أصبح للجزائر ميزانية خاصة بها تجبي وتنفق من وعلى الإقليم الجزائري، وكنتيجة حتمية كون الجزائر مستعمرة فرنسية، فقد شاركت في نفقات الميزانية الفرنسية لتغطية نفقاتها العسكرية أو لتمويل نفقاتها غير العادية.

بعد الاستقلال الجزائري، أقر المجلس التأسيس خلال الثلاثي الثاني لسنة 1962م، اعتماد القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر من نفس السنة الذي ينص على الاستمرار بالعمل بالقوانين السارية المفعول إلى غاية 31 ديسمبر 1962 إلا ما يتعارض مع السيادة الوطنية في عملية تنظيم مالية الدولة²، كون ظروف البلد لا تسمح بتأسيس تشريع جديد تخوفا من الوقوع في فراغ قانوني.

وفي ظل تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، قامت السلطات الحكومية بتأسيس قوانين المالية العامة، إذ مرت الميزانية العامة بعدة محطات رئيسية، ابتداء بأول دستور 10 سبتمبر 1963 الذي رسم كافة القوانين والتشريعات التي تحدد الاطار العام لنظام الدول، وتوحيد أقاليم البلاد تحت نفس السيادة، إذ تم إنشاء أول ميزانية للجزائر المستقلة وكانت تتضمن ثلاث ميزانيات لثلاث سنوات انطلاقا من عام 1963، أين عرفت ميزانية عام 1966 تغير عملة الجزائر من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري، في عام 1984 تم اصدار القانون الأساسي لقانون المالية 84-17 الصادر في 07 جويلية³، الذي أنشأ نظاما جديدا للميزانية العامة، وقد صدر بعدها عدة قوانين تعدل هذا القانون ليتماشى مع تطور الأوضاع العامة للبلاد، وبسبب تجاوز الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد الإطار المنظم لتسيير المالية العمومية في الجزائر والمتمثل في القانون 48-17 الذي تمت صياغته في

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص: 12.

² Denideni yahia, *La pratique du système budgétaire de l'Etat en Algérie*, OPU, 2002, P: 29.

³ قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية.

ظروف غير التي يحكمها على جميع الأصعدة¹، تم تبني القانون العضوي 18-15² حيث هدف المشرع من خلاله إلى إعادة تشكيل عملية صنع القرار المالي من أجل تحسين نظام إدارة المالية العمومية، الذي سيتم تنفيذ أحكامه ابتداء من سنة 2023 وفقا لنص المادة 89 منه.

ب. تعريف الميزانية العامة وفق القانون الجزائري: يأتي من خلال قانون 84-17 الذي يعد النموذج القانوني لقواعد المالية العامة* في الجزائر، حيث عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة في المادة 6 منه، بأنها "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"³.

ولقد تطرق المشرع الجزائري في عدة مواقف إلى مفهوم الميزانية العامة وصاغها بشكل واضح في عدة مواد قانونية، منها المادة 3 من القانون 90-21 حيث تنص على أن "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"⁴، كما وضحت المادة 14 من القانون 18-15 "تقدر موارد ميزانية الدولة وأعباؤها وتبين في الميزانية على شكل إيرادات ونفقات. وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنويا بموجب قانون المالية، وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون. تضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع النفقات، وتقيّد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الميزانية العامة للدولة"⁵.

¹ أكحل محمد، "القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد: 02، المجلد: 07، جوان 2022، ص: 707.

² القانون العضوي رقم 18-15 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 53، الأحد 22 ذو الحجة عام 1439 هـ الموافق 2 سبتمبر سنة 2018م، المادة 30، ص: 9.

* قانون المالية (Loi de Finances): هو عبارة عن آلية تجسد من خلالها الحكومة برنامجها السنوي وتحدد الموارد التمويلية وتوزع النفقات المرحص بها لتجسيد البرامج المسطرة من طرف الوزارات والهيئات العمومية، يتم إعداد قانون المالية بالرجوع إلى التأطير والبرمجة الميزانية حيث يساهم في تجسيد السياسات العمومية والتي تتطلب تنفيذها اعتماد مبدأ التسيير المبني على النتائج انطلاقا من أهداف واضحة وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم (المادة 2 من القانون العضوي)، للاطلاع أكثر أنظر: امر هميسي، دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي في المؤسسات والإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ماي 2020.

³ قانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 28، الثلاثاء 11 شوال عام 1404 هـ الموافق 10 يوليو سنة 1984م، المادة: 06، ص: 1040.

⁴ قانون رقم 90-21 مؤرخ في محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 35، الأربعاء 24 محرم عام 1411 هـ الموافق 15 غشت سنة 1990، المادة: 03، ص: 1132.

⁵ القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 53، الأحد 22 ذو الحجة عام 1439 هـ الموافق 2 سبتمبر سنة 2018م المادة: 14، ص: 10.

بناء على هذه المواد القانونية، فإن الميزانية العامة للجزائر هي وثيقة مالية تقدم الخطة المالية المستقبلية والجانب المحاسبي لقانون المالية، إذ توضح أهداف الدولة للعام المقبل، والمبينة على معلومات وإحصاءات تتعلق بالإيرادات والنفقات المتوقعة، التي ستعمل على تحصيلها وإنفاقها وفقا للإجازة التي منحتها السلطة التشريعية.

ج. تبويب النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر

1. تبويب النفقات العامة في الجزائر: تعد النفقات العام أحد أهم المكونات الرئيسية للميزانية العامة للدولة، حيث يهدف تبويب النفقات إلى توجيه وتحديد استخدام الأموال العامة بطريقة فعالة وشفافية، وتبويب النفقات العامة في الجزائر حسب طبيعة الإنفاق إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز، تبويب في الجدول "ب" و "ج" من ملحق قانون المالية لكل سنة، كالاتي:

1.1. نفقات التسيير: هي النفقات التي تتكرر سنويا والضرورية لسير المصالح العمومية للدولة، تتضمن الأجور ومصارف الصيانة والتشغيل وغيرها من التكاليف التي تمكن من استدامة سير العمليات الحكومية، تعد هذه النفقات تعبيرا يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة طالما أنها لا تترك أثرا اقتصاديا واجتماعيا مباشرا.

تتوزع نفقات التسيير على كل وزارة إلى عناوين، ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير للميزانية الجزائرية في قانون المالية بالجريدة الرسمية¹ وتشتمل ميزانية التسيير على أربعة أبواب وعنوانين، العنوان الأول يمثل نفقات غير موزعة (الأعباء المشتركة) التي تحتوي على الباب الأول والثاني وجزء من الباب الثالث والرابع، وأما العنوان الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة عن طريق مراسيم التوزيع أي ميزانية الوزارة المتكونة من الباب الثالث والرابع²، وتنقسم نفقات التسيير وفقا المادة 24 "تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية³.

¹ بن دققال كمال، "اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 03، 2017، ص: 132.

² لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

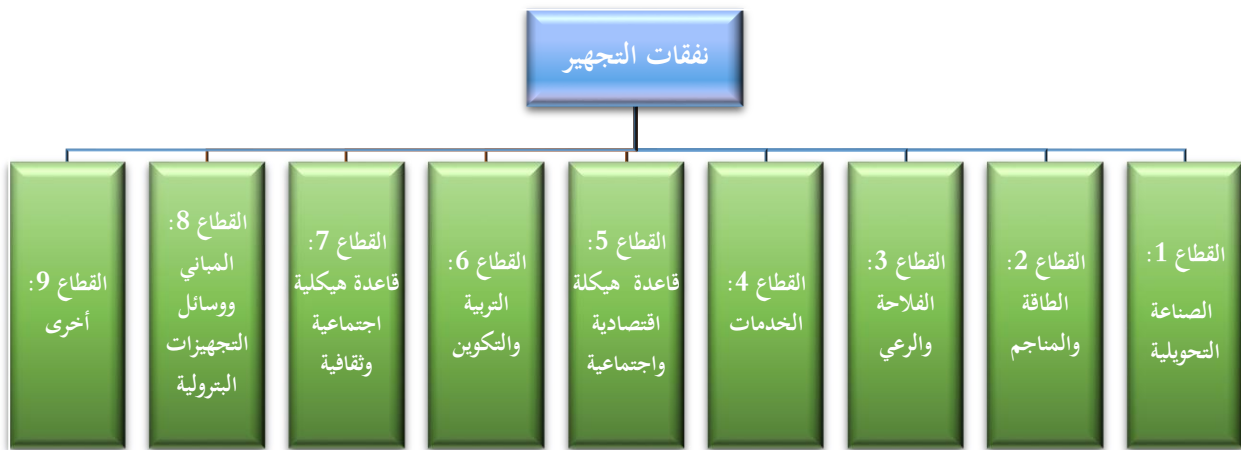
³ المادة 24، القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره، ص: 1042.

2.1. نفقات التجهيز: هي نفقات ذات طابع استثماري، تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي زيادة الناتج الوطني الإجمالي، تمول هذه النفقات من الخزينة العامة بنفقات نهائية أو مؤقتة كتسبيقات البنك المركزي، وحسب المادة 35 من القانون رقم 84-17 "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأسمال¹.

توزع هذه النفقات حسب القطاعات، وليس حسب الوزارات كما في نفقات التسيير وفقا للمواد "36. 37. 38" من القانون 84-17²، كما يلي:

الشكل رقم (1-1): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات وفق القوانين المالية لكل سنة.



المصدر: قانون رقم 14-19، 1 ربيع الثاني عام 1441 هـ الموافق 11 ديسمبر سنة 2019م، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 81، الملاحق، الجدول (ج)، ص: 52.

1. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر: يعتبر تبويب الإيرادات العامة أحد أهم أركان الميزانية العامة في الجزائر، حيث يتم من خلالها تحديد مصادر الإيرادات التي ستسهم في تمويل النفقات العامة للدولة، وتبويب الإيرادات العامة

¹ المادة 35، القانون 84-17، مرجع سبق ذكره، ص: 1043

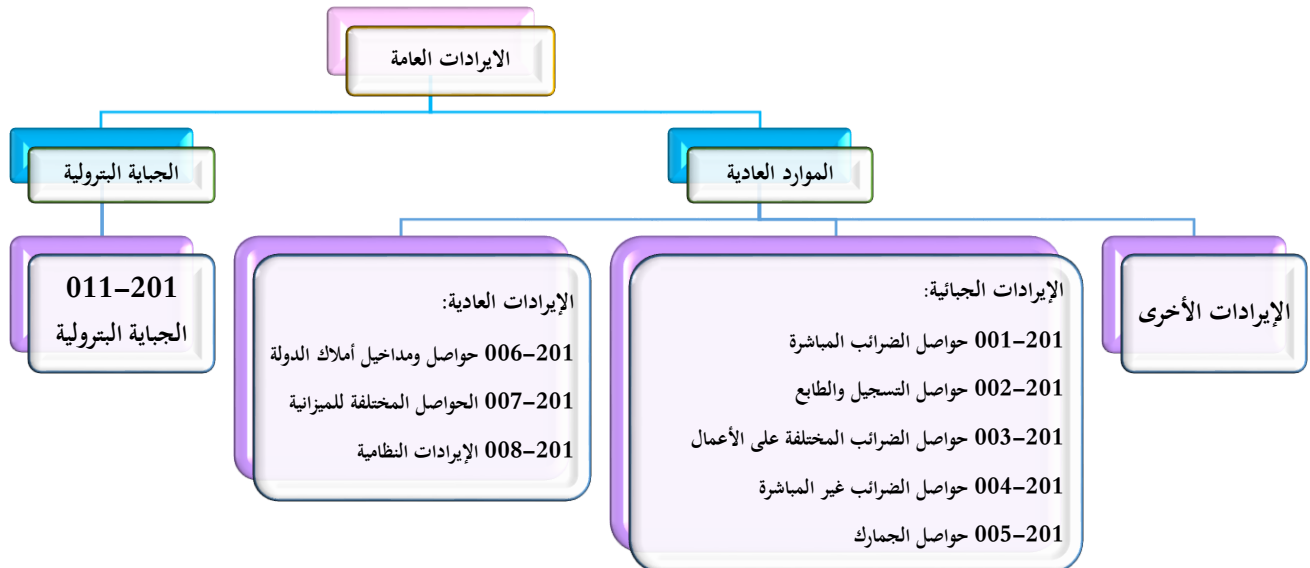
² حسب المواد 36، 37، 38، المرجع السابق. ص: 1044.

بالجزائر وفق القانون المتعلق بقوانين المالية سنويا في فصل الميزانية العامة، حسب المادة 11 من قانون رقم 48-17 تتضمن موارد الميزانية العامة للدولة ما يلي¹:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة والفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية المرخص بها قانونيا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وتصنف الإيرادات النهائية المطبقة في الميزانية العامة لسنة مالية حسب الجدول "أ" من الملحق لقانون المالية بين الموارد العادية والجبائية البترولية كالتالي:

الشكل رقم (1-2): تصنيف الإيرادات في الميزانية العامة حسب قانون المالية 2020.



المصدر: قانون رقم 19-14، 1 ربيع الثاني عام 1441 هـ الموافق 11 ديسمبر سنة 2019م، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 81، الملاحق، الجدول (أ)، ص: 50.

¹ المادة 11، المرجع السابق، ص: 1041.

وتنقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات إجبارية، وإيرادات اختيارية كما يلي:

1.2. الإيرادات الإجبارية: وهي مجموع الاقتطاعات المنفذة بالقوة وبدون مقابل وهي المنتج الجبائي، الغرامات ومدفوعات صناديق المساهمة للميزانية العامة للدولة.

1.1.2. الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم، التي يتكفل بتبويبها الجدول "أ" للميزانية العامة¹:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب تفرض على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية والتجارية، والأرباح غير التجارية، والمرتببات والأجور، وفوائد السلف والضمانات... إلخ.
- **حقوق التسجيل والطوابع:** وهي موضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، مثل: حقوق تسجيل انتقال وأس المال، وتسجيل الزواج أو الطلاق، وطوابع جوازات السفر ورخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية... إلخ.
- **الضرائب المختلفة على الأعمال:** وتسمى أيضا الرسم على رقم الأعمال وتفرض على مجمل الموارد الاستهلاكية، فهي إذا ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضا من ضرائب غير المباشرة على الاستهلاك تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال (الذهب، البلاتين، الكحول، الخمر....).
- **الحقوق الجمركية:** وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد أو التصدير.
- **الجباية البترولية:** وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما: من جهة ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، ومن جهة أخرى ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2.1.2. صناديق المساهمة: وهي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع لقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تسند إليها رؤوس أموال عامة لتسييرها.

3.1.2. الغرامات: وهي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة)، وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش الجمارك...) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

¹ لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 48، 49.

2.2. الإيرادات الاختيارية: ويشمل هذا الصنف من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة على سبيل الاختيار من طرف الأشخاص في مقابل سلع أو خدمات توكلهم عليها الدولة، منها¹:

- إيرادات أملاك الدولة (الدومين): التي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالاتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.
- الإيرادات المختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، المناطق الأثرية.
- الإيرادات الاستثنائية: وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول، والهبات المقدمة من الخارج.

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة.

للميزانية العامة عدة مبادئ يتعين على السلطة التنفيذية أخذها بعين الاعتبار أثناء الميزانية العامة، وهي مبدأ السنوية ومبدأ الوحدة، مبدأ الشمول ومبدأ توازن الميزانية العامة.

أولاً: مبدأ سنوية الميزانية العامة.

يقصد بسنوية الميزانية العامة أن تفرغ الميزانية في إطار زمني يمتد لحدود العام، وذلك حتى يتحقق الإشراف البرلماني على الأعمال الحكومية²، ويعني بمبدأ سنوية التزام الحكومة بتحصيل الإيرادات وتسيير النفقات التي تم تقديرهما وإيجازها لسنة كاملة، ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية وطبيعة سير النشاط المالي من بلد لآخر، فإن تاريخ بداية ونهاية السنة المالية يختلف من بلد لآخر، حيث تتوافق بداية السنة المالية في الجزائر مع بداية السنة المدنية من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر، كما نصت المادة 3 من القانون رقم 84-17 "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمحمل موارد الدولة وأعبائها"³، ويرجع اعتماد مبدأ سنوية الميزانية العامة إلى عدة دوافع، منها:

¹ بورابة إيمان، الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021/2020، ص: 161.

² لعامرة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدول المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص: 63.

³ المادة 3 من قانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره، ص: 1040.

- أن السنة تعد وحدة قياس موحدة لكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية كما أن الضرائب التي تجمعها الحكومة من قبل دخول المؤسسات وأرباح المشاريع تقيد ضمن حسابات سنوية، لذا استلزم تطابق مدة الميزانية العامة للدولة مع سنوية ذاك الأخير؛
- أن تحصيل الإيرادات، المحاصيل الزراعية التي تتكامل بعد تعاقب الفصول لتجنب التفاوت بين الإيرادات والنفقات؛
- سنوية الميزانية تساهم في جانبيين أحدهما يتمثل في تقديم بيانات أدق كون أن المدة تسمح بتقدير كافة العناصر المكونة للميزانية، ومن الجاب الآخر فهي تسمح بتحقيق الرقابة الفعالة المطبقة من قبل السلطة التشريعية على الحكومة في تنفيذ الميزانية العامة.

ولكن، مع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي صاحبه العديد من العراقيل في تطبيق قاعدة سنوية الميزانية العامة، كمشكلة المحاسبة المتعلقة بكيفية تنظيم الحسابات لبعض النفقات التي لم تُعتمد والإيرادات التي لم تحصل في نفس السنة، ومشكلة البعد الزمني لأكثر من السنة للمشروعات العامة في كيفية تنظيم نفقات المشاريع التي تتطلب مدة إنجازها العديد من السنوات.

ولتجاوز مثل هذه العراقيل، اعتمدت الدولة مجموعة من الاستثناءات لاستمرار تطبيق قاعدة السنوية، منها:

- أ. ترحيل الاعتمادات:** وهو استثناء يسمح بترحيل الاعتمادات التي لم تصرف أو لم تستكمل بعد إلى السنة المالية الموالية، والهدف منها هو الحد من الإسراف وعدم الإسراع في استهلاك الاعتمادات قبل نهاية السنة.
- ب. رخص البرامج:** وهي رخص تطبق على نفقات التجهيز، إذ يتم تقسيم التكاليف الكلية للمشروع في شكل اعتمادات على السنوات التي يحتاجها تنفيذ المشروع، وفي الجزائر أشار المشرع في القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية، إلى تسمية رخص البرامج برخص الالتزام ليتم التمييز بين رخص الالتزام التي قد تتعدى السنة والاعتمادات التي تعد تخصيصات سنوية ضمن إطار رخص الالتزام، حيث تنص المادة 3 على أنه "تتكون الاعتمادات المالية المفتوحة من رخص الالتزام ومن اعتمادات الدفع، تمثل رخص الالتزام الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها ويمكن أن ينتج عن الالتزام أثر على سنة مالية واحدة أو أكثر، وتبقى رخص الالتزام التي تم تبليغها للسنة المعينة سارية للسنة الموالية، عند الاقتضاء فيما يخص نفقات الاستثمار. تمثل اعتمادات الدفع الحد الأقصى للنفقات الممكن الأمر بصرفها أو تحرير الحوالات الخاصة بها أو دفعها خلال السنة لتغطية الالتزامات الناشئة في إطار رخص الالتزام"¹.

¹ المادة 30، قانون عضوي رقم 15-18، مرجع سبق ذكره ص: 12.

ج. الميزانية اثني عشر: وهي اعتمادات مالية تمنح للحكومة في حال تعذر على السلطة التشريعية المصادقة على الميزانية العامة قبل 31 ديسمبر، ويطلق عليها في الجزائر الاعتمادات الشهرية حسب المادة 78 " في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة لا يسمح بتطبيق أحكامه بحلول تاريخ أول جانفي من السنة المعنية:

1. يستمر مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة بصفة مؤقتة حسب الشروط الآتية:

- بالنسبة للإيرادات، وفقا لنسب وكيفيات التحصيل السارية، تطبيقا لقانون المالية السابق؛
- بالنسبة لنفقات المستخدمين ونفقات تسيير المصالح وأعباء ديون الدولة ونفقات التحويل، في حدود جزء من اثني عشر شهريا وخلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من مبلغ الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان السنة المالية السابقة؛

- بالنسبة لنفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية، وفي حدود ربع الاعتمادات المالية المفتوحة حسب كل وزارة وحسب كل أمر بالصرف كما تم توزيعها في السنة المالية السابقة.

2. يستمر تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكمها قبل بداية السنة المالية الجديدة¹.

د. الاعتمادات الإضافية: وهي اعتمادات تلجأ إليها الحكومة في حالة حدوث طارئ يستلزم نفقات إضافية، أو تعديل أو إلغاء أحد البنود، وذلك بعد موافقة البرلمان، ويطلق عليها في الجزائر بالاعتمادات التكميلية.

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية العامة.

يقصد بهذا المبدأ إدراج جميع النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة²، وذلك بهدف توفير رؤية شاملة ومتجانسة للوضع المالي، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المقصود بقاعدة وحدة الميزانية لا يعني أن تقدم الميزانية العامة في ورقة واحدة أو حتى في مجلد واحد، وحتى يتمكن أعضاء البرلمان من الوصول إلى بنود الميزانية وتحليلها، ينبغي عليهم الرجوع إلى حشد كبير من الملاحق والوثائق المفسرة لهذه البنود، وعادة ما يستعينون بالمختصين في هذا المجال³، تستند قاعدة وحدة الميزانية العامة على العديد من المبررات، نذكر منها:

- يساعد مبدأ الوحدة في عرض الميزانية العامة بشكل واضح ومتجانس للسلطة التشريعية، ومنه تسهل قراءة النفقات والإيرادات لتشكيل صورة واضحة حول المركز المالي للدولة؛

¹ المادة 78 من قانون العضوي رقم 18-15، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة-دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 83.

³ عطا الله أبو سيف أبادير، جابر محمد عبد الجواد الجزائر، اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2006، ص: 211.

- تمكين السلطة التشريعية من إجراء رقابة فعالة على أعمال السلطة التنفيذية.

ونظرا لوجود بعض الحالات التي لا يمكن فيها جمع جميع النفقات والإيرادات العامة في وثيقة واحدة، تم استثناء بعض الحالات، وهي:

- أ. **الميزانية الملحقة:** وهي الميزانية التي تعد لصالح الحكومة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، مثل المؤسسات العامة ذات النفع العام، تدرج في هذه الميزانيات النفقات والإيرادات الخاصة بهذه المصالح، حسب المادة 44 من القانون رقم 84-17 "يجوز أن تكون موضوع ميزانيات ملحقة، العمليات المالية لصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن"¹، وفقا لهذا القانون، يسمح لمصالح الحكومة التي لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية بإعداد ميزانيات ملحقة، تخضع للبرلمان في مناقشتها ومصادقتها، ويغط عجزها ويحول فائضها من وإلى الميزانية العامة.
- ب. **الحسابات الخاصة بالخزينة:** هي تلك الحسابات المالية المستقلة عن الميزانية العامة، المسجلة في قيود مؤقتة في حساب الخزينة، نظرا لأنها تؤثر على الوضع الحقيقي للميزانية، فهي لا تعد إيرادا ولا إنفاقا باعتبارها قروضا تعود لأصحابها وإعانات تعود للخزينة في نهاية المطاف، وتشمل الحسابات الخاصة بالخزينة ست حسابات وفق المادة 42 من القانون العضوي 18-15 "يتم فتح الحسابات الخاصة للخزينة أو غلقها بموجب قانون المالية وتشمل الحسابات الخاصة للخزينة الفئات الآتية: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات القروض والتسبيقات، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية، حسابات المساهمة والالتزام، حسابات العمليات النقدية"².
- ج. **الاعتمادات التكميلية أو الإضافية:** بعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية تلزم الحكومة على طلب اعتمادات تكميلية لتعديل الميزانية العامة أثناء التنفيذ، وهذه الإضافة تمس بقاعدة وحدة الميزانية العامة.
- د. **الميزانيات الاستثنائية:** تعد الميزانيات الاستثنائية للمشاريع الهامة التي تتطلب أموالا كبيرة، وتكون منفصلة عن الميزانية العامة لتجنب الإخلال بالتوازن الحسابي النسبي لها، مثل ميزانية الطريق السيار شرق غرب.
- هـ. **ميزانيات المؤسسة المستقلة:** وهي ميزانيات المؤسسات العمومية التي تتمتع بشخصية معنوية، تصدر في وثيقة مستقلة عن الميزانية العامة، لا تشترط في اعتمادها مناقشة البرلمان لها وإنما تعتمد من قبل مجلس الإدارة للمؤسسة.

¹ المادة 44، القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره، ص: 1044.

² المادة 42، القانون العضوي رقم 18-15، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

ثالثا: مبدأ شمول الميزانية العامة.

ينص هذا المبدأ على وجوب احتواء ميزانية الدولة على جميع الإيرادات، مهما كان نوعها ومصدرها، وعلى جميع النفقات مهما كانت أشكالها ومنصرفاتها¹، في وثيقة واحدة، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- قيد كافة بنود الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة مما يعطي صورة واضحة عن المركز المالي للدولة؛
- تساعد في الحد من التبذير والإسراف ما لم يتم تخصيص إيراد معين لنفقة ما؛
- إتاحة الفرصة الرقابية للسلطة التشريعية على المعاملات المالية الحكومية.

كما يعمل هذا المبدأ بخاضية عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أو إجراء المقاصة بينهما، كما نصت المادة 8 من قانون رقم 84-17 "لا يمكن تخصيص إي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة بلا تمييز"²

ومع ذلك هناك بعض الاستثناءات من مبدأ الشمول، وذلك في الحالات التي يكون فيها تخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة ضروريا لتحقيق أهداف معينة، مثل المساهمة في تمويل مشاريع أو برامج معينة، وهو ما نصت عليه نفس المادة، وأكدته القانون العضوي في المادة 38 من القانون العضوي رقم 18-15 "غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص إيرادات لتغطية بعض النفقات بعنوان العمليات المتعلقة بما يلي:

- الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات؛
- الحسابات الخاصة للخزينة"³.

رابعا: مبدأ توازن الميزانية العامة.

ويقصد بقاعدة توازن الميزانية بأن تكون قيمة الإيرادات العامة العادية مساوية لقيمة النفقات العادية للحكومة، فإذا تجاوزت قيمة الإيرادات قيمة النفقات كان هناك فائض في الموازنة، وإذا كان العكس حدث عجز في الموازنة⁴.

¹ فوزي عطوي، المالية العامة -النظم الضريبية وموازنة الدولة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 329، 330.

² المادة رقم 08، قانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره، ص: 1040.

³ المادة رقم 38، القانون العضوي رقم 18-15، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

⁴ خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة -في الاقتصاد الإسلامي-، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1432هـ-2011م، ص: 34.

ويمكن فهم توازن الموازنة العامة من خلال العلاقة بين الضرائب والنفقات على النحو التالي:¹

- (أ) النفقات = الضرائب \Leftrightarrow الزيادة في الدين العام = صفر؛
 (ب) النفقات + الزيادة في الدين العام (= التمويل بالعجز) \Leftrightarrow الزيادة في الدين العام < صفر؛
 (ج) النفقات = الضرائب - النقص في الدين العام (= فائض الميزانية) \Leftrightarrow النقص في الدين العام (أو الزيادة في الاحتياطي) < صفر.

ويعرف توازن الموازنة وفقا للمعادلة (أ) إذا كانت النفقات تساوي الضرائب فإن الزيادة في الدين العام تكون صفرا، وبالتالي هناك توازن في الموازنة، ووفق المعادلة (ب) إذا كانت النفقات تزيد على الضرائب وتحتاج للتمويل بواسطة الدين لسد العجز فإن هذا يشير إلى حالة عجز في الموازنة، وتعرف المعادلة (ج) إذا كانت النفقات تقل عن الضرائب، فإن الفائض في الموازنة العامة يمكن استخدامه لتخفيض حجم الدين العام أو زيادة الاحتياط المالي. ويمكن تميز مفهوم توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي والحديث فيما يلي:

أ. التوازن الكمي (المحاسبي) للموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي: يؤكد الفكر التقليدي بشدة على أهمية توازن الموازنة العامة، حيث يرى أن ذلك يشير إلى الإدارة المالية الرشيدة والتمويل السليم، ويبرر التقليديون وجهة نظرهم حول عدم توازن الموازنة في الآثار التي تنتج جراء حدوث فائض أو عجز، كالاتي:

1. عند حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة تلجأ الحكومة إما إلى الاقتراض العام، مما يؤدي إلى سحب الموارد المالية المتاحة للاستثمار، وهذا يمكن أن يمنع أصحاب الأموال من تحقيق عوائد استثمارية على أموالهم، إضافة إلى أنه قد لا يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن يؤدي اللجوء إلى الإصدار النقدي إلى تدهور قيمة العملة وزيادة معدلات تضخم؛

2. عند حدوث فائض في الموازنة العامة، يعتبره الفكر المالي التقليدي دليلا على استغلال الدولة لسلطتها السياسية في فرض ضرائب إضافية وبالتالي زيادة تحمل المجتمع للأعباء الضريبية، فضلا عن أنه يعرقل النشاط الاقتصادي ودفعه نحو الانكماش نظرا لزيادة مستوى الإيرادات التي تمثل اقتطاعا عن مستوى النفقات².

¹ محمود محمد الدمرداش، اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، دار الإفادة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018، ص: 212.

² عادل علي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثاني، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011، ص: 349.

ب. التوازن المالي والاقتصادي للموازنة العامة في الفكر المالي الحديث: هذا الفكر لا يرى ضرورة تحقق التوازن المحاسبي بقدر تحقق التوازن الاقتصادي والمالي، والذي لا يهدف لمحاربة مبدأ التوازن في ذاته ولكنه يؤكد على ضرورة التغاضي عنه بصفة مؤقتة متى كانت المحافظة عليه تعني التضحية بهدف أسمى ألا وهو موازنة الاقتصاد الوطني¹، ويمكن تحقيق هذا التوازن في الفكر الحديث من خلال نظرتين مهمتين، هما:

1. نظرية العجز المقصود: تدعو هذه النظرية إلى ضرورة تدخل الدولة في حالات الكساد والبطالة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام، الذي ستموله إما عن طريق الإقراض أو الإصدار النقدي، لتوظف هذه الأموال في المشروعات الاستثمارية، مع تخفيف الأعباء الضريبية لتشجيع الأفراد والشركات للمشاركة في النمو الاقتصادي، بمجرد تحقيق الأهداف المرجوة يتوقف استخدام العجز المقصود لتجنب التداعيات السلبية.
2. نظرية موازنة الدورة الاقتصادية: ظهرت هذه الموازنة نتيجة للمبدأ الاقتصادي القائل بأن هناك أزمات اقتصادية عامة تحدث بصورة دورية (في أوقات تتراوح بين "7" و"11" سنة)، فتحدث مرحلة ازدهار، تعقبها أزمة اقتصادية وهكذا²، فالموازنة الدورية تنظر إلى مجموعة من الموازنات على مدى سنوات متتالية بدلا من التركيز على موازنة سنوية واحدة، وهذا يساعد استغلال فائض سنوات الازدهار لدعم الاقتصاد في سنوات العجز.

حيث يعتمد توازن الموازنة العامة في الجزائر على الفكر المالي الحديث الذي يؤكد على التوازن الاقتصادي بدلا من التوازن المحاسبي، وهو ما أشارت إليه المادة 3 من القانون العضوي رقم 18-15 حول مساهمة الموازنة العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث نصت المادة 3 على ما يلي: "يحدد قانون المالية بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة، وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه، مع مراعاة توازن اقتصادي محدد"³.

المطلب الثالث: دورة الميزانية العامة.

تعد مراحل الميزانية العامة سلسلة من الخطوات المتتابعة، وتأتي في تسلسل زمني يشمل مرحلة الإعداد والاعتماد، ومرحلة التنفيذ والرقابة، هذه المراحل لا يمكن الاستغناء عن أي منها، حيث تعتبر كل مرحلة مكتملة وأساسية للمرحلة التالية، وتسهم جميعها في تنظيم العمليات المالية للميزانية العامة.

¹ مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام-المالية العامة-، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص: 183.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص: 70.

³ المادة 3، القانون العضوي رقم 18-15، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

أولاً: مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة.

هي أول المراحل وأكثرها دقة وإحكاماً، تتكفل بها السلطة التنفيذية نظراً لصلاحياتها في إدارة مختلف المصالح الحكومية وتسيير المرافق العامة، الأمر الذي يجعلها أكثر السلطات العامة في الدولة إحاطة بالمقدرة المالية الوطنية فيها وذلك بحكم درايتها بمجريات الاقتصاد الوطني وتطوره¹.

يتم إعداد وتحضير الميزانية العامة في الجزائر وفقاً للقانون العام الذي يحدد إجراءات العملية بالتفصيل، يبدأ هذا العمل بوزير المالية، حسب المادة 06 من القانون رقم 95-54 "بيادر بالاتصال مع السلطات المعنية، بأي نص يتعلق بميزانيات الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات العمومية المماثلة، ويطبق التدابير والأعمال المتعلقة بتحضير ميزانية الدولة وتقديمها والتصويت عليها"²، يقوم وزير المالية بإصدار توجيهات لجمع التقارير اللازمة لمشروع الميزانية العامة من جميع الوزارات والوحدات التابعة لها، فتقوم هذه الأخيرة بإعداد تقرير شامل يحتوي على تفاصيل النفقات والإيرادات المتوقعة، لترفعه لدى الوزارة الوصية عليها ودراسته من قبل الإدارة المركزية لها، ثم تحويله إلى الوزارة المالية، أين تقوم الإدارة التقنية للمديرية العامة للميزانية بجمع طلبات الاعتماد من الوزارات وتنسيق هيكل الميزانية العامة استناداً على "المذكرة المنهجية" المعتمدة، تتضمن إجراءات تحضير الميزانية العامة ما يلي:

أ. **تقدير الإيرادات العامة:** الغرض من عملية التقدير هو إعطاء أرقام أكثر قرباً إلى الواقع، لذلك تعد عملية تقدير الإيرادات العامة صعبة ومعقدة لتأثرها بالأوضاع الاقتصادية، إذ تتكون الإيرادات من جزء ثابت يمكن تقديره بدقة لأنها تأتي من مصادر دائمة ومتجددة، أما الجزء الأكبر يعود للإيرادات المتغيرة، التي يعد تقديرها صعباً بسبب تأثره بالتغيرات الاقتصادية والسياسة للبلاد، ويتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام طرق مختلفة مثل، التقدير القياسي (الآلي)، طريقة التقدير الوسيط، وطريقة التقدير المباشرة وهي الأكثر انتشاراً وتعتمدها الجزائر، حيث تتم هذه التقديرات بواسطة مختصين، يعتمدون على إيرادات الأشهر السابقة ويستندون على خبرتهم في تحليل وتقدير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحتمل وقوعها في العام المقبل.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام -، دار النهضة العربية، 1992، ص: 299.

² مرسوم تنفيذي رقم 95-54 مؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995، يحدد صلاحيات وزير المالية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 15، الأحد 18 شوال عام 1415 هـ الموافق 19 مارس سنة 1995 م، المادة 06، ص: 09.

ب. **تقدير النفقات العامة:** يتم تقدير النفقات العامة في الجزائر (التسيير، التجهيز) كالتالي:

1. **تقدير نفقات التسيير:** وفق المادة 25 من القانون رقم 84-17 "ينبغي أن تبرر الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير، في كل سنة وفي مجموعها. ولا تخول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة، الحق في تجديدها للسنة المالية التالية"¹، بمعنى أن تبرر اعتمادات نفقات التسيير أمرا سنويا ضروريا، حيث يقوم كل مرفق عمومي بتقدير نفقاته وفق ثلاث طرق انطلاقا من المادة 26 من القانون رقم 84-17 "تكون الاعتمادات أما تقييمية، أو وقتية أو حصرية، وينبغي أن تكون هذه الأصناف الثلاثة من الاعتمادات موضوع فصول متميزة"².

2. **تقدير نفقات التجهيز:** يجب ألا تخرج طلبات الاعتماد الصادرة عن الدوائر التابعة للوزارة المخطط الإنمائي السنوي، وذلك بمقتضى المادة 35 من القانون رقم 84-17 "تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي (الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى بالرأسمال)"³.

بعد إعداد مشروع المالية من قبل الوزارة المالية، يتم مناقشته في مجلس الوزراء من قبل الوزراء كل على حسب تخصصه، يقدم مشروع قانون المالية إلى البرلمان للمصادقة عليه.

ثانيا: مرحلة اعتماد الميزانية العامة.

تعد المصادقة على الميزانية العامة من اختصاص السلطة التشريعية، وتعتبر واحدة من الحقوق الأساسية التي تطورت عبر تدرج تاريخي، حيث بدأت بضرورة موافقة السلطة التشريعية على فرض الضرائب، ثم استتبع بضرورة مراقبتها في إنفاق حصيلتها وأصبح من الضروري اعتمادها للميزانية العامة⁴، بالنسبة للجزائر جاء في المادة 71 من القانون العضوي رقم 18-15 "يودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 7 أكتوبر كأقصى حد، من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية"⁵، بينما في السابق كانت المدة الزمنية لمصادقة البرلمان

¹ المادة 25، القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره، ص: 1042.

² المادة 26، المرجع السابق، ص: 1043.

³ المادة 35، المرجع السابق، ص: 103.

⁴ عادل علي، مرجع سبق ذكره، ص: 365، 366.

⁵ المادة 71، القانون العضوي رقم 18-15، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

على مشروع الميزانية العامة تحدد في أجل أقصاه 75 يوم، وفق المادة 120 من الدستور الجزائري لعام 1996، وتتضمن عملية المصادقة الخطوات التالية:

- ✓ يحول مشروع الميزانية العامة إلى اللجنة المالية والميزانية، بعد إيداعه لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، لتقوم بدراسته بدقة وتقديم الخطوط العريضة للبرلمان لتسهيل عملية مناقشته؛
- ✓ تتم مناقشة المشروع تفصيليا من قبل أعضاء البرلمان وتقدم آرائهم حوله، وذلك بحضور وزير المالية ورؤساء الوزارات الأخرى من أجل الرد عن الاستفسارات وتوضيح خطة مشروع الميزانية العامة؛
- ✓ يتم المصادقة على مشروع الميزانية العامة في جلسة خاصة لأعضاء البرلمان؛
- ✓ بعد الموافقة على مشروع الميزانية بالأغلبية يحال إلى مجلس الأمة، ثم يقدم إلى رئيس الجمهورية ليصادق عليه، ومن ثم يتم نشره في الجريدة الرسمية؛

في حالة عدم إمكانية مصادقة السلطة التشريعية على الميزانية العامة في الوقت المحدد أو رفضها له "من يملك حق الإذن له حق الرفض"، يتوجب على السلطة التنفيذية اتخاذ الإجراءات لازمة لتجنب تعطيل النشاط الاقتصادي، وتطبيق الميزانية الشئ عشر وفق أحكام قانون المالية.

ثالثا: تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية على الميزانية العامة، تبدأ مرحلة تنفيذ الميزانية العامة، في هذه المرحلة تقوم السلطة التنفيذية بجمع الإيرادات وصرف النفقات وفقا للاعتمادات الممنوحة، تشتمل مرحلة التنفيذ على كل من النفقات والإيرادات العامة مع تفرد كل منهما في طرق تنفيذها*.

أ. **بخصوص تنفيذ النفقات العامة:** فهي لا تعني التزام الدولة بإنفاق كافة مبالغ هذه الاعتمادات لكنه يعني الترخيص لها بأن تنفق في حدود هذه المبالغ على الأوجه المعتمدة من أجلها وعدم تجاوز هذه الحدود دون موافقة البرلمان على هذا التجاوز¹، وتتم عملية تنفيذ النفقات العامة بالمراحل التالية:

1. الالتزام: بمعنى الارتباط بالنفقة والذي يعني التزام الدولة بالإنفاق على مشروع أو خدمة وفق الاعتماد الممنوح لها، أين تنشأ علاقة حقوقية بين الدولة والجهة المستفيدة حيث تصبح هذه الأخيرة دائنة للدولة ومدينة؛

* لمزيد من المعلومات أنظر: قانون رقم 90-21 مؤرخ في محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 35، مؤرخة في الأربعاء 24 محرم عام 1411هـ الموافق 15 غشت سنة 1990، المواد من 15 إلى 22.

¹ سعود جايد مشكور وعقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة العالمية، العراق، 2016م-1437هـ، ص: 137.

2. **تصفية النفقة:** أو تحديد النفقة وهو تحديد مقدار المبلغ المتوجب على الدولة دفعه للوجه المخصص لها، وكذا التحقق من قيام الدائن بالعمل المطلوب، وأنه لم يتم قصاص الدين أو تم تسويته سابقا؛
3. **الأمر بالنفقة:** وهو القرار الذي يصدر من الجهة الإدارية إلى المحاسب، يتضمن الأمر بالدفع لصاحب الدين؛
- ب. **بخصوص الإيرادات العامة:** يتم تنفيذها من قبل الوزارات والهيئات العامة التي تملك حق التحصيل من قانون الميزانية العامة، والتشريعات المالية والقوانين المتعلقة بفرض الضرائب والرسوم، ويجب أن تلتزم هذه الجهات بقواعد محددة لتحقيق تحصيل الإيرادات العامة، وتشمل هذه القواعد:
 1. **الإثبات:** يجب التحقق من نشوء حق الدولة في الحصول على الإيراد؛
 2. **التصفية:** وهي تحديد مقدار الدين الصحيح الواجب على المدين دفعه؛
 3. **التحصيل:** يجب تنفيذ الإجراءات اللازمة لجمع الإيرادات وإنهاء ديون المدين تجاه الدولة.

رابعا: مراقبة تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

وهي المرحلة الأخيرة من مراحل الميزانية العامة، وهي مرحلة في غاية الأهمية لأنها تسمح بتقييم أداء السلطة التنفيذية أثناء تنفيذ الميزانية العامة وتمنع الإسراف وتحافظ على المال العام، وتكشف عن أي تجاوزات أو أخطاء، ويمكن تقسيم الرقابة من حيث الزمن إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة، ويمكن تقسيمها من حيث الجهة التي تقوم بعملية الرقابة إلى رقابة إدارية ورقابة سياسية ورقابة قضائية¹، في التشريع الجزائري تنقسم الرقابة إلى:

- أ. **الرقابة الإدارية:** هي الرقابة الداخلية أو الذاتية التي تقوم بها الجهة الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية بالرقابة على موظفيها أثناء القيام بعملية الإنفاق، وهي رقابة تسلسلية، تتم من خلال أجهزة المفتشين الدائمين على مستوى الوزارة وكذا الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية التي تقوم بالرقابة المالية، وتتم على مستويين، المستوى الأول الرقابة المالية على كافة الوزارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية وتتم من قبل المراقب المالي والمحاسب العمومي، المستوى الثاني رقابة المالية على الأجهزة المالية نفسها، وهذه تتم من طرف المفتشية العامة للمالية² تنقسم الرقابة الداخلية إلى نوعين من الرقابة، الرقابة السابقة والرقابة أثناء تنفيذ النفقات.

1. **الرقابة السابقة للنفقات:** يتولاها مفتش الوظيفة العمومي وهي رقابة وقائية تهدف لعدم الوقوع في المخالفات المالية كالإسراف أو الإنفاق لغير الوجه المعتمد، ولا تمنح تأشيرة صرف النفقة حتى تتم عملية المراجعة؛

¹ حراق مصباح، محاضرة في المالية العامة، محور الميزانية العامة، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص: 17.

² لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

2. الرقابة أثناء تنفيذ النفقة: وتتم من قبل المحاسب العمومي بدأ بأمر الصرف، وتستمر إلى غاية استلام المستفيد المبلغ سواء كان التسديد عن طريق التحويل إلى الحساب الخاص أو الدفع النقدي.
- ب. رقابة مجلس المحاسبة: حسب المادة 02¹ يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية¹، تهدف هذه الرقابة إلى اكتشاف الأخطاء من الغش والتزوير والانحرافات المالية بمختلف أنواعها وبالطبع محاسبة المسؤولين عنها².
- ج. الرقابة السياسية: وتقوم بها السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان بغرفتيه، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، تتم الرقابة هنا بواسطة الأسئلة الشفوية والكتائية والاستجواب لأعضاء الحكومة، وذلك للتأكد من مدى التزام السلطة التنفيذية بالإجازة الممنوحة لها لتنفيذ الميزانية العامة.

المطلب الرابع: هيكل الميزانية العامة.

يطلق على النفقات العامة والإيرادات العامة مصطلح "الكميات المالية" إذ تجمع هذه الكميات المالية في تنظيم مالي واحد يتمثل في الميزانية العامة حيث يحدد علاقة كل منهما مع الآخر، وتنشأ هذه العلاقة من خلال توجيههما معا لتحقيق أغراض السياسة المالية.

أولاً: النفقات العامة.

- أ. تعريف النفقات العامة: مع تطور دور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى الدور المتدخل والمنتج، توسع معه دور النفقات إلى مجالات أكثر، وأصبحت من بين الأدوات الرئيسية في السياسة المالية والاقتصادية، ويمكن تعرفها على أنها مبلغ من النقود تنفقه المؤسسات العامة بقصد تحقيق نفع عام³، وبعبارة أخرى هي المبالغ المالية المدرجة في الميزانية العامة للدولة والتي تصرفها من ميزانيتها لتلبية الحاجيات العامة
- ب. تقسيمات النفقات العامة: يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة فئات تستند إلى معايير مختلفة تساعد في تحليل وفهم كيفية استخدام الأموال العامة بشكل أفضل، وفيما يلي بعض التقسيمات الشائعة للنفقات العامة:

1.1. مدى تكرار النفقة: تقسم النفقات العامة حسب مدى تكرارها في الميزانية العامة في كل سنة إلى⁴.

¹ أمر رقم 95-20 مؤرخ في 19 صفر عام 1416، يتعلق بمجلس المحاسبة، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 39، المؤرخة في الاحد 25 صفر عام 1416هـ الموافق 23 يوليو سنة 1995، المادة: 2، ص: 03.

² المرسي السيد حجازي، الاقتصاد العام - الموازنة العامة - الإيرادات العامة - القروض، دار الجامعة، 2009، ص: 97.

³ فياض عبد المنعم، اقتصاديات المالية العامة، مصر، 2008 ص: 179.

⁴ سعدو جايد مشكور وعقيل حمدي جابر الحلو، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

- **النفقات العامة العادية:** وهي النفقات الجارية التي تتكرر سنويا بشكل دوري ومنتظم، مثل رواتب العمال والنفقات الإدارية اللازمة لسير الإدارات العامة.
- **النفقات العامة غير العادية:** وهي النفقات التي لا تتسم بالانتظام الدوري أي لا تتحدد كل سنة كنفقات الانشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود وغيرها، فهي نفقات استثنائية، تحدث على فترات متباعدة.
- 2.1. تقسيمها حسب أغراضها:** يتم تقسيم النفقات العامة وفقا لأغراضها تبعا لاختلاف وظائف الدولة.
- **النفقات العامة الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، والالزمة لقيام الدولة، حيث تشمل هذه النفقات على: نفقات الدفاع، والأمن، والعدالة، والتمثيل السياسي¹.
- **النفقات العامة الاجتماعية:** وهي النفقات التي توفر الخدمات العامة، وترفع المستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع عموما، والفقراء بصفة خاصة، تتضمن نفقات الرعاية الصحية ونفقات إعانة الفقراء، والبطالة وغيرها.
- **النفقات العامة الاقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية وغيرها، لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل التي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية².
- **النفقات العامة المالية:** وهي النفقات المخصصة لسداد أقساط وفوائد القروض العامة التي تقوم الدولة باقتراضها، تشمل أيضا السداد والدفع للهيئات المحلية.
- 3.1. تقسيمها حسب طبيعتها:** ينظر إلى هذا النوع من النفقات على حسب أثرها على الدخل الوطني.
- **النفقات العامة الحقيقية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، أي دفع أجور ومرتبات العمال وشراء المواد والسلع الاستثمارية ورأسمالية، يطلق عليها بالنفقات المنتجة لأنها تعمل على زيادة الإنتاج الوطني، ويساهم في إعادة توزيعه، من خلال تحفيز النمو الاقتصادي.
- **النفقات العامة التحويلية:** تتمثل فيما تنفقه الدولة من أموال دون أن تحصل على أي سلعة أو خدمة مقابلها، فتعمل الدولة بذلك كوسيط لتحويل حق استخدام الموارد الاقتصادية إلى فئات معينة في المجتمع، وعلى هذا فإن النفقات التحويلية تعمل على إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع دون أن تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني³.
- 4.1. التقسيم حسب نطاق السريان:** يستند هذا التقسيم إلى الجهات (المنفقة ومحل الانفاق والمستفيدة)، كالتالي:

¹ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، ص: 31.

² سعود جايد العامري وعقيل حميد الحلو، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

³ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988، ص: 128.

➤ **النفقات الوطنية:** وهي النفقات التي توجه إلى جميع أراضي الدولة وتعود بالفائدة لصالح المجتمع ككل، تتم تنفيذها بواسطة السلطات المركزية، وتهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية العليا.

➤ **النفقات المحلية:** يطلق عليها النفقات الإقليمية، تنفذها السلطات الإقليمية والمحلية غير المركزية، وتتعلق بالاحتياجات المحلية، وتغطي خدمات مثل توزيع المياه والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة¹.

2. **التقسيم الوضعي للنفقات العامة:** يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة²، وهو يستند إلى عدة معايير، نذكر منها:

1.2. **المعيار الإداري:** يتم تقسيم النفقات العامة هنا على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، ومن ثم توزيع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

2.2. **المعيار الوظيفي:** تقسم النفقات هنا إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، ترتبط كل مجموعة إنفاقية بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة³، يتم تبويب هذه النفقات حسب نوع الوظيفة وليس حسب الجهة الإدارية التي تقوم بها، نظرا لوجود وظائف قد تنفذ من قبل عدة جهات إدارية تتبع عدة وزارات حكومية.

3.2. **المعيار الاقتصادي:** وهو تقسيم نوعي يعمل على التمييز بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز لمعرفة حجم كل نوع منهما في كل نفقة تمويلية للوحدة الإدارية.

ثانيا: الإيرادات العامة.

أ. **تعريف الإيرادات العامة:** تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ⁴، إنها تمثل الأموال التي تجمعها الدولة من مختلف مصادرها بهدف تلبية احتياجاتها وتمويل أنشطتها وبرامجها المختلفة، تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور نشاط الدولة وتوسع دورها في مجموعة متنوعة من المجالات، ولم تعد مقتصرة على تغطية النفقات العامة فقط، بل أصبحت وسيلة هامة لتوجيه الاقتصاد والاستثمار، وأداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحبل الحوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 45.

² محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

³ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 56.

⁴ سلام عبد الكريم آل سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الاسلامي -دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية، الطبعة الأولى، دار مجلاوي، عمان، 2010، ص: 27.

ب. أنواع الإيرادات العامة: تتكون الإيرادات من مصادر متعددة تساهم في تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الوطنية، ولتحقيق التوازن في تمويل الميزانية العامة للدولة يجب مراعات توازن العوامل الثلاثة التالية:

- العدالة Equity حيث ينبغي أن يتناسق عبء التمويل مع مفهوم العدالة Fairness والقدرة على الدفع لأفراد المجتمع؛
- الكفاءة Efficiency وتتضمن ضرورة تحقيق الحصيلة الضريبية بالحد الأدنى من الخسارة من الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في المجتمع ويعني ذلك أن التسهيلات التي تحدثها الوسائل المالية المختلفة ينبغي أن تكون عند حدها الأدنى، ويظهر ذلك أكثر ما يكون في حال اختيار أنواع الضرائب الملائمة لتمويل نشاط حكومي معين؛
- السهولة الإدارية Administrative Ease حتى تنخفض تكلفة إدارة الوسيلة التمويلية والتكلفة التي يتحملها أفراد المجتمع.

وعموما يمكن تقديم أنواع الإيرادات العامة كالآتي:

1. الإيرادات العادية: وهي الإيرادات الجارية التي تغطي النفقات العادية والتي تتكرر بصفة دورية في الميزانية العامة، أو التي تحصل عليها الدولة بشكل منتظم ودائم وتشمل إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم.
- 1.1. إيرادات أملاك الدولة: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال إتاحة ممتلكاتها للاستفادة من قبل الأفراد، كما أصبحت تضم المشاريع التجارية والصناعية الكبرى، خاصة بعد تشاركها مع الخواص، وهذا يعني أن ملكيتها لم تعد تقتصر على الأراضي الزراعية والمناجم والغابات، وتنقسم ملكية الدولة إلى أملاك عامة وخاصة.
- الأملاك العامة أو "الدومين العام" هي الأموال مملوكة للدولة وتخضع لسيطرتها، ممثلة بإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الإقليمية (البلديات) أو المحافظة وفق الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة¹، وتمثل مصدرا للصالح العام للانتفاع منها مجانا، وقد تفرض عليها رسوم رمزية في بعض الحالات لاستخدامها أو لتمويلها للاستمرار بالمنفعة، والدومين العام لا يعتبر مصدر رئيسي لإيرادات العامة، بل بالعكس تنفق الدولة عليها مصاريف متنوعة.

¹ سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ص: 98.

• أما الدومين الخاص فيقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعد للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا لفئة محددة من الناس، وتخضع لأحكام القانون الخاص، وبطبيعة الحال فإن هذا النوع يشكل مصدر دخل للإيرادات العامة¹، وينقسم الدومين الخاص في العناصر التالية الذكر:

➤ **الدومين العقاري:** يشمل كل ما هو موجود على سطح الأرض أو في باطنها، يتمثل الأول في دومين الأراضي الزراعية والغابات والبحيرات والمباني، ويتمثل الثاني في الدومين الاستخراجي ويضم المناجم والمحاجر، وقد تقوم الدولة بتأجيرها أو تركها للاستغلال من الأفراد مقابل مالي يتم تحديده بناء على عقد بين الدولة والأفراد، مع اشراف الدولة على استغلاله بغرض حماية الثروات من النضوب.

➤ **الدومين التجاري والصناعي:** ويضم المنشآت التجارية والصناعية التي تديرها الدولة وتكون مشاهجة لنشاط الأفراد، والتي آلت إليها عن طريق التأميم والتوسع في قاعدة القطاع العام، أو عن طريق مشاركة الأفراد في استغلال تجاري أو صناعي²، ويتمثل العائد من هذه المشاريع في "الضمن العام" الذي يشير إلى الأموال التي تحصل عليها الدولة مقابل انتاج أو بيع سلع وخدمات صناعية والتجارية التي تشبع الحاجات الخاصة.

➤ **الدومين المالي:** هو محفظة الدولة من الأوراق المالية، وتشمل السندات والأسهم وغيرها من الأوراق المالية، التي تعود عليها بالفوائد والأرباح بحيث تمثل إيرادا للخرينة العامة للدولة، إذ أن ممارسة الدولة للنشاط المالي لا يقتصر هدفه على تحقيق الأرباح والفوائد وإنما يعد وسيلة لاستقطاب الافراد وتشجيعهم على شراء الأسهم والسندات المرتبطة بمشاريع تشارك فيها الدولة، وهذا يساهم في تعزيز حركة التنمية الاقتصادية للبلاد.

2.1. إيرادات الرسوم: وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة أو أحد هيئاتها العامة مقابل تقديم خدمة عامة لفرد ما بناء على طلبه وتعود بالنفع عليه وعلى المجتمع، يعتبر دفع الرسوم إلزاميا، حيث تتجلى صفة الإلزامية في طلب الفرد للخدمة وبالتالي يكون مجبور على دفع المبلغ مقابلها، وفي بعض الحالات قد تفرضها الدولة على الافراد بغرض تحقيق الصالح العام، وبالتالي يجد الفرد نفسه مجبرا على دفع المبلغ من أجل تلقيه الخدمة.

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، الطلعة الأولى، منشورات حلب الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص: 93.

² حياة بن إسماعيل، تطور إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار ايتراك، القاهرة، 2009، ص: 23.

3.1. إيرادات الضرائب: تعد الضرائب من أهم مصادر دخل الدولة، حيث تعتبر فريضة إلزامية يحددها القانون بموجب السيادة الوطنية، ويلتزم المكلف بأدائها متى انطبقت عليه شروطها دون مقابل مباشر، تحقيقاً لأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹.

2. الإيرادات غير العادية: وهي تلك الإيرادات التي لا تتكرر بشكل دوري ومنتظم، تلجأ إليها الدولة في بعض الحالات الاستثنائية، فهي تعد مورد غير عادي تستعمل لتغطية النفقات غير العادية.

1.2. القروض العامة: وهي المبالغ المالية التي تستدينها الدولة من الافراد الطبيعيين والمعنويين من داخل الوطن أو خارجه، وتلتزم بتسديده في الوقت المحدد مع الفائدة وفق ما تم في عقد الاتفاق، وتلجأ الدولة إلى الاقتراض عندما تستنفد إيراداتها العامة كمصدر أساسي لتمويل النفقات المتزايدة، وتستعمل في حالتين إما وصول الضرائب إلى مستوياتها المثلى، أو عدم وصول الضرائب إلى الحجم المطلوب.

2.2. الإصدار النقدي: يشير إلى إنشاء كميات جديدة من النقود الورقية (نقود الودائع) أو التوسع في الائتمان، وعادة ما يتم في شكل قروض قصيرة الأجل، مقابل أذون خزانة تصدرها الدولة لصالح البنك المركزي أو البنوك التجارية²، تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي في حالة تزايد عجز الموازنة وعدم قدرة الموارد الأخرى على تغطيته، هذا الإجراء يعرف "بالتمول التضخمي" حيث يمكن أن يساهم في زيادة مستوى التضخم في الاقتصاد.

المبحث الثاني: آليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

مع تصاعد الدور الاقتصادي للدولة وتطلعها نحو تحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي، ارتفع مستوى الإنفاق العام، بينما شهدت الإيرادات العامة تباطؤ في نموها، ونتيجة لعدم تناسق مكونات الميزانية العامة، ظهرت مشكلة العجز الموازني، وهو ما استدعى ضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة، والتي يمكن أن تأخذ عدة أشكال.

المطلب الأول: العجز الموازني.

يشير مصطلح العجز الموازني إلى الفارق السلبي بين الإيرادات والنفقات الحكومية، ويعتبر مؤشراً مهماً لاستقرار الاقتصاد وصحة الأوضاع المالية للدولة، فهو مشكلة تعاني منها العديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليل معاصر، دار الجامعة، 2008، ص: 106.

² رفعت المحجوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، 1979، ص: 506.

أولاً: مفهوم العجز الموازني.

أ. العجز الموازني لغة: يأتي مفهوم العجز الموازني في اللغة "بمعنى الضعف، فيقال العجز عن الشيء عجز إذا ضعف ولم يقدر عليه"¹.

ب. العجز الموازني اصطلاحاً: حسب صندوق النقد الدولي يعرف عجز الموازنة العامة بأنه "المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، وحدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية"².

عُرف أيضاً بأنه: "عبارة عن رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها"³.

لذا فإن العجز الموازني يحدث عندما يتفاقم حجم النفقات العامة دون زيادة مماثلة في حجم الإيرادات العامة، بمعنى نمو النفقات العامة يكون أكبر بكثير من نمو الإيرادات العامة، ومنه يعرف العجز الموازني بأنه الفارق السالب بين إجمالي الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية في ميزانية الدولة، مما يؤدي إلى وجود فجوة تمويلية تحتاج إلى مصادر أخرى لتعبأتها.

ويمكننا توضيح حالة عجز الموازنة العامة من خلال معادلة الموازنة العامة، المعبر عنها بالشكل العام التالي:

$$BS = T - G - R = [T_0 - G_0 - R_0] + tY$$

$$BS = [T_0 - G_0 - R_0] + tY$$

حيث تمثل BS : رصيد الموازنة العامة؛

T_0 : يمثل الإيرادات من الضرائب المباشرة وأن (t) يمثل نسبة أو معدل الضريبة؛

Y : يمثل الدخل الوطني؛

G_0 : مقدار الانفاق الحكومي على السلع والخدمات العامة (وهو مقدار ثابت تحدده الحكومة)؛

¹ الطيب داودي وصبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والصناعة المالية، الجزائر 2014، ص: 02.

² سعيدة بورديم وأخرون، إسهامات الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة قراءة في تجارب عدد من الدول الرائدة، كتاب جماعي، العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، 2020، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، ص: 35.

³ هدى عبد الله شرقي المشاقبة، أثر الإنفاق الحكومي على عجز الميزانية في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، علوم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2018/2017، ص: 17.

R_0 : مقدار المدفوعات التحويلية كإعانات البطالة والإعانات الاجتماعية وإعانات الإنتاج، وهو مقدار ثابت ¹.

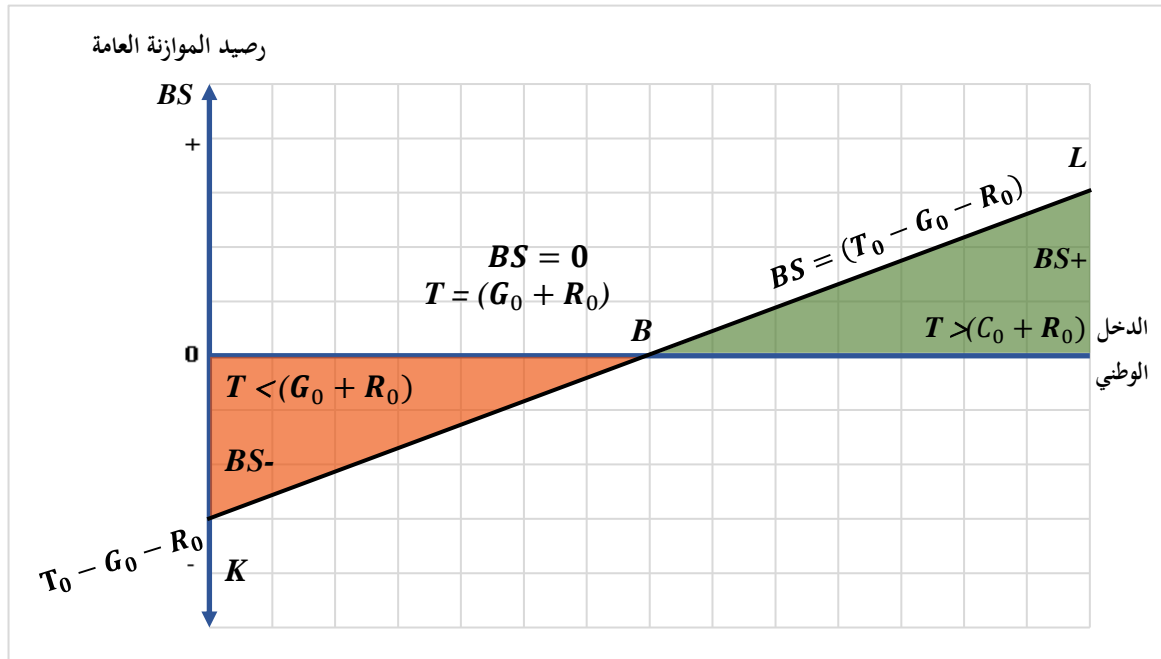
حيث تكون الموازنة العامة متوازنة عندما تكون $BS = 0$ أي $T = G + R$

تكون الموازنة العامة في حالة فائض عندما تكون $BS > 0$ أي $T > G + R$

تكون الموازنة العامة في حالة عجز عندما تكون $BS < 0$ أي $T < G + R$

يعتمد فائض الموازنة على مستوى الدخل، وبمعرفة t, T, R, G تتجه الموازنة BS نحو الفائض كلما كان الدخل مرتفعاً، وعند مستوى الدخل المنخفض تكون BS في حالة عجز، ولعل أكثر ما يهمنا هنا هو (تحقق حالة العجز في الموازنة العامة)، كما يجدر الإشارة إلى أن الموازنة لا تعتمد على خيارات السياسية التي تعتمدها الحكومة فقط والموضوعة بواسطة (G, R, T) ولكن تعتمد كذلك على مجموع المتغيرات الكمية والنوعية التي تسهم في تغير مستوى الدخل ².

الشكل رقم (1-3): الرسم البياني لحالات رصيد الموازنة العامة.



المصدر: محمد علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ص: 315.

¹ محمد علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص: 313.

² عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، جوان 2020، ص ص: 195، 196.

يمثل العمود الرأسي رصيد الموازنة العامة BS (فائض، عجز)، والعمود الأفقي الدخل الوطني Y ، أما بالنسبة للخط (KL) فهو فيمثل دالة الموازنة العامة المعبر عنها بالعلاقة الرياضية السابقة¹. حيث نميز بين ثلاث حالات لرصيد الموازنة العامة:

- ✓ بالنسبة للنقطة B فهي تمثل حالة توازن الموازنة العامة وهي نقطة تقاطع محور الدخل مع محور دالة الموازنة العامة والتي يتساوى فيها جانب الإيرادات مع جانب النفقات العامة؛
- ✓ بالنسبة للنقطة (BL) والتي يكون فيها مستوى الدخل أكبر من مستواه في النقطة التوازن B ، وبالتالي حدوث فائض في الموازنة العامة والتي يكون فيها حجم الإيرادات أكبر من حجم النفقات؛
- ✓ بالنسبة للنقطة (BK) والتي يكون فيها مستوى الدخل أصغر من مستواه عند النقطة التوازن B ، وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة، والتي تكون فيها الإيرادات العامة عاجزة عن تلبية احتياجات النفقات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن العجز الموازني ينقسم إلى عجز نقدي وآخر مالي يمكن توضيحها كما يلي.²

- **العجز النقدي:** يظهر العجز النقدي في الميزانية العامة المتطابقة والمتوازنة، والتي تكون فيها الإيرادات العامة المتوقعة كافية لتغطية النفقات العامة المتوقعة، عندما يحدث تأخر في تحصيل الإيرادات الاعتيادية في المواعيد المحددة لها مسبقا بسبب موسمية تحصيل بعض الإيرادات العامة، وفي نفس الوقت يبقى الإنفاق جاريا مما يسبب عجزا في السيولة النقدية للخرينة العامة أي ما يسمى بالعجز النقدي، وعلاج هذا العجز يكون بإصدار الدولة لأذونات الخزينة قصيرة الأجل، حيث تتميز بسهولة تداولها وقصر آجالها.
- **العجز المالي:** يعرف العجز المالي بأنه زيادة حقيقية في النفقات العامة بالمقارنة مع الإيرادات العامة خلال السنة المالية الواحدة، وتعالج الدولة هذا العجز بإصدار سندات الخزينة العامة التي تتميز بمدة متوسطة إلى طويلة الأجل، وسبب لجوء الدولة لهذا القرض (سندات الخزينة العامة) هو عدم قدرتها على تغطية العجز المالي خلال السنة المالية.

¹ محمد علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 315.

² أحمد خميس أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة 2000-2010)، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012، ص ص: 57، 58.

ثانيا: أنواع العجز الموازني.

- أ. **العجز الشامل:** هو مفهوم يعبر عن الفرق بين مجموع النفقات المتعلقة بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات القطاع العام وإيراداتها¹، يتم حساب العجز الشامل من خلال قياس الفرق بين إجمالي النفقات (بدون استثناء الفوائد المدفوعة عن الدين العام وتستبعد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية)، وبين إجمالي الإيرادات على المداخليل الضريبية وغير الضريبية والمنح مع استبعاد حصيلة القروض، فالعجز الشامل يتطلب أن يغطي كافة الكيانات الحكومية عند القيام بقياس العجز الموازني لإعطاء صورة للمركز المالي للمؤسسات العامة، وعادة ما يتم تغطية هذا العجز بالاقتراض الجديد.
- ب. **العجز الهيكلي:** يشير إلى العجز الناجم عن أسباب تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية طويلة أو متوسطة الأجل، وتستمر في مختلف الظروف الاقتصادية مثل أوقات التضخم أو الكساد²، بمعنى أوسع يعمل على قياس العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة على المدى البعيد أو المتوسط، ويستبعد العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة على المدى القصير أو بشكل المفاجئ.

$$\text{العجز الهيكلي} = \text{العجز الشامل} - \text{العجز الظرفي.}$$

- ج. **العجز الجاري:** يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، الذي يتعين تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفارق بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة³، في الوضع الطبيعي يجب أن تكون الإيرادات الجارية أكبر من النفقات الجارية لاستخدام الفائض الجاري في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- د. **العجز التشغيلي:** هو مفهوم يهدف إلى تصحيح تأثير التضخم على الموازنة الحكومية والديون الحكومية، عندما يحدث التضخم وترتفع أسعار السلع والخدمات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى خفض القيمة الحقيقية للديون التي تدين بها الحكومة، ويتم الحساب من خلال خصم الفوائد المدفوعة للدائنين من الديون الحكومية بناء على معدل التضخم، مما يساعد في تعويض الدائنين عن الخسائر المحتملة نتيجة التضخم.

¹ زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11، العدد: 02، 2019، جامعة تامنغست، ص: 319.

² عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العالم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006، ص: 200.

³ مكايي هجيرة، بوبكر محمد، دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 07، العدد: 01، 2020، جامعة ابن باديس، مستغانم ص: 256.

هـ. **العجز الأساسي:** هو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقاً¹، تمثل هذه الفوائد تكاليف الديون السابقة التي تجبر الحكومة على دفعها وليست نتيجة نشاط مالي حالي للدولة، كما يعرف هذا المقياس "بالعجز دون فوائد" وذلك لاستبعاده جميع اعتمادات الفوائد حيث يعمل هذا المقياس على معرفة تحسن أو التدهور مديونية الحكومة نتيجة لسياسات الميزانية الجارية ومعرفة مدى تحمل العجز الحكومي.

العجز الأساسي = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقاً.

المطلب الثاني: أسباب العجز الموازي.

نظراً لأن العجز الموازي يشير إلى أن الإيرادات العامة غير قادرة على مواكبة تطور النفقات العامة، فإن ارتفاع النفقات وتراجع الإيرادات العامة كلاهما سيسهمان في تفاقم العجز، وبالتالي يتعلق العجز الموازي بالعوامل التي تؤثر على كل من النفقات العامة بالزيادة، وعلى الإيرادات العامة بالتراجع.

أولاً: عامل النمو في الانفاق العام.

تعد ظاهرة تزايد النفقات العامة من ظواهر الاقتصادية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، ولا سيما بعد الحربين العالميتين، أين كان حجم النفقات العامة في جميع دول العالم بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية، قد شهدت زيادة مستمرة مع مرور الوقت، أدت هذه الظاهرة إلى ظهور العديد من النظريات التي تبحث عن أسباب زيادة النفقات العامة، ولعل أبرز تلك النظريات تعود للاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" خلال القرن 19 من خلال توصله لقانون "فاجنر" ومفاده، حجم النفقات العامة ينمو مع نمو الاقتصاد.

ويمكن تقسيم أسباب تزايد حجم النفقات العامة المتمثلة في أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية:

أ. **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** وهو الزيادة في السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة "كما ونوعاً"، وهو التعبير النقدي الذي يقابله تحقيق المنفعة على المجتمع، وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

1. **الأسباب السياسية:** يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وكفالة كثير من خدماتها، بالإضافة إلى ذلك سعي الأحزاب السياسية لكسب رضا ناخبينهم في تنفيذ

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 345.

إلى حد ما برآهم المقدمة سلفا، من جهة أخرى توسع العلاقات الخارجية خاصة العلاقات الدبلوماسية بالاشتراك في المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، والهيئات التابعة لها والجامعة العربية¹.

2. الأسباب الاجتماعية: يرتبط تزايد النفقات العامة بتنوع وتعدد الحاجات الاجتماعية، بزيادة عدد السكان وتزداد الحاجات والمطالب من الدولة، على سبيل المثال، في المدن التي يكثر فيها التركيز السكاني، تزداد الحاجة لتوفير الخدمات العامة المتقدمة، بشكل أكبر من المناطق الريفية، أيضا نمو الوعي الاجتماعي لدى الأفراد والمطالبة بحقوق وخدمات جديدة التي لم تكن تعرفها الأجيال السابقة، كل هذا يشكل أعباء إضافية تتحملها الدولة.

3. الأسباب العسكرية: تعد الأسباب العسكرية من العوامل الرئيسية التي تزيد من حجم النفقات العامة، تمتد هذه الأسباب عبر مراحل عسكرية متعددة، بدءا بمرحلة الاستعداد للحرب إلى ما بعد الحرب، فكل مرحلة تتطلب تمويل خاص كتكاليف شراء الأسلحة والمعدات اللازمة للصراع، إلى تكاليف المتعلقة بالتعافي وإعادة بناء البلاد وتعويض المصابين وغيرها، كل هذا يتطلب تخصيص جزء كبير من النفقات العامة لها.

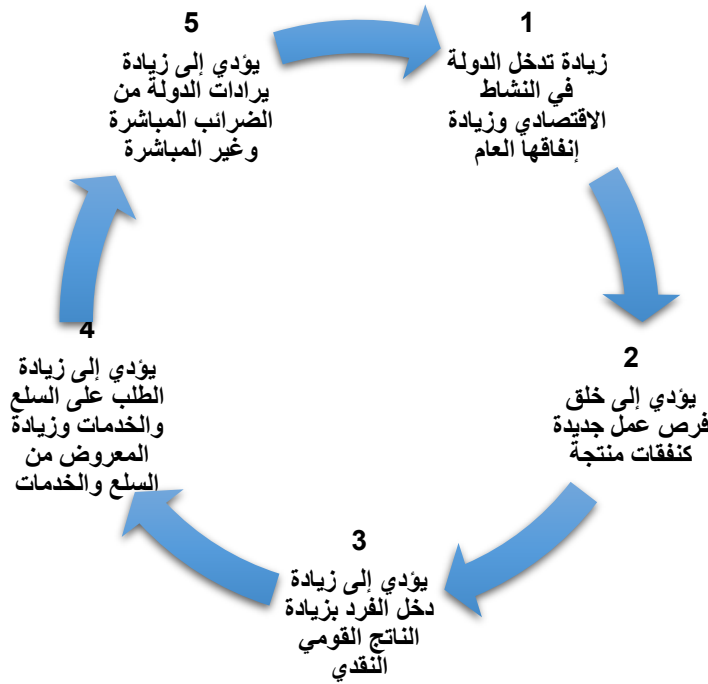
4. الأسباب المالية: يتعلق هذا السبب أساسا بالإيرادات العامة، حيث تعتبر زيادتها حافزا قويا للتوسع في الإنفاق العام، تعتمد زيادة الإيرادات على تنوع مصادرها، فتطور الفلسفة الاقتصادية وتوسع دور الدولة ساهما في بروز نفقات غير عادية، استدعى توفير إيرادات غير عادية لتمويلها، كالاقتراض الداخلي والخارجي.

5. الأسباب الاقتصادية: يعد زيادة الدخل الوطني والذي نتج عنه نمو في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، وتوسع الدور الاقتصادي للدولة سببا لزيادة الإنفاق بصورة حقيقية²، يمكن أن يتمثل هذا التوسع في زيادة تقديم الإعانات أو القيام بالمشروعات الاستثمارية، إذ يعمل تدخل الدولة على خلق فرص العمل وزيادة الدخل الفردي، من خلال زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات، في الوقت ذاته تستفيد الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على السلع ورؤوس الأموال المتداولة.

¹ عدلى البابلي، المالية العامة والنظم الضريبية -تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون، دار الكتاب الحديث، 2008، ص: 146.

² أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016، ص: 56.

الشكل رقم (1-4): يوضح الأسباب الاقتصادية كأحد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.



المصدر: صلاح الدين حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

6. **الأسباب الإدارية:** إن توسع النشاط الحكومي وتدخله في مختلف المجالات الاقتصادية واجتماعية وغيرها، أدى إلى ظهور وزارات وهيئات جديدة، وبالتالي خلق أجهزة إدارية جديدة الأمر الذي يستلزم توفير مناصب مالية إضافية ومعدات وأدوات لتجهيزها ووسائل التكنولوجيا جديدة، كما نجد توسع الجهاز الإداري من خلال توظيف عدد كبير من الموظفين، وهو أمر يتم بناء لعدة أسباب، كالتوظيف لزيادة عدد معين من الموظفين تحسبا لقرارات الدولة لتخفيض عدد العمال.

ب. **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** يتعلق الأمر بزيادة تقتصر على أرقام النفقات العامة دون أن تسفر عن أي تحسين فعلي في خدمات المجتمع، أي أن تلك الزيادة لا تقابلها أي منفعة محققة على المجتمع، وتعود أسباب هذا النوع من الزيادة إلى عدة عوامل، منها:

1. **انخفاض قيمة النقود:** ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض قوة الشراء للعملة المحلية، مما يزيد من عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على نفس السلع والخدمات، حتى وإن اقتصر الأمر على تأمين نفس الكميات من السلع والخدمات المعتادة¹، هذا يجعل الزيادة في النفقات ظاهرة.

¹ لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميثراء، 2019، ص: 74.

2. **زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها:** توسع مساحة الدولة أو انضمام مناطق جديدة، يؤدي إلى إضافة عدد جديد من السكان وبالتالي زيادة النفقات العامة الموجهة لسد حاجات السكان الجدد والتوسع في نفس الخدمات المقدمة، لا تعكس تحسينا في المستوى الخدمات.

3. **اختلاف قواعد الفن المالي:** إن اختلاف طرق تقييد الحسابات المالية يمكن أن يؤدي إلى تكبير أرقام النفقات العامة، ويمكن توضيح هذا بواسطة مقارنة بين مفهوم الموازنة الصافية والإجمالية، في الموازنة الصافية تخصص الإيرادات العامة من قبل بعض المؤسسات والهيئات العامة بخصم النفقات المتعلقة بها، وتسجيل فقط صافي الإيرادات في الموازنة العامة، وهذا يعني أن النفقات العامة لا تظهر بوضوح في هذه الطريقة، على الجانب الآخر، طريقة الموازنة الإجمالية تسجل كل الإيرادات والنفقات دون إجراء مقاصة بينهما الأمر الذي يسمح بظهور النفقات العامة أكبر مما كانت عليه بعد مقارنتها بما سبق وما هي إلا زيادة ظاهرية.

ثانيا: تراجع نمو الإيرادات العامة.

تنمو وتطور الإيرادات العامة هي أيضا غير أنها تتسم أحيانا بعدم قدرتها على مواكبة نمو وتطور النفقات العامة، ويرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل، أهمها:

أ. ضعف الجهد الضريبي الذي يتم قياسه بواسطة الطاقة الضريبية والتي تقيس نسبة حصيلة الضرائب باختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي، أين تظل تلك النسبة محصورة بين 10-20% في الدول النامية في حين لا يقل عن 30% في دول المتقدمة¹، وهذا راجل لعدة أسباب منها الإعفاءات والمزايا الضريبية، عدم التنوع في الأوعية الضريبية، التهرب الضريبي، انخفاض الوعي الضريبي لدى الأفراد، وانخفاض متوسط الدخل الفردي، من جهة أخرى عدم خضوع أصحاب الدخل العالية للضريبة بسبب نفوذهم السياسي، بالإضافة إلى توسع مجال الاقتصاد الموازي الذي يدر دخولا لا تخضع لأحكام الضريبة؛

ب. جمود النظام الضريبي نتيجة عدم قدرته على الاستجابة وتقديم السياسات الملائمة الحديثة²، حيث يعد النظام الضريبي مجموعة متكاملة من العناصر الأيدولوجية والاقتصادية الفنية التي تشكل في مجموعها كيانا ضريبيا معينا، إذ تعاني أغلب الدول من الضعف الشديد في أنظمتها الضريبية وعدم تطوره خاصة الدول النامية؛

¹ دنان راضية، **عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد: 09، العدد: 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، ص: 153.

² بودلال علي، **العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)**، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد: 06، سبتمبر 2018، جامعة المسيلة، ص: 455.

- ج. تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام وتأثيرها على الموازنة العامة خاصة لدى الدول النامية فهي تشكل نسبة كبيرة في الإيرادات العامة، فأي تدهور يحصل على أسعار المواد الخام ينعكس على الإيرادات العامة.
- د. المتأخرات المالية الناتجة عن تدني المستوى التقني والمهني للعاملين في مجال الضريبة، وتقاعس الممولين من دفع الضرائب المفروضة عليهم وكذا تأخر بعض الأفراد من دفع المستحقات المالية كرسوم الماء والكهرباء وغيرها.

المطلب الثالث: طرق تمويل العجز الموازي.

تعد عملية معالجة العجز الموازي من أبرز التحديات التي تواجهها الحكومات، نظرا لأن العجز يرتبط بعدة عوامل مختلفة ولا يمكن إرجاعها إلى عامل محدد، لذلك فإن انتقاء الآلية أو الأسلوب يعتمد على طبيعة العجز وعلى طبيعة الأنظمة السياسية والمالية والاقتصادية المنتهجة في كل بلد.

أولا: التمويل التقليدي للعجز الموازي.

- أ. التمويل بالدين العام (الدين العام الخارجي، والدين العام الداخلي).

1. التمويل الخارجي: وهي قروض يترتب عليها خلق قوة شرائية جديد للدولة، تحصل عليها من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD، وصندوق النقد الدولي FMI والهيئة الدولية للتنمية IAD¹، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها، يمكن أن يأخذ هذا الأسلوب في التمويل عدة أشكال، كالآتي:

1.1. المنح والمعونات الأجنبية، يمتلك هذا المصدر أهمية كبيرة لدى بعض الدول خاصة النامية منها، تستخدم هذه المساعدات لتمويل العجز سواء كان مؤقتا أو مزمنا، قد تأخذ الشكل النقدي الذي توفره الدولة المانحة، أو تكون على شكل مساعدات سلعية، كموايد غذائية أو سلع أخرى، وهذه السلع تباع محليا ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، ويمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية التحتية، مما يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على توجيه بعض مواردها المالية لمعالجة العجز².

¹ عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، 2015، ص: 26.

² وسيلة السبتي، محمد لين علون، حليلة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، جامعة محمد خيدر، بسكرة، ص: 187، 188.

2.1. القروض الميسرة أو التفضيلية، تتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، ولها فترة سماح طويلة نسبياً، وكذلك بطول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسسات دولة وغالباً ما تكون مرتبطة بمشروعات محددة¹؛

3.1. القروض التجارية، ويأتي هذا النوع من القروض من البنوك التجارية الأجنبية بشكل رئيسي، وغالباً ما تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة إذ تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن.

ومع ذلك يجب مراعات الآثار السلبية التي تترتب عن القروض الخارجية، مثل:

- ✓ زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة بسبب الفوائد، التي تعد بنداً أساسياً في منح هذه القروض؛
 - ✓ عدم التركيز على الحاجات الأساسية، كالولايات المتحدة الأمريكية التي تنضّر في تقديم المعونات إلى حلفائها، لا إلى مراعات الحاجات الإنسانية لدى الدول الأكثر احتياجاً؛
 - ✓ تستخدم بعض المعونات الأجنبية لأغراض سياسية، لذلك يطلق عليها البعض تسمية المعونات الملوثة.
- 2.** التمويل المحلي: يأخذ التمويل المحلي أو الداخلي عدة أشكال تتمثل في الاقتراض من المصرف المركزي، أو الاقتراض من البنوك التجارية، أو الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك.

2.1. الاقتراض من البنك المركزي: قد تفضل بعض الدول الاقتراض من البنك المركزي لانخفاض كلفة هذه القروض مقارنة مع المصادر الأخرى، فضلاً عن سهولة الحصول عليها نظراً للإمكانيات الإدارية والوسائل النقدية المتاحة للدولة، كالسحب على المكشوف أو تحديد حجم القروض نسبة إلى الإيرادات أو النفقات²، إذ إن هذا النوع من القروض ليس له آثار انكماشية مباشرة على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي لا يتعدى الحدود المسموح بها في اقراض الدولة، بالإضافة إلى ذلك لا تقوم الدولة بتخفيض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من أجل أن تحصل على الائتمان، لهذا نجد أن الائتمان الحكومي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

2.2. الاقتراض من البنوك التجارية: تصدر الخزينة العمومية هنا سندات الدين العام وتقوم ببيعها للبنوك التجارية، هذه الأخيرة إذا توفرت لديها احتياطات زائدة فلن يكون هناك آثار انكماشية على الطلب الكلي، وسيسفر الإنفاق المحلي الذي يمول من هذا الاقتراض على أثر توسعي شبيه للإنفاق الممول من البنك المركزي، بينما إذا لم تتوفر البنوك

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1997، ص: 133.

² سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 21، السنة الحادية عشر، 2018، العراق، ص: 926.

على احتياطات زائدة فعلية إقراض الحكومة تكون على حساب الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلا إذا قام البنك المركزي بتوفير الائتمان للبنوك التجارية¹.

3.2. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: وهي الاقتراض من الافراد والمؤسسات غير المعنية بخلق الائتمان، يمكن أن ينجم عن تحويل أموال القطاع الخاص إلى الحكومة أثر انكماشى على الطلب الكلي، وهناك طريقتين يمكن للحكومة الاقتراض من خلالهما:

- إصدار سندات حكومية أو أذونات خزانة في السوق بسعر فائدة دورية يستحق وفق أجال محددة؛
- الاقتراض من المؤسسات الحكومية أو هيئات القطاع العام ذات الفائض.

وعليه فإن القروض الداخلية قد تؤدي -في حال عدم توفر تسهيلات الإقراض، من إعطاء درجة عالية من الائتمان للحكومة، وكذا توفر فائض في الاحتياط النقدي وتوفير السيولة المالية- إلى الاقتطاع من القوة الشرائية المتاحة للأفراد والشركات، مما يمكن أن يتسبب في آثار انكماشية، حيث تنعكس هذه التأثيرات على مستوى الناتج الوطني والاستهلاك الوطني، والادخار والاستثمار الوطنيين².

إن الاعتماد الكبير في تمويل عجز الموازنة العامة على الدين العام سواء كان من مصادر محلية أو خارجية، يمكن أن يحدث اضطرابات في الاقتصاد الوطني، فالاعتماد الكبير على الدين العام الداخلي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ويقلل استثمارات القطاع الخاص، والاعتماد الكبير على الدين العام الخارجي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويزيد العجز في ميزان المدفوعات، ويرفع من مستوى المديونية الخارجية.

ب. التمويل عن طريق الضرائب: تعد الضريبة موردا من موارد الدولة، ووسيلة هامة تستخدمها الحكومة لمواجهة العجز الموازني، من خلال زيادة نسبتها أو زيادة عدد الأوعية الضريبية الجديدة، حيث يتم تحدد الضريبة وفقا لأسس علمية دقيقة لمعالجة العجز لتفادي إرهاب الجهة المكلفة بها، إذ يمكن أن يؤدي فرض ضرائب إضافية على أرباح القطاع الخاص إلى ارتفاع الأسعار (التضخم)، وبالتالي فإن الأثر غير المباشر لرفع الضريبة سيتحمله الأفراد والعمال، وقد يطالب العمال برفع أجورهم بمقدار يعادل ارتفاع الأسعار، وهذا سيؤدي إلى تقليل هامش ربح الشركات، لذلك

¹ بن براهيم ليلي، "إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 2000-2017"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 11، العدد: 01، جامعة البليدة، ص: 264.

² أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد: 03، مارس 2018، ص: 252.

فإن تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يمكن أن يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلباً على معدلات الاستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية¹.

ج. التمويل عن طريق الصناديق السيادية: حسب صندوق النقد الدولي IMF "هو صندوق تم إنشاؤه لتنويع وتحسين العائد على احتياطات النقد الأجنبي أو عائدات السلع (عادة النفط)، وأحياناً لحماية الاقتصاد المحلي من تقلبات في أسعار السلع الأساسية"²، فهو صندوق ادخار حكومي تستخدمه في إدارة الموارد المالية لتحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية لضمان استدامة ثروة الأجيال القادمة، ووسيلة هامة للسلطة النقدية لإدارة السيولة الزائدة وتعظيم احتياط الصرف الأجنبي، كما استخدم في تمويل عجز الموازنة العامة في العديد من دول العالم.

وقد تم تأسيس أول صندوق سيادي في الكويت عام 1953 باسم "صندوق احتياطي الأجيال القادمة" بهدف استثمار فوائض عوائد النفط لتفادي عنصر الخطر في حال تحقيق فوائض مالية وعدم استغلالها، وسميت هذه الفوائض في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بـ (البترودولار) بمعنى استثمار الفوائض المحققة من النفط، قبل أن تنتشر هذه الصناديق، تعتمد موارد الصندوق على عائدات النفط والغاز، غير أن هناك بعض الدول التي تعتمد على مصادر تمويل أخرى مثل احتياطات النقد الأجنبي أو الاستثمارات في الأصول المالية.

د. السياسة الإنفاقية لمعالجة العجز الموازني: هي البرامج والخطط الحكومية التي تستند إلى دور ووظيفة الحكومة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بهدف التعامل مع نفقاتها العامة لتسيير عجلة الاقتصاد الوطني³، وهي أحد أدوات السياسة المالية يتم من خلالها إدارة النفقات لتحقيق جملة من الأهداف، من بينها تحقيق التوازن في الموازنة العامة، وقد تنتهج الحكومات سياسة إنفاقية (انكماشية أو توسيعية) حسب الحاجة للتصدي للأزمات الاقتصادية والتي تؤثر عادة على توازن الموازنة العامة، وتأخذ السياسة الإنفاقية أحد المسلكين:

1. تلجأ الحكومة إلى سياسة الإنفاقية التوسعية في حالة الكساد، عبر زيادة الإنفاق العام مع خفض الضرائب على الاستهلاك والارباح، لتحفيز الأفراد على الاستهلاك والاستثمار ومنه زيادة الطلب الكلي، يطلق على هذه الطريقة العجز المقصود ويغطي من خلال الإصدار النقدي؛

¹ صبرينة كردودي، سبرمة مانع، سهام كردودي، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

² Blundell-Wignall and others, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues, OECD Working papers on Insurance and Private Pensions NO : 14, OECD Publishing France, 2008, p : 03.

³ ملاذ فائق مجيد، أثر السياسة الإنفاقية في بعض المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي، مجلة الجامعة العراقية، العدد: 41، العراق، ص: 439.

2. تنتهج الحكومة السياسة الإنفاقية الانكماشية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الانفاق العام بهدف الحد من الزيادة في الأسعار، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي ويتحقق الاستقرار الاقتصادي.

يؤثر انحراف الموازنة العامة أو عدم توازنها سلباً، على الوضع والأداء الاقتصادي الوطني، فالتماذي في اتباع سياسة إنفاقه لا تراعي التوازن المالي للدولة، يشكل عبئاً إضافياً يرهق كاهل الدولة¹، فينبغي أن تكون طبيعة السياسة الإنفاقية متناسبة مع إيرادات الدولة لتجنب حدوث العجز.

هـ. **ترشيد النفقات العامة:** يتضمن ترشيد النفقات العامة ضبط وإحكام النفقات العامة والرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتفاذي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة²، حيث تتبع الدولة سياسة ترشيد النفقات العامة لتقليص العجز الموازي من خلال ترشيد الطلب الاستهلاكي عن طريق خفض بنود الانفاق العام، ورفع معدلات الضريبة أو فرض ضرائب جديدة، ومجالات تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة واسعة ومتعدد، نذكر منها:

- ✓ تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي التي ترهق كاهل الموازنة العامة للدولة بسبب دعم أسعار السلع التموينية، إذ يتم الترشيد إما بخفض قيمة الدعم أو تقليص عدد المستفيدين منه؛
- ✓ التوقف عن توجيه الدعم -الذي لم ينتج عنه أي قيمة إضافية- للمؤسسات القطاع العام التي لم تحقق إلا خسائر، سواء ببيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها؛
- ✓ تأجيل أو الغاء بعض المشاريع، والاكتفاء بالمشاريع الأساسية التي يحتاجها المجتمع؛
- ✓ زيادة الكفاءة الحكومية، يشمل ذلك تحسين إدارة الموارد الحكومية وتحقيق أقصى استفادة من الأموال المخصصة للبرامج والمشاريع الحكومية.

و. **التمويل الإسلامي (الصكوك الإسلامية):** يشير إلى توفير أصول عينية أو نقدية لغرض الربح، حيث يتم نقلها من مالكيها إلى شخص آخر يتصرف فيها لقاء عائد يتفق مع الأحكام الشرعية، يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي بأنه يتطلب مشاركة فعلية تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة، بينما يستند الربا إلى الاقتراض ولا يرتبط بعمل حقيقي، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل

¹ برهام خنطرة، نادية خليفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 07، العدد: 01، 2020، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ص: 556.

² بن شيخ منال وخوائرة سعيدة، واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد: 04، العدد: 01، جوان 2020، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص: 88.

بأضعاف مضاعفة¹، ويمكن للدولة أن تستخدم أحد أنواع الصكوك الإسلامية لمواجهة عجز الموازنة المتمثلة في أحد الصكوك (المضاربة، المشاركة، المراجعة، الاجارة)، التي تمتاز بقلّة مخاطرها وعدمية الفوائد الربوية، وتشجع المستثمرين على المشاركة بوصفهم شركاء في الصك.

ي. التمويل غير تقليدي (التضخمي): يعرف التمويل غير التقليدي على أنه صك نقود جديدة وضخها في الاقتصاد لإنعاش الأنشطة الإنتاجية وتحريك التنمية الاقتصادية، ويطلق عليه تسمية التمويل التضخمي لأن طباعة الأوراق البنكية يؤدي إلى تعرض الاقتصاد الوطني لموجات تضخمية، وآثارها غير الملائمة على المدخرات المحلية والاستثمار أو هروب رأس المال²، ففي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب محدودية الموارد، والإصدار النقدي الذي يسهم في تداول كميات كبيرة من النقود، يترتب عليه زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار مما يسفر عليه زيادة معدلات التضخم.

¹ رشيد درغال، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: 10، 2015، جامعة تبسة، ص: 85.

² خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص: 251.

المبحث الثالث: محددات العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 1998/2020 وآليات تمويله.

شهدت الموازنة العامة للجزائر تحديات عديدة خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2020، تلك التحديات نتجت بشكل حتمي من تبعيتها لقطاع المحروقات، الذي مثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة حيث بلغ في بعض السنوات ما يقارب 63%، وهو ما جعل من الإيرادات العامة تأخذ نفس منحى أسعار النفط من ارتفاع وانخفاض في الأسواق العالمية، إلى جانب ذلك اعتماد الحكومة على سياسة إنفاقية توسيعية تمثلت في مختلف البرامج التنموية، في ظل كل هذا وذاك تحقق العجز الموازني، وقد عمدت الحكومة الجزائرية على اعتماد عدة سياسات نقدية ومالية لمواجهة العجز الموازني، ولكن هذه الإجراءات كانت في العموم حلا مؤقتا لمواجهة العجز المتزايد.

المطلب الأول: طبيعة العجز الموازني في الجزائر وأسبابه.

إن مشكلة العجز الموازني التي تعاني منه الجزائر ناتج عن تفاقم الفارق السلبي بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، ويعزى هذا إلى عدة أسباب منها تقلبات أسعار النفط وتوجيهات السياسة المالية وغيرها.

أولا: تحليل طبيعة عجز الموازنة العامة في الجزائر 1998-2020.

في البداية تجدر الإشارة إلى أن العجز الموازني هو ظاهرة مالية عامة توجد في كل من دول العالم، إلا أنه وجب التمييز بين العجز المقبول والمتحكم فيه، وهذا الأخير يكون عادة في الدول المتقدمة التي تمتلك قطاعات اقتصادية منتجة وتحقق نسب نمو مرتفعة، والعجز الهيكلي المزمّن غير متحكم فيه ويكون في الغالب في الدول التي يكون نسيجها الإنتاجي ضعيفا وتمتاز بمشاشة نموها الاقتصادي، وهذا النوع يهدد الاستقرار المالي والنقدي للدول¹، وقد مر عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة بعدة مراحل مختلفة²:

- المرحلة الأولى ما قبل عام 1999: عجز الموازنة في هذه المرحلة ارتبط بتصحيح الاختلال المالي الداخلي من خلال تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي (IMF) القائم أساسا على تطبيق السياسة الانكماشية من خلال كبح الطلب وتوجيه العرض (تجميد الأجور، رفع الدعم، الخصخصة، حل وتصفية المؤسسات)؛
- المرحلة الثانية (2000-2014): عجز الميزانية في هذه المرحلة هو العجز النظامي المقصود الناتج بفعل عاملين هما التوسع في الإنفاق، وتحديد سعر مرجعي للنفط بقدر ب 39 دولار أقل بكثير عن السعر الحقيقي، وهو ما جعل الفارق يكبر بين الجباية البترولية المحصلة فعلا والجباية البترولية المدرجة في الميزانية؛

¹ حراق مصباح، "حوكمة المالية العمومية في الجزائر قراءة في بعض المؤشرات الإحصائية (2010-2018)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد: 23، العدد: 01، 2020، جامعة الجزائر، ص: 847.

² حراق مصباح، محاضرة في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

➤ المرحلة الثالثة (2014-2020): وهو العجز الهيكلي المزمّن غير متحكم فيه ناتج عن انهيار كبير في الحباية البترولية لم تستطع الدولة حتى الآن مجابهة هذا النوع من العجز رغم كل التجارب المعتمدة لسد هذا العجز (صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية 2017، التمويل غير التقليدي 2018، وبداية 2019 القرض السندي، الرفع من الضرائب والطاقة الضريبية... وغيرها من الإجراءات).

ثانيا: دراسة تحليلية للموازنة العامة وإشكالية العجز خلال الفترة 2020/1998.

قد يكون العجز في بداية السنة المالية حيث تعترف به السلطة التنفيذية أي عند اعتماد الموازنة، وقد يكون عجز بنيوي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في النفقات العامة دون أن تصاحبها زيادة مماثلة في الإيرادات العامة، وعجز ناتج عن الوضعية الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد الدولة، ويظهر كذلك في نهاية السنة المالية ويحدث عند تنفيذ الميزانية، وتعود أهم الأسباب في حدوث العجز الموازي في الجزائر إلى ¹:

- التراجع المتتالي لأسعار النفط الذي يؤدي إلى انخفاض مداخيل الجزائر لأنها تعتبر المتحكم الرئيسي في حجم الإيرادات العامة للدولة؛
- اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية واسعة مبنية على سياسة التخطيط خلال الفترة 1970-2012 حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات الإنفاق سواء كانت نفقات التسيير أو نفقات التجهيز بحيث تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي؛
- تردي القيم الأخلاقية أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد والتبذير واختلاس الأموال العامة خاصة من بعض الشخصيات المعنوية المتحكمة في زمام سير الدولة؛
- اعتماد الجزائر على سعر مرجعي للبترو في قانون المالية لم يتعد 40 دولار للبرميل؛
- التأثير بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، حيث لم تتأثر الجزائر بالمرحلتين الأولىين لأزمة (العقارية والمالية) لأنها لم تكن لها روابط وثيقة مع العالم الخارجي كونها لا تملك بورصة تتأثر بذلك؛ في حين تأثرت من جانبا المحروقات لانعكاس الأزمة سلبا على أسعاره، خاصة بعد أزمة النفط 2014.

ثالثا: تحليل عجز الموازنة العامة بالجزائر وحجمه من الناتج الداخلي الخام.

العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 1998-2020، يكشف عن تأثره بعدة عوامل متعلقة بتطور النفقات العامة وبترجع الإيرادات العامة، هذه الاتجاهات المتعكسة للمتغيرات المالية العامة والتي تكون محصلتها تغيرات

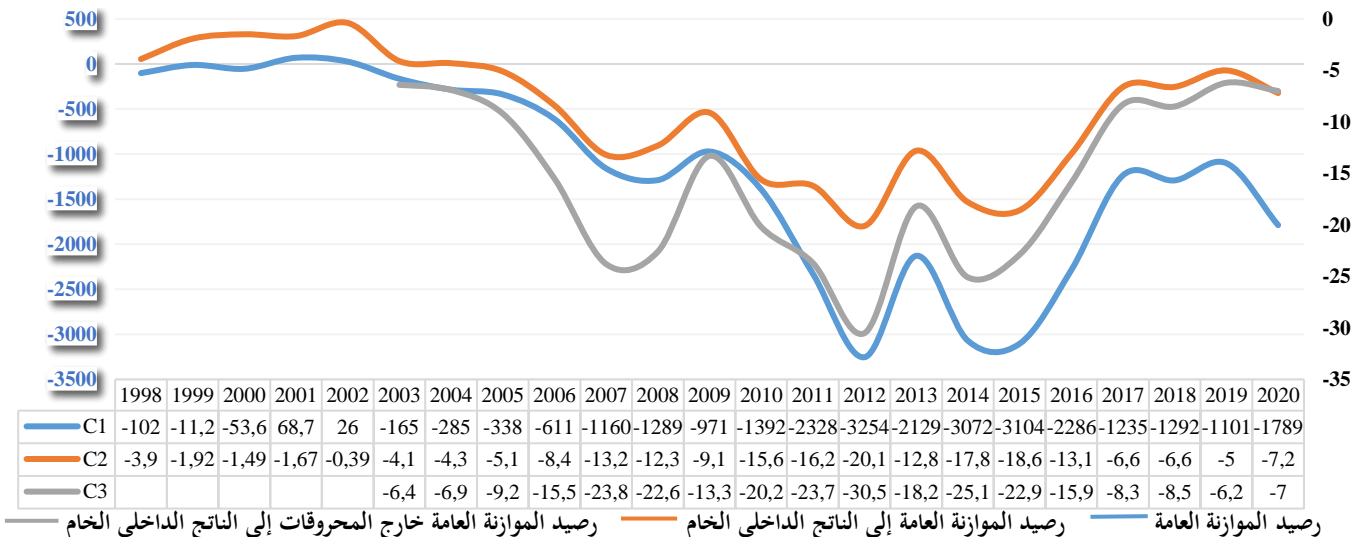
¹ سليم مجلخ، كمال حانة، تفاهم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة، مجلد: 01، العدد: 40، 2016، ص: 195.

الرصيد الإجمالي للموازنة نحو عجز، تظهر أن هناك مشكلة في كبح الإنفاق العام امام تذبذب الإيرادات العامة خاصة وأن الجباية النفطية هي أكبر ما يغذي الميزانية العامة¹.

من خلال الشكل الموالي يظهر لنا تباين عجز الموازنة العامة طوال فترة الدراسة، ويظهر أن أكبر عجز شهدته الموازنة العامة كان عام 2012 بمبلغ 3254- مليار دج، وتجاوز بذلك -20% من الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة تعكس تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط كما تكشف أن انتعاش النمو في القطاع غير النفطي كان هشاً نظراً لضعف الاستثمار العام، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط². وهو ما أكدته مؤشر رصيد عجز الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام حيث بلغ نسبة 30.5% ما يدل على أن هناك عوامل آخر غير النفط ساعدت في تضخم العجز، كزيادة حجم النفقات العامة.

بعد التراجع طفيف في العجز الموازني عام 2013، نلاحظ انفجر العجز مجدداً على إثر الصدمة النفطية لعام 2014، وبلغه نسبة 17% إلى الناتج الداخلي الخام، وبالنظر إلى مؤشر رصيد الموازنة خارج قطاع النفط إلى الناتج الداخلي الخام فقد بلغ 25% بعدما كان 18% عام 2013، وهذا يشير إلى زيادة العجز الناجم عن ركود القطاعات الأخرى وتأثر الاقتصاد باعتماده على الإيرادات البترولية، فمؤشر رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام يوضح جلياً هشاشة المالية العامة بالجزائر ويعكس خطورة الوضع المالي خارج قطاع النفط³.

الشكل رقم (1-5): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد، تقارير تقسم مشروع قانون المالية 2000-2021، الوزارة المالية، الجزائر.

¹ قفايكية نجاة ورايس فضيل، "عجز الميزانية العامة في الجزائر بين تزايد النفقات العامة وتراجع أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2009-2019"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد: 11، العدد: 01، 2021، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص: 287.

² Document de Groupe de la Banque mondiale, Rapport No: 225828-AL, 30 juin 2003, p: 05.

³ صالح صالح، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزئي، الفصل العاشر، جامعة سطيف 01، 2015، ص: 09.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ومساهمتها في نمو العجز الموازني بالجزائر.

إن التباين بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة بالجزائر، راجع لعدة أسباب تؤثر على حجم الإيرادات والنفقات الحكومية مثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الحكومية وغيرها، فاعتماد الإيرادات العامة في الجزائر على الجباية النفطية ساهم بشكل كبير في هذا التباين بفعل تغيرات أسعار النفط، وتطور النفقات الحكومية التي تشمل مجموعة واسعة من القطاعات والبرامج التي تهدف الحكومة إلى تمويلها ساهم في زيادة هذا التباين، وبالتالي زيادة حدة العجز الموازني.

أولاً: تحليل العوامل المتعلقة بتطور النفقات العامة.

استغلت الجزائر البحبوحة المالية الناتجة عن عودة أسعار النفط للارتفاع بداية من الربع الأخير من عام 1999 في تحقيق أمرين هامين، الأول الدفع المسبق لديونها الخارجية والثاني تنفيذ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي بواسطة تبني سياسة مالية توسعية¹، وقد كان لهذا الأخير وقع مباشر في ارتفاع حجم النفقات العامة، ففي الفترة الممتدة من عام 1998 إلى عام 2020 تطورت النفقات العامة بالجزائر بشكل ملحوظ، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مراحل متعددة تعكس تطورات الحاصلة على النفقات العامة بالجزائر.

❖ في بداية الفترة 1998 إلى عام 2004 ساد استقرار على مستوى النفقات العامة، إلا أنه مع دخول الجزائر في فترة انتعاش اقتصادي، تضاعفت الإنفاقات خلال الأعوام 2001-2004 بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي الموجه للبرامج الكبرى والتنمية المحلية والبشرية والهياكل القاعدية منها إعادة بناء البنية التحتية التي دمرها زلزال عام 2003 إذ خصص لهذا البرنامج غلافًا ماليًا قدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار².

❖ خلال الفترة 2005-2009 شهدت الجزائر تحولاً نحو نمو اقتصادي، بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، الذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج، لاستكمال المشاريع السابقة وتنفيذ خطط تنمية لمناطق الجنوب والهضاب العليا وتحقيق المساوات بين مناطق البلاد المختلفة وتحسين المستوى المعيشي، وقد تم تخصيص الموارد لنفقات التجهيز لتنشيط الاقتصاد الوطني، في حين شهدت نفقات التسيير تثبيت في أجور الموظفين وكذا الخدمات الإدارية ومعاشات المجاهدين، لكن في السنتين 2009 و 2010 فقد تراجع نمو نفقات التجهيز إلى أكثر من -7%، بينما ارتفعت نفقات التسيير، لاسيما أجور الموظفين.

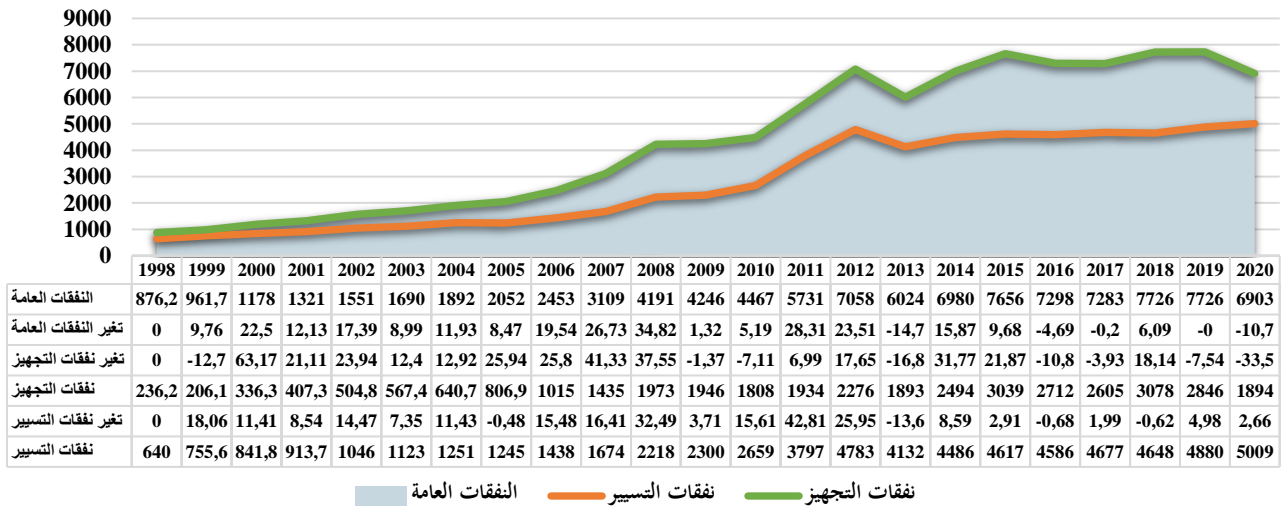
¹ سعد أولاد العيد، "دراسة اقتصادية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2010"، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جوان 2012، جامعة الاغواط، ص: 224.

² مراس محمد، "دراسة أثر الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف var"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 02، ديسمبر 2015، جامعة طاهري محمد، بشار، ص: 31.

❖ انتقلت الجزائر إلى فترة من النشاط الاقتصادي بعدما تم إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 المتمم لمشاريع البرنامج السابق، وقد رصد له مبلغ 286 مليار دولار¹، حيث عملت الحكومة على زيادة التحويلات الجارية خاصة منها الخدمات الإدارية المتعلقة بدعم المستشفيات والمؤسسات العامة، ومساهمتها في مختلف مخططات التوظيف في حين ظل الانفاق الرأسمالي مستقر بعد انخفاضه في 2009 و 2010 بسبب تراجع أسعار النفط، أما في عام 2014 قامت الحكومة بتثبيت نفقات التسيير وزيادة الانفاق الرأسمالي هذا ما يفسر نموه بوتيرة أسرع خاصة المتعلقة بقطاع الإسكان وبقطاعي التعدين والطاقة.

الشكل رقم (1-6): تطور مكونات النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مقدمة من طرف الوزارة المالية.

❖ شهدت النفقات العامة في الجزائر تقلبا كبيرا خلال الفترة 2015-2020، في عام 2015 شهدت النفقات العامة ارتفاعا في كلا الجانبين (التسيير والتجهيز) حيث تعززت الزيادة في كلا من نفقات المستخدمين وقطاع السكان، في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، وخصص له مبلغ قدر بـ 3079.6 مليار دج في 2015، مقابل 1893.2 مليار دج في 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر²، أما في عام 2016 فقد

¹ سويل جمال وابن طيرش عطاء الله، "تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصادية المال والأعمال JFBE، المجلد: 05، العدد: 01، مارس 2017، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصف، ميلة، ص: 212.

² هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد: 05، يناير 2020، ص: 51.

تراجعت النفقات العامة بشكل كبير، بسبب انخفاض أسعار النفط، التي كان لها عدة تداعيات أبرزها تفاقم العجز الموازي وانخفاض الاحتياط الأجنبي أين فقدت الجزائر ما يقارب 100 مليار دولار من احتياطي الصرف خلال الفترة الممتدة من ماي 2014 إلى جويلية 2017 مما أدى بالحكومة إلى اتخاذ سياسة ضبط أوضاع المالية العامة (التقشف) وتجميد بعض المشاريع منها (ترامواي، التوظيف). في عام 2017 ارتفعت النفقات العامة بعد تعافي أسعار النفط من التدهور السابق، وخلال عام 2020 انخفض معدل نمو النفقات العامة إلى 10.65- % بعدما كان 0.003- % عام 2019، حيث انخفضت نفقات رأس المال بوقع يفوق 25 نقطة مئوية بينما تراجع نمو نفقات التسيير بوقع 2 %، وهذا نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العالمية المتأثرة بجائحة كوفيد-19.

ثانيا: تحليل العوامل المتعلقة بتطور هيكل الإيرادات العامة.

بعد تفحصنا لهيكل الإيرادات العامة بالجزائر خلال الفترة 1998-2020 وجدنا أن الإيرادات العامة مشتقة بشكل كبير من الجباية النفطية، بحيث شكلت 50 % من مصادر تمويلها كنسبة متوسطة للفترة، وهو ما جعل تغيرات أسعار النفط عامل رئيسي في تصاعد العجز الموازي، بالإضافة إلى الإيرادات غير النفطية التي ساهمت في تنامي هذا العجز سبب تدنيها وعدم قدرتها على تمويل الإيرادات العامة.

يظهر الجدول رقم (1-1) التحولات في مصادر الإيرادات ومساهمتها المختلفة في الإيرادات العامة، يلاحظ أن الجباية النفطية ارتفعت من 373.5 مليار دج عام 1998 إلى 1927 مليار دج في عام 2009، بسبب ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة عامي 2001 و2002، وعلى أساسها تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات عام 2000، ومع ذلك لاحظنا أن الإيرادات غير النفطية نمت بوتيرة بطيئة، يرجع جزئيا إلى ضعف التحصيل الضريبي الناتج عن الإعفاءات والتهرب الضريبي، كما أثر الركود في القطاع الزراعي والصناعي ساهم في عدم توليد مصادر إيرادات ضريبية.

في عام 2010 تأثرت الجباية النفطية سلبا بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، واستمرت في الركود حتى عام 2011، من ناحية أخرى سعت السلطات الجزائرية إلى تحسين التحصيل الضريبي كبديل للجباية النفطية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات العادية، حيث ارتفعت بشكل كبير، وكانت أبرز الزيادات في الضرائب على المداخل والأرباح وعلى السلع والخدمات التي غطت الإيرادات الضريبية بنسبة 83 %، بينما ظلت الرسوم الجمركية والتسجيلات والطابعات تتسم بالركود النسبي، وكذا نمو طفيف للإيرادات غير الضريبية التي تعتمد على أرباح الأسهم التي تدفعها المؤسسات والهيئات العامة.

الجدول رقم (1-1): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

السنوات	الجباية النفطية	نسبة الجباية النفطية من مجموع الإيرادات العامة %	الإيرادات العادية			مجموع الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات العادية من مجموع الإيرادات العامة %	مجموع الإيرادات العامة	نسبة التغير في الإيرادات العامة %
			إيرادات ضريبية	إيرادات أخرى	إيرادات استثنائية				
1998	378,55	48,88	329,815	14,7	51,4	395,915	51,12	774,465	/
1999	560,1	58,93	314,765	16,5	59,1	390,365	41,07	950,465	22,73
2000	720	64,03	349,502	15,056	40	404,558	35,97	1124,558	18,32
2001	840,6	60,49	398,238	43,706	107,193	549,137	39,51	1389,737	23,58
2002	916,4	58,12	482,941	74,639	102,749	660,329	41,88	1576,729	13,46
2003	836,06	54,80	524,373	57,289	107,277	689,491	45,19	1525,551	-3,25
2004	862,2	53,67	580,405	42,133	121,656	744,194	46,33	1606,394	5,29
2005	899	52,45	640,472	35,077	139,443	814,992	47,55	1713,992	6,69
2006	916	49,73	720,884	44,43	160,611	925,925	50,27	1841,925	7,46
2007	973	49,92	766,75	75,372	133,928	976,05	50,08	1949,05	5,82
2008	1715,4	59,10	965,297	113,815	107,861	1186,973	40,89	2902,373	48,91
2009	1927	58,83	1146,6124	67,58	134,114	1348,3064	41,17	3275,3064	12,85
2010	1501,7	48,84	1297,886	64,39	210,527	1572,803	51,16	3074,503	-6,13
2011	1529,4	44,94	1448,898	70,403	354,387	1873,688	55,06	3403,088	10,69
2012	1519,4	39,94	1908,566	77,876	298,477	2284,919	60,06	3804,319	11,79
2013	1615,9	41,48	2031,028	83,7	164,675	2279,403	58,52	3895,303	2,39
2014	1577,73	40,37	2078,577	69,552	182,376	2330,505	59,63	3908,235	0,33
2015	1722,94	37,85	2354,648	247,481	227,412	2829,541	62,15	4552,481	16,48
2016	1682,55	33,57	2482,208	177,221	669,569	3328,998	66,43	5011,548	10,08
2017	2126,987	35,17	2630,003	270,83	1020,03	3920,863	64,83	6047,85	20,68
2018	2349,694	36,52	2711,7	233,514	1139,454	4084,668	63,48	6434,362	6,39
2019	2518,488	38,02	2843,5	226,727	1035,873	4106,1	61,98	6624,588	2,96
2020	1394,71	27,13	2625,2	205,415	915,767	3746,382	72,87	5141,092	-22,39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوزارة المالية.

الوحدة: مليار دينار جزائري

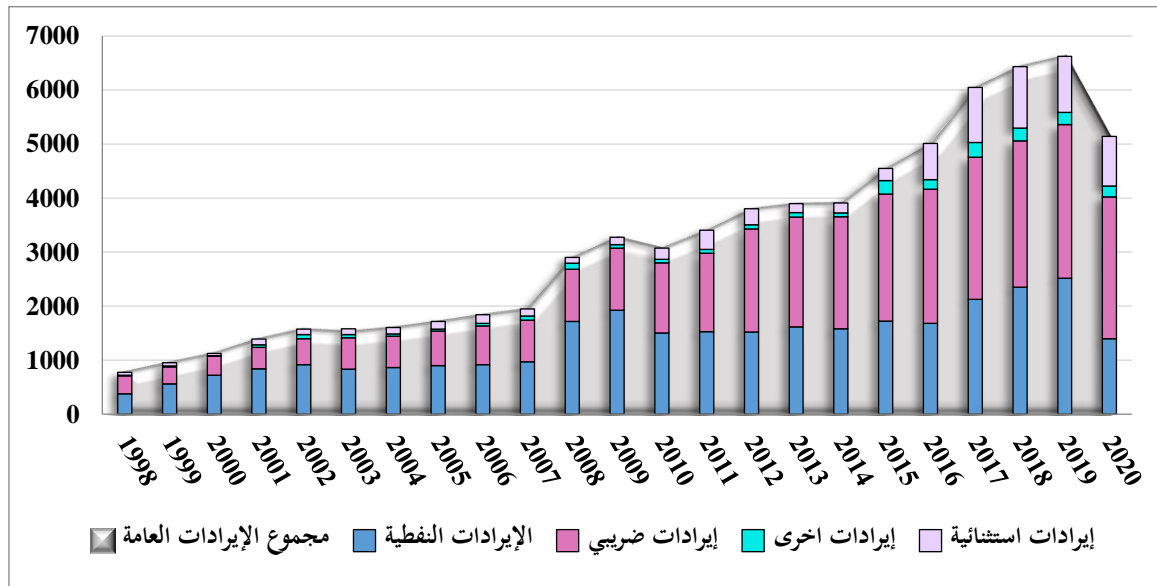
وقد شهدت الإيرادات العادية نموا مستداما، حيث فاقت نسبة تغطيتها للإيرادات العامة على الإيرادات النفطية بـ 2.3% عام 2010، واستمرت في النمو حتى بلغت نسبة مساهمتها 66.4% عام 2016، هذه النسبة جاءت نتيجة تأثير الجباية النفطية بتراجع أسعار النفط العالمية في سنة 2014، فعلى الرغم من تحسن أسعار النفط مرة أخرى وارتفاع الجباية النفطية، إلا أن نسبة مساهمتها ظلت منخفضة وتقتصر على ما يقارب 40%.

يكنم تطور وارتفاع مساهمة الإيرادات العادية بشكل أساسي، إلى ارتفاع الضرائب المباشرة التي هيمنت عليها الضرائب على المداخل (IRG) نتيجة ارتفاع أجور الموظفين والضرائب غير مباشرة لا سيما الاقتطاعات الضريبية على القيمة المضافة على الواردات، والحقوق الجمركية التي كانت في انخفاض مستمر طوال فترة الدراسة ارتفعت عام 2019 بنسبة 15.5%، كما ساهمت الإيرادات الاستثنائية في مجموع الإيرادات العادية بنسبة تصل على 27.9% عام 2018 والتي تأتي من الأرباح الاستثنائية لبنك الجزائر المحولة إلى الخزينة العمومية.

عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة بواقع 20.8 نقطة مئوية بلغت 5141 مليار دج مقارنة بـ 6624.6 مليار دج عام 2019، وهذا بسبب تراجع الجباية النفطية بعد انخفاض حجم انتاج المحروقات وتراجع الإيرادات العادية، نتيجة لتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19.

الشكل رقم (1-7): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1-1).

المطلب الثالث: أساليب تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

اعتمدت الحكومة الجزائر على مجموعة متنوعة من الأساليب التمويلية لسد العجز الموازي، بما في ذلك صندوق ضبط الإيرادات والتمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي الجديد) اللذان ترعا في الصدارة كأحد أهم الأدوات التمويلية، ومع ذلك كانت استجابة العجز الموازي لهذه الأساليب التمويلية ضعيفة بعدما أثبتت الآليات المنتهجة محدوديتها في احتواء العجز.

أولاً: صندوق ضبط الإيرادات كآلية لتمويل العجز الموازي.

أ. ما هو صندوق ضبط الإيرادات: هو آلية مالية تم تأسيسها في الجزائر وفق قانون المالية التكميلي لعام 2000، يتميز بمهمته وأهدافه الفريدة التي تختلف عن بقية صناديق الثروة السيادية الموجودة في الدول الريعية، ينتمي هذا الصندوق إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية، وتكمن خصوصيته في استقلاليته التامة عن الميزانية العامة للدولة، مما يعني عدم خضوعه لقواعد اعداد الميزانية العامة ولا للرقابة التشريعية.

أنشئ الصندوق على إثر تحققت الجباية النفطية فوائض مالية كبيرة نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار النفط، وكانت هذه الفوائض بمثابة فرصة لتحقيق الاستقرار في الموازنة العامة للدولة ولتسديد الأعباء المترتبة عن الدين العام، وقد تم تكليف وزير المالية بتسيير العمليات المالية لصندوق ضبط الإيرادات وفقاً لما ورد في المادة 10 من قانون المالية التكميلي لعام 2000 "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 "صندوق ضبط الإيرادات". يقيد في هذا الحساب:

في باب الإيرادات: فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

في باب النفقات: ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحدد عن طريق قانون المالية السنوي؛ تخفيض الدين العمومي. إن الوزير المكلف بالمالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب¹.

¹ قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق 27 يونيو 2000م، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 37، الاربعاء 25 ربيع الأول عام 1421هـ الموافق 28 يونيو سنة 2000، المادة: 10، ص: 07.

وقد صدرت العديد من القوانين والمراسيم التنظيمية التي عدلت طريقة عمل صندوق ضبط الإيرادات.

- حسب قانون المالية لسنة 2004 تم ادراج "تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية"¹ في جانب الإيرادات أي بإضافة مصدر آخر في تمويل الصندوق؛
- حسب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 تم إضافة في باب النفقات "تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار"²، هذا التعديل منح للصندوق تمويل اضافي وهو تمويل عجز الخزينة العمومية بالإضافة إلى تمويل عجز الموازنة العامة؛
- يتضمن قانون المالية لسنة 2017 تعديل أحكام المادة 10 من القانون رقم 02-2000 لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث تم تعديل جانب النفقات وتعديل بند "تمويل عجز الخزينة دون تحديد الحد الأدنى للصندوق" وإلغاء الحد الأدنى لرصيد صندوق ضبط الإيرادات المقدّر بـ 740 مليا دج³.

ب. دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر للفترة 2000-2020.

يعد صندوق ضبط الإيرادات أداة هامة في تمويل العجز الموازي في الجزائر، يقوم هذا الصندوق بجمع وتوجيه الفوائض المالية التي تنشأ من الجباية النفطية إلى تغطية العجز في الموازنة العامة، يشار إلى أن هذه الفوائض تأتي عندما تتجاوز الإيرادات النفطية توقعات قانون المالية، حيث يتم تقسيم موارد الصندوق إلى 25% توجه لتقليل الدين العام الداخلي والخارجي، و6% من موارد الصندوق توجه لتسديد تسبيقات بنك الجزائر و24% من موارد الصندوق توجه لتغطية العجز في الموازنة العامة، والرصيد المتبقي المقدّر بـ 45% يبقى كرصيد للصندوق⁴.

¹ قانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الفصل الثالث المتعلق بالحسابات الخاصة للخزينة، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 83، الإثني 5 ذو القعدة عام 1414هـ، الموافق 29 ديسمبر سنة 2003م، المادة 66، ص: 28.

² أمر رقم 06-04 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427هـ الموافق 15 يوليو سنة 2006م، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 47، الأربعاء جمادى الثانية عام 1427هـ الموافق 19 يوليو سنة 2006م، المادة رقم 25، ص: 08.

³ قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 77، الخميس 29 ربيع الأول عام 1438هـ الموافق 29 ديسمبر سنة 2016م، المادة 121، ص: 50.

⁴ برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، المجلد: 06، العدد: 02، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 2020، المركز الجامعي لميلة، ص: 482.

الجدول رقم (1-2): وضع صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر للفترة
2000-2020.

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

رصيد صندوق ضبط الإيرادات بعد الاقتطاع	حجم الاقتطاعات الأخرى	نسبة التمويل من صندوق ضبط الإيرادات	الرصيد الموجه من FRR لتمويل عجز الموازنة العامة	رصيد الموازنة العامة	فائض الجباية النفطية	رصيد صندوق ضبط الإيرادات	
232,137	221,1	/	/	-53,6	453,237	0	2000
171,534	184,467	/	/	68,7	123,864	232,137	2001
27,978	170,06	/	/	26	26,504	171,534	2002
320,892	156	/	/	-164,6	448,914	27,978	2003
721,688	222,703	/	/	-285,4	623,499	320,892	2004
1 842,686	247,838	/	/	-338	1 368,836	721,688	2005
2 931,045	618,111	%14,98	91,53	-611,1	1 798,000	1 842,686	2006
3 215,530	922,411	%45,88	531,952	-1 159,5	1 738,848	2 931,045	2007
4 280,073	465,437	%58,83	758,180	-1 288,7	2 288,159	3 215,531	2008
4 316,465	0	%37,52	364,282	-971	400,675	4 280,072	2009
4 842,837	0	%56,88	791,938	-1 392,4	1 318,310	4 316,465	2010
5 381,702	0	%75,65	1 761,455	-2 328,3	2 300,320	4 842,837	2011
5 633,751	0	%70,17	2 283,260	-3 253,8	2 535,309	5 381,702	2012
5 563,511	0	%100,17	2 132,471	-2 128,8	2 062,231	5 633,751	2013
4 408,159	0	%96,54	2 965,672	-3 072	1 810,320	5 563,511	2014
2 073,846	0	%92,99	2 886,505	-3 103,9	552,192	4 408,159	2015
784,458	0	%60,72	1 387,938	-2 285,9	98,550	2 073,846	2016
0	0	%63,52	784,458	-1 234,8	0	784,458	2017
305,5	0	%10,21	131,912	-1 291,7	437,412	0	2018
305,5	0	%0	0	-1 101,3	0	305,5	2019
0	0	%46,53	832,354	-1 788,8	526,854	305,5	2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير الوزارة المالية، والبيانات المتوفرة على الموقع:

<https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques>

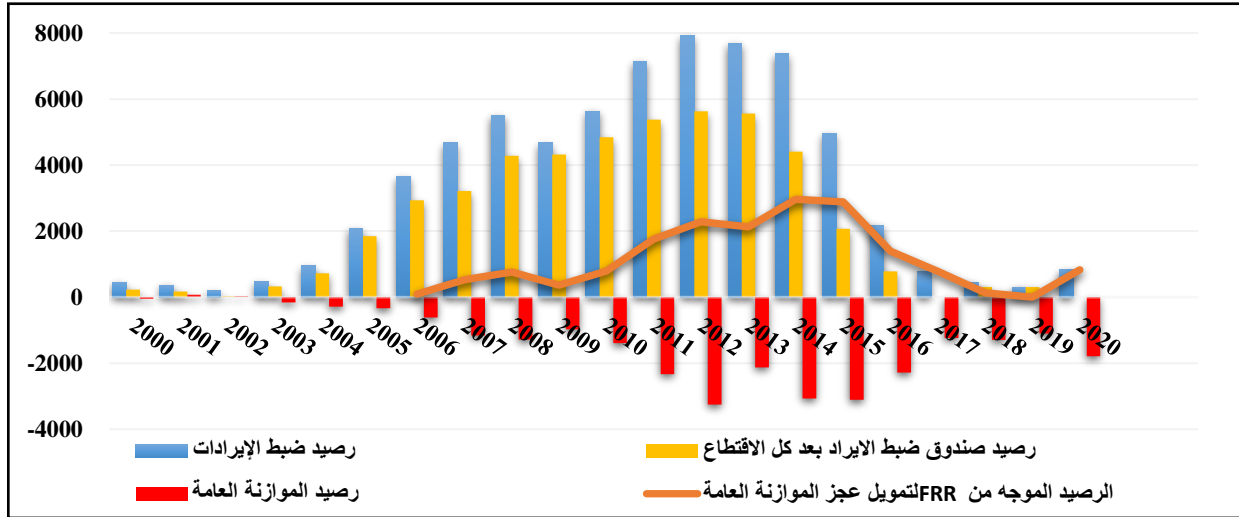
بناء على بيانات الجدول يتضح أن صندوق ضبط الإيرادات لم يبدأ في تمويل عجز الموازنة العامة إلا في عام 2006 رغم إنشائه عام 2000، وذلك رغبة من الحكومة في عدم اللجوء لموارد صندوق ضبط الإيرادات إلا في حال انخفاض أسعار النفط عن السعر المرجعي والذي قدر آنذاك بـ 19 دولار للبرميل.

شهد صندوق ضبط الإيرادات عام 2006 تغييرات كبيرة في استراتيجيته وبدأ يستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة، جاء هذا التحول نتيجة تعديلات تشريعية تم بموجبها إضافة تمويل عجز الخزينة العمومية، بعدما انتقل عجز الموازنة العامة من الناتج الداخلي خام من -5.1% عام 2005 إلى -8.4% عام 2006، وقد كانت نسبة تمويله للعجز الموازني تزداد بشكل كبير ما بين 2006 إلى 2014 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وانخراط فائض الجباية النفطية في تمويل العجز، أما في الفترة 2014-2017 شهدنا انخفاضاً كبيراً في تمويله للعجز الموازني، ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى هبوط أسعار النفط على الساحة العالمية، مما أدى إلى انعدام فائض الجباية النفطية، وتراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات بسبب استمراره في تمويل عجز الموازنة العامة، ونفذ رصيد الصندوق عام 2017 بعد استخدام كامل الرصيد المقدّر بـ 784,458 مليار دج لتغطية العجز حيث بلغت نسبة تغطيته للعجز 63.52%، في تلك السنة تم إلغاء بند الحد الأدنى لرصيد صندوق ضبط الإيرادات 740 مليار دج وذلك من أجل مواجهة انخفاض الموارد المالية للدولة في ظل انخفاض أسعار البترول الذي شهدته الأسواق الدولية¹، غير أن الصندوق استعاد توازنه جزئياً في الفترة 2018-2019 حيث ارتفع فائض الجباية النفطية بفضل تحسن أسعار النفط، في عام 2019 أظهرت البيانات أنه لم يتم توجيه أي مبلغ من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة العامة، أي بلغت نسبة تمويله 0% يشير إلى أنه في تلك الفترة تمكنت الحكومة من تمويل العجز من مصادر أخرى، تم اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات في عام 2020 واستخدام كل الرصيد في تمويل العجز الموازني حيث بلغت نسبة مساهمته في تمويل العجز 46.53% وانعدام على إثرها رصيد الصندوق مرة أخرى، وهذا بسبب أن موارد الصندوق تقتصر على فائض الجباية النفطية، فقد كان لصندوق ضبط الإيرادات الفضل الكبير في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر على مدار 15 سنة، ناهيك عن استخداماته الأولية في تسديد الديون الخارجية عند إنشائه.

¹ بوشليط ريم، "صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 02، 2023، جامعة بشار، ص: 220.

الشكل رقم (1-8): دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر للفترة 2000-2020.

الوحدة: (مليون دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1-4).

ثانيا: المصادر التقليدية للخرينة العامة لتمويل العجز الموازني في الجزائر 2000-2020.

يظهر الجدول الموالي تفصيلا لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر على مدى العقدين الماضيين، من عام 2000 إلى عام 2020، يتمثل هذا التمويل في توزيع متنوع بين مصادر مختلفة تتضمن التمويل البنكي وغير البنكي والتمويل الخارجي، وهو يلقي الضوء على التطورات والتغيرات التي طرأت على هذا المزيج التمويلي.

أ. **بالنسبة إلى الدين العام الخارجي:** واصلت الحكومة الجزائرية تنفيذ استراتيجية تقليص الدين العام والحد من الاقتراض الخارجي للوصول إلى إجمالي الدين العام الخارجي إلى مستويات تنخفض معها التكاليف والمخاطر التي أنهكت كاهل الخزينة العمومية¹، حيث يظهر الجدول تذبذبا كبيرا بين الانخفاض والزيادة في حجم الدين العام الخارجي من عام 2000 إلى 2008 ويمكن تفسير الانخفاض إلى تراجع الاعتماد على الاقتراض الخارجي في تمويل العجز الموازني، بالإضافة إلى تفعيل سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية بالاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات،

¹ عبد الوهاب دادان وشليق عبد الجليل، "ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازني باعتباره أحد اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد: 16، العدد: 01، 2019، جامعة الوادي، ص: 132.

كما أن فكرة التخلي عن التمويل الخارجي يعود إلى اعتماد الحكومة على التمويل الداخلي، مع الإشارة إلى أن الأرصدة السالبة تدل على أن الخزينة تسدد ما يستحق عليها من قروض وديون¹.

الجدول رقم (1-3): مصادر التمويل التقليدي المعتمدة من الخزينة العامة 2000-2020.

مبلغ التمويل	التمويل التقليدي			رصيد الخزينة العامة	رصيد الموازنة العامة	
	التمويل المصرفي	التمويل الغير مصرفي	التمويل الخارجي			
-166,719	-97,055	105,68	-175,344	-54,381	-53,6	2000
-162,2	-110,573	85,335	-136,962	55,226	68,7	2001
16,065	-74,891	32,827	58,129	-16,065	26	2002
-145,717	-90,914	-86,034	31,231	-10,346	-164,6	2003
-282,944	-53,17	57,726	-287,5	-187,312	-285,4	2004
224,327	-115,716	221,298	118,745	-472,165	-338	2005
-62,331	-158,702	172,573	-76,202	-647,31	-611,1	2006
-172,408	-110,669	213,65	-275,389	-1281,954	-1 159,5	2007
157,541	-4,232	508,146	-346,373	-381,158	-1 288,7	2008
749,419	701	655,258	93,46	-1113,701	-971	2009
704,538	53	674,339	30,146	-1496,476	-1 392,4	2010
707,392	-777	727,998	-19,829	-2468,847	-2 328,3	2011
962,937	-2,445	913,836	51,546	-3246,197	-3 253,8	2012
73,474	-2,177	241,112	-165,461	-2205,945	-2 128,8	2013
220,322	-2,438	204,084	18,676	-3185,994	-3 072	2014
285,834	-3,326	136,614	152,546	-3172,34	-3 103,9	2015
955,797	100,755	64,584	232,63	-2343,735	-2 285,9	2016
805,824	-2,591	82,872	872,871	-1590,283	-1 234,8	2017
1701,464	-2,931	467,093	1301,086	-1833,376	-1 291,7	2018
1953,4	-1,749	566,022	1547,061	-1953,4	-1 101,3	2019
-166,719	-97,055	105,68	-175,344	-54,381	-1 788,8	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من الوزارة المالية.

أ. بالنسبة إلى الدين العام الداخلي: فقد تغيرت استراتيجية الخزينة العمومية الجزائرية منذ انسحابها من دائرة التمويل بموجب القانون 90-10 الذي وضع قيودا على تمويلها النقدي باللجوء إلى البنك المركزي (قيود من حيث

¹ زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص: 329.

مبلغ التسبيقات ومن حيث مدة التسديد)¹، اتجهت الخزينة العمومية نحو التمويل غير البنكي من خلال طرح سندات خزينة قصيرة الأجل لجذب المؤسسات غير المصرفية، عند النظر إلى رصيد الموازنة العامة، نجد أن سنة 2001 و2002 قد حقق فائضا إثر ارتفاع أسعار النفط، مما سمح للحكومة الاستغناء عن حاجة التمويل الداخلي، وقد قامت الخزينة العمومية بتوجيه هذا الفائض نحو تسديد جزء من ديونها المستحقة للقطاع المصرفي والتي تتمثل أساسا في شراء حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، ومع ذلك بقي العجز متقلبا بين الزيادة والنقصان على مر السنوات، وتم تمويله بواسطة مزيج من التمويل المصرفي وغير المصرفي، في 12 أبريل 2016 اضطرت الخزينة العمومية للبحث عن مصادر تمويل أخرى بما في ذلك القرض الوطني، المعروف باسم "القرض السندي"، الذي شمل الشركات والأسر بشكل أساسي، حرر على صيغتين أحدهما بمعدل فائدة 5% لمدة 3 سنوات والآخر بمعدل فائدة 5.75% لمدة 5 سنوات، بمعدل بصيغة 50000 دج، غير أن هذا القرض وجد العديد من المشاكل في البيئة المالية بالجزائر، وسرعان ما تخلت عنه الحكومة في أكتوبر 2016، وتوجهت نحو التمويل غير التقليدي.

الجدول رقم (1-4): مساهمة القرض السندي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر عام 2016.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	قيمة القرض السندي	قيمة العجز	قيمة تمويل العجز	نسبة التمويل %
2016	568	2285,913	557,828	24,4

المصدر: صبيحة بولصباغ ومصباح حراق، "عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدي وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2022، ص: 72.

عندما تعتمد الحكومة على التمويل الداخلي بشكل رئيسي لتغطية عجز الميزانية العامة، فإنها تستخدم مواردها المالية الداخلية بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية، ومع ذلك يمكن أن يكون للتمويل الداخلي آثار سلبية على القطاع الخاص والاقتصاد بشكل عام، قد يؤدي التمويل الداخلي إلى مزاحمة مالية للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحد من قدرة هذا القطاع في إنشاء وتوسيع أعماله ونشاطاته، وبالتالي يقلل مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل².

¹ أحمد معيوف، "سوق قيم الخزينة بالجزائر بين متطلبات تمويل الخزينة العامة والتحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 01، العدد: 01، 2007، جامعة زيان عاشور، الحلقة، ص: 11.

² نوران يوسف، استراتيجية إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربي، أمانة مجلس الوزراء العربية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص: 11.

ثالثا: التمويل غير التقليدي (التمويل عن طريق الإصدار النقدي).

لجأت الحكومة الجزائرية إلى آلية التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الخزينة العمومية، بعد تفاقم التحديات الاقتصادية في البلاد بفعل تراجع الإيرادات النفطية، والذي أصبح أكثر وضوحا بعد تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات إثر الأزمة النفطية لعام 2014، ويعرف هذا التمويل بالتمويل التضخمي لما يسببه من موجات تضخمية، حيث يتم هذا التمويل من خلال التدخل المباشر للبنك المركزي في الاقتصاد الحقيقي من خلال طبع النقود الجديدة عند الحاجة لتوفير التمويل.

واستجابة لاحتياجات التمويل غير التقليدي تم تعديل قانون النقد والقرض ليتناسب مع الوضع الاقتصادي والمالي الراهن في البلاد، حيث صدر القانون الجديد للنقد والقرض وتمت الموافقة عليه من قبل البرلمان ونشر في الجريدة الرسمية بالعدد 57، هذا القانون يعدل ويتمم الأمر الصادر في 2003 المتعلق بالنقد والقرض من خلال إضافة المادة 45 مكرر¹، حيث أن المادة 45 من الامر 03-11 أجازت تدخل البنك المركزي في سوق النقد والقرض والتعامل بالسندات والأوراق المالية المصدرة فيه، باستثناء المعاملات لصالح الخزينة العمومية حيث أشار إلى أنه "لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العملية لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة للسندات"²، وقد أجازت المادة 45 مكرر من القانون 17-10 إمكانية البنك المركزي منح قروض لتغطية العجز في الخزينة العمومية، حسب نص المادة "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار"³.

¹ جديدين لحسن، "أداء السياسة المالية في ظل العجز الموازني وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر دراسة قياسية 2001-2018"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 11، العدد: 02، ديسمبر 2019، جامعة زيان عاشور، الحلقة، ص: 287.

² أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 52، الاربعاء 28 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 27 غشت سنة 2003م، المادة 45، ص: 08.

³ قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 57، الخميس 21 محرم عام 1439هـ الموافق 12 أكتوبر سنة 2017م، المادة 45 مكرر، ص: 04.

1. أهم التعديلات والاضافات التي جاء بها القانون 10-17.

مثل القانون 10-17 تعديلات هامة وإضافة جوهرية على النظام المصرفي الجزائري، والذي كان قد تم وضعه بموجب القانون رقم 90-10 في 14 أبريل 1990، بهدف تعزيز دور القطاع المصرفي في تحفيز الادخار وتوجيه الاستثمارات الحقيقية، هذا القانون قد شهد مجموعة من التعديلات على مر السنوات، سواء كانت تعديلات شكلية تنظيمية أو تعديلات تتعلق بمضمون القانون ذاته.

لعل أبرز هذه التعديلات، تعديل عام 2017 الذي تم بموجب قانون 10-17 حيث فتح المجال نحو تسيقات البنك المركزي للخزينة العمومية مما سمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة في تمويل العجز الموازي عن طريق طبع النقود، في عملية طرح والاكتتاب على السندات، بطريقة مباشرة دون المرور بالسوق الثانوي وغير مسقفة بمبلغ مالي معين ومسقفة زمنيا لمدة (5 سنوات). تلك هي أهم الإضافات والتعديلات التي جاء بها قانون 10-17، والتي ميزته عن الأمر 03-11، التي جاءت بالمادة 45 والمادة 46 من نفس الامر التي حددت شروط الإصدار النقدي، حيث "يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية، وفي حدود حد أقصى يعادل عشرة في المائة (10%) من الإيرادات العادية للدولة، المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة"¹، وفقا لهذه المادة فإنه لا يمكن للبنك المركزي شراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوي (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ويكتتب فقط في الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها²، حيث يتم الاقتراض هنا عن طريق شراء بنك الجزائر سندات الخزينة العمومية التي تطرحها للتداول، ليقوم البنك المركزي بعد ذلك ببيعها في السوق بين البنوك، يتم بمنح مكشوفات بقيمة مماثلة لقيمة السندات، من جهة أخرى يقوم البنك المركزي بطبع النقود بنسبة لا تزيد عن 10% من حجم الإيرادات للعام السابق دون احتساب الإيرادات النفطية، ويمكن تلخص أهم ما يميز القانون 10-17 على الأمر 03-11 في الشكل الموالي:

¹ المادة رقم 46، الأمر 03-11، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

² بظاهر بختة، "التمويل غير التقليدي آلية جديدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، جامعة محمد خيذر، بسكرة، ص: 41.

الشكل رقم (1-9): شروط الإصدار حسب كل من الأمر 11-03 والأمر 17-10.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- أمر رقم 11-03 مؤرخ في 27 جمادي الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 52 المادة 08، ص: 08
- قانون رقم 10-17 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 17 جمادي الثاني عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 57 المادة 45 مكرر، ص: 04..

2. حصيلة الإصدار النقدي للبنك المركزي وحجم تمويله للخزينة العمومية.

في سياق التمويل غير تقليدي، تم طبع مبلغ قدره 6556.2 مليار دج بداية من أكتوبر 2017 إلى يناير 2019، وقد قسم هذا المبلغ على الاستخدامات التالية¹:

- تم استخدام مبلغ 2470 مليار دج لتمويل عجز الخزينة العمومية للسنوات 2017 و2018 وجزء من 2019؛
- ساهم مبلغ بقيمة 1813 مليار دج في تسديد الدين العام على الشركات الوطنية (سونلغاز وسوناطراك)، وكذلك في سداد مستحقات الجزء الأول من القرض السندي من أجل النمو؛
- خصص مبلغ 500 مليار دج للصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية CNR لإعادة تمويل ديونه تجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS؛

¹ BANK OF ALGERIA, Point de situation sur le financement non conventionnel, 1 avril 2019, pp: 3-4.

➤ خصص مبلغ 1773.2 مليار دج لصندوق الاستثمار القومي لتمويل عمليات برامج سكنات عدل AADL وعجز الصندوق الوطني للتقاعد CNR وهيكلية المشاريع.

ومع ذلك، بلغت الحصيلة الفعلية للإصدار النقدي التمويلي الذي تم ضخه في الاقتصاد الوطني حوالي 3114.4 مليار دج، وفقا لمذكرة بنك الجزائر حول وضعية التمويل غير التقليدي لعام 2019، بمعنى أن الباقي من المبلغ الإجمالي بلغ 3441.8 مليار دج، غير أن وزير المالية "محمد لوكال" صرح بأن المبلغ المتبقي للاستهلاك قبل نهاية عام 2019 قدر بـ 610.7 مليار دج قبل تجميد هذا النوع من التمويل¹، وبالتالي فإن المبلغ الذي تم ضخه في الاقتصاد الوطني انطلاقا من عملية طبع النقود إلى غاية أكتوبر 2019 بلغ 5071.9 مليار دج، كما أشار أيضا إلى أن قانون المالية لسنة 2020 لم يجدد هذا النمط من التمويل، مفضلا تغطية العجز المالي من خلال اللجوء إلى الموارد الداخلية العادية، وأكد أن هذه الأداة التمويلية قد تم تجميدها عام 2019 ولن يتم تمديدها لعام 2020، لكنها ستبقى سارية المفعول إلى غاية 2022"².

يقدم الجدول الموالي شرح مفصل لأوجه تمويل كل إصدار خلال فترة سريان قانون 17-10 من قانون النقد والقرض.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، في تاريخ 2023/02/08، على الرابط الإلكتروني: <https://www.aps.dz/ar/economie/77211-7-610>

² نفس المرجع.

الجدول رقم (1-5): وضعية الإصدار النقدي الجديد من أكتوبر 2017 إلى جانفي 2019.

أول إصدار		بمبلغ إجمالي 2185 مليار دج
الثلاثي الأخير من عام 2017 خلال شهر أكتوبر	تمويل العجز الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017	570
	للسندوق الوطني للاستثمار	354
	لإعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية في حوزة شركة سوناطراك	452
	لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونلغاز	545
	لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي	264
ثاني إصدار		بمبلغ إجمالي 1400 مليار دج
جانفي 2018	كتسبيق لتغطية جزئية لعجز الخزينة العمومية المرتقب لسنة 2018	900
	للسندوق الوطني للتقاعد، قصد تسديد ديونه تجاه السندوق الوطني للضمان الاجتماعي	500
ثالث إصدار		بمبلغ إجمالي 420 مليار دج
سبتمبر 2018	لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية في حوزة القرض الشعبي الجزائري، مقابل تطهير ديون سونلغاز	100
	لصالح السندوق الوطني للاستثمار، الذي سيقترض هذا المبلغ للقرض الشعبي الجزائري، قصد تمويل مؤخرات تسديد برامج السكن "البيع بالإيجار" 2017AADL و 2018	320
رابع إصدار		بمبلغ قدره 1187.2 مليار دج
نوفمبر 2018	للسندوق الوطني للاستثمار لتمويل برنامج استثماري خصوصا مشروع "الفوسفات المدمج" بشرق البلاد	735.2
	تعويضات لفوارق أسعار الوقود المتراكمة لسوناطراك من سنة 2012 إلى 2014	452
خامس إصدار		بمبلغ قدره 364 مليار دج
ديسمبر 2018	لتسديد الدين العمومي الداخلي	364
سادس إصدار		بمبلغ قدره 1000 مليار دج
جانفي 2019	تمويل عجز الخزينة العمومية لسنة 2018	1000
المبلغ الإجمالي لكل الإصدارات		بلغ 6556.2 مليار دج

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

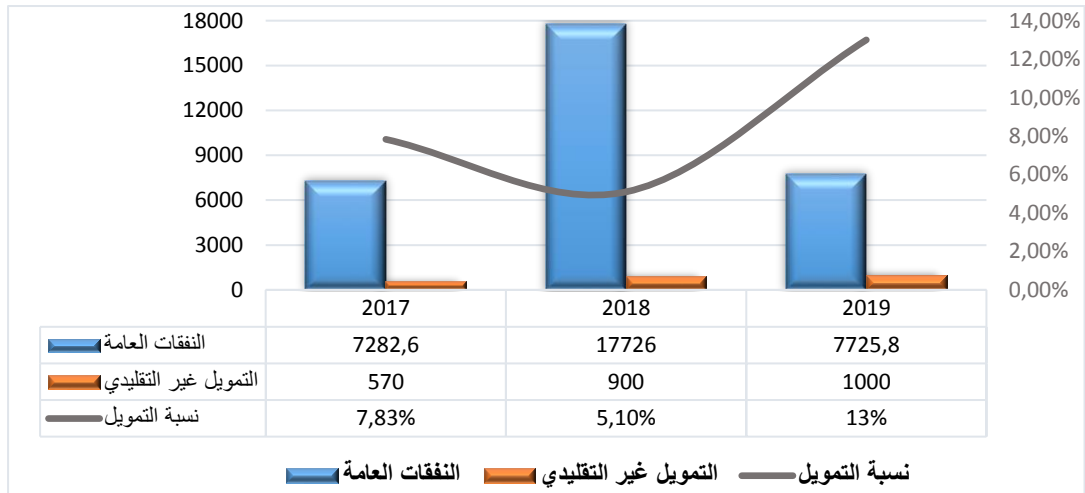
- حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، بنك الجزائر، ديسمبر 2018، ص: 18-20.

- الوضعيات الشهرية لبنك الجزائر لسنة 2018 و 2019.

3. مساهمة الإصدار النقدي الجديد (التمويل غير التقليدي) في تمويل العجز الموازي.

بعد اللجوء إلى آلية التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر، الذي بلغ إجماليا 6556.2 مليار دج، تم توجيه جزء من هذا المبلغ والبالغ 2470 مليار دج لسد عجز الخزينة العامة، تم توزيع هذا التمويل على ثلاث دفعات ابتداء من عام 2017، أول دفعة تم ضخها شهر أكتوبر من نفس السنة بقيمة 570 مليار دج، والتي ساهمت في تغطية النفقات العامة بنسبة 7.83%، ثم تم ضخ الدفعة الثانية في شهر يناير 2018 حيث بلغت 900 مليار دج، وساهمت في تغطية النفقات العامة بنسبة 5.1%، أما الدفعة الثالثة فقد تمت في شهر يناير لعام 2019 وبلغ 1000 مليار دج، حيث غطت النفقات العامة بنسبة 13% وهو أكبر مبلغ تم ضخه لتمويل عجز الخزينة العامة منذ بداية التمويل، يجدر بالذكر أن مذكرة بنك الجزائر حول وضعية التمويل غير التقليدي أشارت إلى أن المبلغ المستخدم في تمويل عجز الميزانية العامة بلغ 1524.9 مليار دج من إجمالي 2470 مليار دج، وأن المبلغ المتبقي 945.1 مليار دج ما زال في حساب الخزينة لدى بنك الجزائر ولم يتم ضخه بعد في الاقتصاد¹

الشكل رقم (1-10): مساهمة التمويل غير التقليدي في تغطية النفقات العامة 2017-2019.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بيانات مقدمة من الوزارة المالية.

- حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، بنك الجزائر، ديسمبر 2018، ص: 18-20.

- الوضعيات الشهرية لبنك الجزائر لسنة 2018 و2019.

يشكل التمويل غير التقليدي الذي تبنته الجزائر تهديدا مباشرا يمكن أن يأخذ الاقتصاد الوطني نحو مسار التضخم المتصاعد وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وذلك أن هذا النوع من التمويل لم يوجه بشكل كلي إلى تمويل عجز الخزينة العامة وإلى الاستثمار أو إلى المصادر التي تساهم في رفع الناتج المحلي مثل الشركات والمصانع المنتجة،

¹ BANK OF ALGERIA, Opus_Citateur, p: 04.

على العكس فقد وجه جزءا من هذا الإصدار إلى سداد ديون المؤسسات العمومية، وعليه فإن هذا الجانب لا يعتبر استثمارا حقيقيا قادرا على تقديم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والمساهمة في نمو الناتج الداخلي الخام الذي بقي ضعيفا ولم يتجاوز معدل 2% حتى بعد ضخ سيولة جديدة في الاقتصاد وهو ما يعكس عدم مساهمتها في الإنتاج¹.

أ. سياسة ترشيد النفقات كآلية لمواجهة العجز الموازي.

لمواجهة التحديات المتعلقة بالعجز الموازي وتحقيق توازن مالي أكثر استدامة، اعتمدت الحكومة الجزائرية استراتيجية ترشيد النفقات العامة، بهدف تفادي عجز الموازنة العامة أو على الأقل خفضه بتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والنفقات المطلوبة، مما يساعد في السيطرة على التضخم ويقلل من احتمالية اللجوء إلى المديونية في تمويل النفقات²، على اثر تفاقم عجز الموازنة العامة بعد انهيار أسعار النفط عام 2014، تم تطبيق سياسة ترشيد النفقات التي أسفر عنها تراجع نفقات التسيير إلى -0.68% ونفقات التجهيز -10.65% عام 2016 بعدما اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير، تمثلت في تقليص الاعتمادات المالية ضمن قانون المالية وتسقيف النفقات العامة للإدارات المركزية والهيئات والمؤسسات المركزية³، تم أيضا تقليص ميزانية الجامعات ومختلف المراكز التابعة للقطاع إلى أقل من 25% مع منع عمال الإدارة من الاستفادة بالتربصات والتكوينات بالخارج البعثات التعليمية والتدريبية المرسلة إلى الخارج⁴ كما طالت مختلف القطاعات الوزارية، إضافة إلى تحميد العديد من مشاريع البنى التحتية بما في ذلك مشروع (الترامواي) وإعطاء الأولوية لإتمام المشاريع التي تم البدء فيها، كما تم تعليق مسابقات التوظيف العامة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد لموظفي القطاع العام بعد بلوغ سن 60 عاما.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد تم فرض تقييدات على واردات المنتجات مع فرض رخص الاستيراد على بعض السلع منها السيارات والاسمنت، هذه الإجراءات ساهمت في تحفيز الإنتاج المحلي وتعزيز الاكتفاء الذاتي مما أثر إيجابيا على تحسين الرصيد المالي للموازنة العامة.

ب. التمويل الإسلامي آلية لتمويل العجز الموازي بالجزائر.

بعدما أثبتت العديد من الدول تجربتها في مجال التمويل الإسلامي مثل ماليزيا وإيطاليا، قررت الجزائر الاستفادة من هذه الآلية لتمويل عجز الموازنة العامة من خلال طرح الصكوك الإسلامية، وقد تميزت الجزائر بتاريخ طويل في

¹ محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر)، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021/2022، ص: 130.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 284.

³ محمد ماحي، طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص: 127.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 51.

مجال التمويل الإسلامي عامة والصيرفة الإسلامية خاصة، حيث بدأت في هذه المسيرة باستحداث صندوق الزكاة عام 2002، واعتمدت مجموعة من القوانين المنظمة للأوقاف، كما شهدت أول بنك إسلامي عام 1991 وهو بنك البركة الجزائري برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي¹، توالى بعد ذلك جهود إنشاء بنوك أخرى تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

فبعد جملة القوانين المنظمة لتمويل عجز الموازنة العامة استحدث النظام 02/18 الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ثم تم إصدار النظام رقم 02/20 والذي يلغي أحكام النظام السابق، والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الصادرين عن بنك الجزائر²، حيث تم توفير الإطار القانوني لتمويل عجز الموازنة العامة، ففي ظل انخفاض أسعار النفط وضعف فعالية الآليات السابقة، أصبح الاقتصاد الجزائري هشاً وبحاجة إلى آلية تمويلية جديدة وفعالة.

وبفضل المادة 04 من النظام رقم 02/20 تم تسويق ثمانية منتجات إسلامية داعمة للاقتصاد الوطني وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

تمثل هذه الخطوة الجديدة نموذجاً مبتكراً أزال العقبات التي كان يخشاها الكثيرون في المجتمع الجزائري، والتي تمثلت بشكل خاص في الصكوك الربوية، فالصيغة الجديدة للتمويل سوف تساهم في جذب تدفقات كبيرة من الأموال والتي ستسهم بدورها في تمويل المشاريع وبالتالي ستغطي جزءاً هاماً من حجم النفقات العامة.

¹ سهام مخلوف وعقبة سحنون، "صيص التمويل الاسرمي للتمويل التقليدي - مع الإشارة إلى تجربة ماليزيا وبريطانيا- وآليات استفادة الجزائر منها"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص: 909.

² بنك الجزائر، الصيرفة الإسلامية، نظام رقم 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والنظام رقم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل، إلى الميزانية العامة والتي هي عبارة عن وثيقة مالية تترجم الأهداف الحكومية في مجملها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، من خلال التفصيل في الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد هذه الوثيقة بينما تتطلب موافقة السلطة التشريعية لتنفيذها وكذا مراقبتها وذلك وفقا لمجموعة من القواعد والإجراءات.

ثم تناولنا الجانب الأساسي للبحث وهو العجز الموازي، والذي يعد أحد أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول، حيث يحدث العجز الموازي نتيجة تباين النفقات العامة والإيرادات العامة، واللدان يتغيران وفقا لعدة أسباب، وهذا العجز يتطلب تمويله غير أن آليات تمويلية تختلف وفق ما يمليه الوضع الاقتصادي والمالي لكل دولة.

في هذا السياق، سلطنا الضوء على العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 1998-2020، حيث انتقل العجز الموازي في الجزائر من مرحلة إلى أخرى، من عجز مالي إلى العجز المنظم على خلفية السياسة الإنفاقية التوسيعية التي اعتمدتها الحكومة بعدما حققت فوائض مالية عام 2001، وهو ما يفسر توجه الاهتمام الحكومي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي بدل التوازن المحاسبي، أي السير على المنهج الكينزي الذي يحث على إنعاش الطلب الكلي وتحفيز الإنتاج الكلي لزيادة الدخل القومي، لكن مع الصدمة النفطية لعام 2014 واستمرار تراجع أسعار النفط انتقل العجز الموازي إلى العجز الهيكلي، وهو ما دفع الحكومة للبحث عن آليات لتمويل هذا العجز، حيث تم الاستعانة بصندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه على إثر تحقيق فائض في الموازنة العامة وهو ما عرف بالطفرة المالية، غير أن نفاذ رصيد الصندوق، وجه الحكومة نحو التمويل غير التقليدي، وذلك لتجنب التبعات السلبية للاقتراض الخارجي، كما استعانت بعدة سياسات مالية ونقدية أخرى، وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت الآليات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية غير قادرة على تقديم حلول فعالة لمشكلة العجز الموازي.

الفصل الثاني:

النفط في الجزائر وأثر صدماته على
المتغيرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية لمكانة الهامة في اقتصاديات دول العالم، إذ يعتبر الخيار الأكثر اقتصادية في الوقت الراهن مقارنة مع البدائل الأخرى كالطاقات المتجددة، ومع ذلك يثير مستقبل النفط العديد من المخاوف بشأن تراجع احتياطياته، فالتوقعات التي تعمل على تحديد احتياطيات النفط تعد من بين العوامل التي تؤثر على سعر النفط الذي يخضع للعديد من الموازنات الدولية.

يعد سعر النفط محركا أساسيا وعاملا محددًا للأداء الاقتصادي العالمي ويمثل جزءا هاما في البنية المالية للعديد من الدول، حيث يوجد بعض الدول التي تتأثر بتغيرات أسعار النفط وتشمل بذلك الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بشكل كبير على النفط في صناعاتها الثقيلة، وكذلك الدول المصدرة للنفط التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط في هيكل ميزانيتها العامة، والجزائر هي إحدى تلك الدول الريعانية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في هيكل ميزانيتها العامة وأنشطتها الاقتصادية، وهذا يعني أن تغيرات أسعار النفط تنعكس بشكل مباشر على استقرارها المالي وأدائها الاقتصادي.

سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة واقع أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الجزائري والميزانية العامة في الجزائر، وذلك من خلال التوسع في المباحث الثلاثة التالية كما يلي:

- ❖ المبحث الأول: النفطية ومكانته في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ❖ المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

المبحث الأول: النفط ومكانته في الجزائر.

يحظى النفط بمكانة هامة في اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له سواء كان نفطا خاما أو أحد مشتقاته، ويتناول هذا الشق من الدراسة مفاهيم عامة حول النفط، ويسلط الضوء على الجهات المحركة للصناعة النفطية والمؤثرة على تغير أسعار النفط، كما يركز بشكل خاص على مكانة النفط في الجزائر، مما يوضح الدور الكبير الذي يساهم به هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للنفط.

النفط مادة استراتيجية حضي باهتمام كبير على مدار عقود من الزمن، فقد شكل محور لدراسات وأبحاث علمية وأدبية على نطاق واسع، جسد هذا الاهتمام مفهوم النفط كمصدر للقوة والثروة والتأثير السياسي

أولا: ماهية النفط.

أ. **تعريف النفط:** يعد اصطلاح النفط والبترول ذات معنى واحد، فمصطلح النفط كلمة فارسية "نافث" أو "نافثا" (Naphat) وتعني قابلية للسيران، أما البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني Petroleum، بيترا والذي يعني صخر وأوليوم تعني زيت أي زيت الصخر، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، كما أن له اسما دارجا وهو "الذهب الأسود"¹، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال أسود يميل إلى الاخضرار، مكون من خليط من المركبات العضوية يسمى الهيدروكربونات المشكل من الكربون والهيدروجين كما يحتوي أيضا على نسب صغيرة من العناصر الأخرى كالنيتروجين والكبريت والاكسجين والفسفور، وهو من الثروات الطبيعية الغير متجددة².

يتكون النفط عن طريق تحليل المواد العضوية الموجودة في بقايا الكائنات الحية القديمة والمواد العضوية الأخرى في الصخور الرسوبية، تحدث هذه العملية بفعل الحرارة والضغط على مراحل طويلة وتسمى "تجزئ الكربوهيدرات"، في هذه العملية تتشكل مادة تسمى "الكيروجين" الذي ينضج مع مرور الوقت، حيث يتحول أولا إلى "الأسفلت" ومن ثم إلى الزيت الثقيل ومن ثم الزيت الخفيف الشمعي، فإذا زاد النضج بعد ذلك تحولت الزيوت إلى غازات³.

¹ بن رمضان أنيسة وبلمدقم مصطفى، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 15، جوان 2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 296.

² سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترول-الكهرباء-الغاز)، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 94.

³ يوسف مصطفى الحاروني، قصة البترول، دار المعارف للطباعة والنشر، مصر، ص: 40.

ب. **تاريخ اكتشاف النفط:** يعود تاريخ اكتشاف النفط إلى العصور القديمة، أين كان يستخدم ضمن مواد التحنيط من قبل المصريين ومواد البناء من قبل البابليين، واستخدمه الاغريق لاكتشاف مخابئ العدو بإشعال الأسهم الخشبية المغموسة في سائل النفط وقذفها في الهواء نحو العدو، ناهيك عن استخداماته الطبية لدى بعض المجتمعات الأمريكية.

وقد كان في العصور القديمة وحتى القرن التاسع عشر، يتم الحصول على النفط من مستودعاته القريبة من سطح الأرض، وكان يظهر في صورة زيت النفط على التلال الواقعة في آسيا الصغرى أو في صورة غازات¹، ولو قلبنا صفحات التاريخ، وأمعنا النظر في الشرق وما أنزل فيه من ديانات وكتب سماوية، وما حوت من القصص لسمعنا عن سفينة نوح الشهيرة التي يقولون إنه طالاها بالقار من الخارج ومن الداخل لتمنع تسرب الماء، وهكذا فعلت أم موسى عليه السلام حينما وضعت وليدها في صندوق وألقت به في اليم فلم تنسى أن تحميه بطبقة من القار حتى لا ينفذ الماء إلى الطفل².

في القرن التاسع عشر، بدأ النفط يشغل حيزا مهما بعدما تعرضت حيتان العنبر للانقراض بفعل الصيد وارتفاع تكلفة زيت الحوت المستخدم كوقود للمصابيح، بدأ الطلب على مواد آمنة للإضاءة وتشحيم الماكينات في عصر الثروة الصناعية³، أدت هذه الاحداث إلى تغيير مفهوم استخدام النفط، ففي عام (1850م) اخترع "جيمس يونج" الاسكتلندي طريقة انتاج الاستصباح بتقطير الفحم، وبالطريقة ذاتها تمكن انتاج (الكيروسين) من النفط (البترو) مما أدى إلى زيادة الطلب على الكيروسين⁴ وانتاجه بكميات تجارية، وتوالت الاكتشافات وزاد الاهتمام بالبحث عن النفط خاصة بعد معرفة أنه يمكن استخدامه في العديد من الحاجات البشرية، ومنذ ذلك الحين تغير مفهوم استخدام النفط وأصبح له دورا حاسم في الحياة البشرية.

¹ أمين شاكرا وآخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، 1956، ص: 09.

² يوسف مصطفى الحاروني، مرجع سبق ذكره، ص: 10، 11.

³ روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، الطبعة الأولى، هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2016، ص: 81.

⁴ طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة الباشا الثقافية، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002، ص: 09.

الجدول رقم (1-2): تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم.

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	ملاحظة
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	كان أول اكتشاف تجاري في (1858 و 1859) في منطقة بنسلفانيا على يد "إدوين دريك"
02	1856	روسيا	1868 أول اكتشاف تجاري
03	1901	إيران	منح حق الامتياز لرجل أعمال إنجليزي
04	1910	(رمانيا، كندا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، الهند، البيرو، المكسيك، الأرجنتين، أندونيسيا)	
05	1911	جزر البورنيو في بريطانيا	
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	يعتبر أول اكتشاف تجاري
12	1967	النرويج	في منطقة بحر الشمال

المصدر أمينة مخلفي: محاضرة بعنوان مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزء 01، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

ثانيا: أهمية النفط.

يتمتع النفط بأهمية كبيرة على الساحة العالمية وفي ميادين مختلفة، وهو ما سنراه في النقاط التالية:

أ. **الأهمية الاجتماعية:** تكمن الأهمية الاجتماعية في استخداماته اليومية في العديد من المجالات التي تؤثر على الحياة اليومية للفرد والمجتمع، حيث يعد النفط مصدرا أساسيا لتشغيل وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، مما يمكن الناس من التنقل والتواصل بشكل أسهل، كما يستخدم كوقود للتدفئة في فصل الشتاء، فضلا على أن صناعة النفط تتطلب يد عاملة وتأمين أجورهم.

ب. **الأهمية الاقتصادية:** يحظى النفط بمكانة هامة ضمن مصادر الطاقة، التي تتمثل في درجة الاحتراق العالي وارتفاع معاملته الحراري ونظافة استخدامه وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض نفقات إنتاجه بالإضافة إلى ما ينتجه من

مزايا أخرى تعتبر ضرورية لوسائل النقل الحديثة كالسرعة وغيرها¹، فتغير أسعار النفط تؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال التأثير على الصناعات الثقيلة وبالتالي تغير أسعار السلع والخدمات، في الوقت ذاته يمكن أن يعزز ارتفاع أسعار النفط الإيرادات العامة للدول المصدرة ويعزز من النمو الاقتصادي، كما يعتبر النفط من الناحية الصناعية مادة خام أساسية في العديد من الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ومادة وسيطة في الكثير من المنتجات كزيوت التشحيم والعقاقير الطبية المبيدات الحشرية، المطاط الصناعي والألياف الصناعية وغيرها من المنتجات، تلعب هذه الصناعات دورا حاسما في الاقتصادات العالمية.

ج. الأهمية السياسية: يعتبر النفط مصدرا للقوة والنفوذ في المجتمع الدولي، حيث يعد مصدرا أساسيا في دخل الدول المصدرة له مما يمنحها القدرة على تحديد سياساتها الخارجية، كما يستخدم كأداة للضغط السياسي، حيث تقوم الدول المصدرة للنفط بتقييد إمداداتها لتحقيق أهداف سياسية كرفع الأسعار، كما يعد النفط أحد أسباب الصراعات والحروب الدولية، حيث تتنافس الدول للسيطرة على المناطق التي تحتوي على موارد نفطية ضخمة، وكان ذلك واضحا في عدة صراعات وحروب في الشرق الأوسط مثل حرب الخليج الأولى والثانية والحرب العراقية الأمريكية. لذا يمكن القول بأن النفط يعد موردا استراتيجيا يتحكم فيه قلة من الدول ويحمل أهمية بارزة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل الدول.

ثالثا: مفهوم الاحتياط النفط.

تعرف الاحتياطيات النفطية على أنها كمية الثروة الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علميا، والمقدرة كميًا على ضوء المعلومات المتوفرة من عمليات البحث في المنطقة المعلوم موضوع الاستغلال أو البحث، مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة²، حيث تشكل الاحتياطيات أهمية بالغة إذ يعتمد عليها في تحديد معدل الإنتاج (الاستخراج)، كما تعد من أهم العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط، تصنف الاحتياطيات النفطية إلى ثلاث أنواع كالتالي:

أ. الاحتياط المؤكد: وهي كميات النفط المكتشفة التي تم تقييمها وفحصها بالتفصيل والتي يزيد احتمال وجودها واستخراجها عن 90%، حيث تعتمد هذه الأرقام على تحليلات جيولوجية وفيزيائية متعددة الأبعاد للتأكد من وجود النفط وتحديد كمية النفط الموجودة تحت الأرض؛

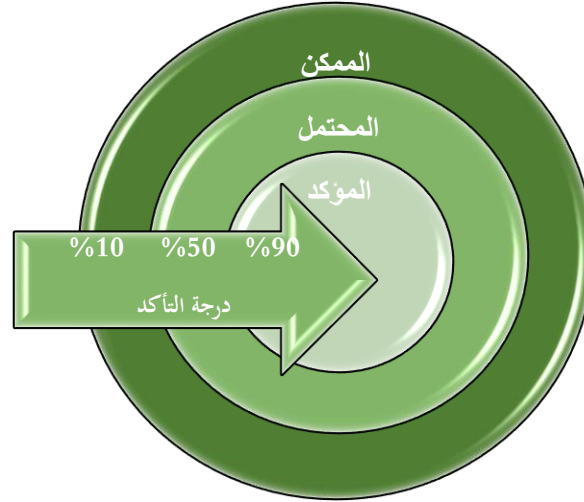
¹ محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، جغرافيا النفط والطاقة، دار الكتب، العراق، 1981، ص: 23.

² زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص: 20.

ب. الاحتمالات المحتملة: وهي كميات النفط التي يزيد احتمال وجودها عن 50% وهي الكميات المؤكد وجودها ولكن بدرجة قليلة من اليقين؛

ج. الاحتمالات غير المكتشفة: وهو النفط الذي لم يكتشف بعد، وإنما استند في تقديره على الطبيعة الجيولوجية لطبقات الأرض، وخاصة في المناطق المجاورة لأماكن اكتشاف النفط، ويزيد احتمال وجودها عن 10%.

الشكل (1-2): أنواع الاحتمالات البترولية.



المصدر: مختار عصامي، الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبب تعزيزها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2021/2020، ص: 22.

المطلب الثاني: محرك الصناعة النفطية.

يعد النفط سلعة أساسية في اقتصاديات جميع دول العالم، على الرغم من تقدم الأبحاث المتعلقة بإحلال مصادر الطاقة البديلة محل النفط في الأسواق العالمية، إلا أن النفط لا يزال يحتل المرتبة الأولى في سلسلة التوريد العالمية للطاقة، يكمن الدور البارز لهذا المطلب في إبراز الجهات المحركة للصناعة النفطية والتأثير على تسعيره.

أولاً: الأطراف الفاعلة في الصناعة النفطية.

تمثل الأطراف الفاعلة في الصناعة النفطية في الشركات النفطية التي تملك العديد من الاحتمالات النفطية أو مصافي تكرير النفط، وهذا ما يمدّها بالدور الفعال في الأسواق النفطية سواء كبائعين أو مشتريين للنفط الخام ومنتجاته، يمكن تصنيف هذه الشركات إلى عدة أنواع:

أ. **الشركات الاحتكارية الكبرى:** وهي شركات النفط الرئيسية في العالم التي تتميز بخبرتها وتاريخها الطويل في مجال صناعة النفط، وأبرز ما يميزها توسعها الأفقي والرأسي حيث تتحكم في العديد من صناعات الطاقة المختلفة وكذا في معظم مراحل صناعة النفط، وقد بدأ هذا التكامل عندما أبرمت شركات النفط العالمية الثلاثة وهي (ستاندارد جرسى "اكسونا حالياً"، وشل، البريطانية للبترول) عدة اتفاقيات لتأكيد سيطرتها على صناعة النفط، وخلال الثلاثينيات ارتفع عدد الشركات إلى سبعة وهي (ستاندارد جرسى، شل، البريطانية BP، تكساكو، موبيل، ستاندارد كاليفورنيا، جلف) وهو ما يصطلح عليها بالشقيقات السبع، وانضمت إليها شركة كبرى أخرى في الخمسينيات (الشركة الفرنسية للنفط CFP)، وهذا قبل أن تندمج هذه الشركات لتخلق شركات عملاقة، وانخفض عددها بعد ذلك إلى خمس شركات وأصبحت تعرف بـ "الشقيقات الخمس" وهي (اكسون-موبيل، شل، شيفرون-تكساكو، توتال فاينثلف، برتش بروليوم).

ب. **الشركات المستقلة:** وهي تشمل الشركات التي تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط في الماضي، بعدما كانت الدول المنتجة تمتلك وتسيطر على هذه الشركات إلى حد كبير وتتحكم في إنتاج النفط، إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل: Petrobras البرازيلية (خصخصة 49%)، وسينوبك الصينية Sinopec (خصخصة 43%)¹.

ج. **الشركات الوطنية:** وهي الشركات التي تملكها الدول المنتجة للنفط بشكل كامل أو تملك أغلبية الأسهم مما يسمح لها بالتحكم في القرارات (السيطرة)²، وجاءت هذه الشركات كجزء من التغيرات الهيكلية التي حدثت في أسواق النفط بعد الحرب العالمية الثانية، سعت الدول النفطية إلى تعزيز مكانتها في الساحة الدولية للنفط من خلال هاته الشركات الوطنية، والتي تمكنها من ممارسة حقها الدائم في التحكم وإدارة مواردها النفطية، وهو بالفعل ما حدث في بعض الدول ودفعها لتأمين النفط (الجزائر 1971، ليبيا 1971، العراق 1972).

ثانياً: عقود استغلال البترول.

تعتمد الدول المنتجة للنفط في استغلال ثروتها النفطية على عقود مبرمة مع الشركات العالمية للبترول، تميزت هذه العقود بتباينها في حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة، وقد خلقت هذه العقود سبيلاً قانونياً لدخول الشركات

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية - النفط السوري نموذجاً -، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 72.

² الطاهر زيتوني، الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد: 39، العدد: 147، الأوابك، الكويت، خريف 2013، ص: 94.

البتروولية إلى الدول النفطية واستغلال ثروات البترول، نذكر الانواع الرئيسية للعقود التي تستخدمها الدول المنتجة للنفط في استغلال ثرواتها:

أ. **عقود الامتياز:** هي أول نوع ظهر في صناعة النفط، حيث تمنح هذه العقود الشركة الأجنبية الحق في البحث والتنقيب عن موارد البترول في إقليم الدولة أو جزء منه، ويكسبها الحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها وذلك خلال فترة زمنية معينة، في مقابل حصول هذه الدولة على مبالغ مالية معينة¹، تتميز هذه العقود بميلها لصالح الشركات الأجنبية، حيث تمنحها كافة الصلاحيات في التحكم النفطي من عمليات البحث والتنقيب واستخراجه وتكريره وتسويقه، مقابل أن تأخذ الدولة المنتجة كميات محددة من النفط بالمجان بالإضافة إلى شراء النفط من الشركة الأجنبية بسعر منخفض.

ب. **عقود المشاركة:** ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة عام 1957، يتضمن شراكة بين الدولة أو أحد مؤسساتها وشركة أجنبية، تستند عقود المشاركة على مبدأ ملكية النفط تكون حق الطرفين وفقا للحصص المتفق عليها، وإذا شملت المشاركة كل من الإنتاج والنقل والتكرير والتصدير والتسويق فإن الشركة القائمة بالعمليات والمنشأة لهذا الغرض هي التي تقوم بذلك لكن دون إغفال حق الدولة المنتجة في الضريبة والنسبة المعينة من النفط للاستعمال المحلي².

ج. **عقود المقابولة النفطية:** تتضمن عقود المقابولة النفطية تعاقد الدولة المنتجة أو الشركة النفطية مع شركة أجنبية لتنفيذ عمليات النفط لحسابها في منطقة محددة وفق العقد لقاء مقابل معين، وتشمل هذه العقود أيضا اتفاقية تكليف شخص ما بتنفيذ عمل معين خلال فترة محددة لقاء أجر معين، وبانتهاء تنفيذ العمل واستلام المقاول لأجره من صاحب العمل تنتهي صلة المقاول بالمشروع³، ووفقا لهذا النوع من العقود، تستعين الشركة الوطنية بالشركة الأجنبية لأعمال الاستكشاف والتنقيب والإنتاج فقط مع تحملها كافة مصاريف العمل، في حين تعود ثروات النفط للدولة المنتجة، كما يضمن هذا العقد للشركة الأجنبية استرداد كافة المصاريف التي أنفقتها، ويتضمن نصيبتها من الإنتاج بنسبة محددة حسب القدرة الإنتاجية للحقل.

¹ سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص ص: 44، 45.

² شايب باشا كريمة، "تطور سياسة استغلال النفط عالميا ومحليا"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 05، أكتوبر 2014، جامعة الجزائر، ص: 192.

³ محمد الأمين بن عزة، "تطور العقود النفطية في الجزائر ونشأة سلطة الضبط في قطاع المحروقات -دراسة من مرحلة الاكتشاف إلى غاية مرحلة الإصلاح-"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 08، العدد: 03، 2021، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة ص: 732.

ثالثا: المنظمات النفطية وغير النفطية.

أ. منظمة الأوبك *OPEC: منظمة الأفطار المصدرة للنفط، تأسست منظمة أوبك في سبتمبر 1960 في بغداد، ومقرها العاصمة فينا بالنمسا، وهي منظمة من المنظمات القائمة ما بين الحكومات ذات الكيان الدولي، تضم الأفطار المصدرة للنفط الخام بغض النظر عن قومية أعضائها وعليه فهي تحتوي على دول عربية وغير عربية وأعضائها هم (المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، قطر، أندونيسيا، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، الجابون بصفته عضوا مشاركا)¹، حيث في بداية تأسيسها كانت تضم خمس دول وهي السعودية والكويت، العراق وإيران وفنزويلا، ومن الأسباب التي دفعت هاته الدول إلى تأسيس منظمة الأوبك هو الحفاظ مصالحها التي تأثر من خلالها على الدول الصناعية المستهلكة للنفط واعتمدت في تأسيسها على تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:²

- تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها واتخاذ أفضل السبل والوسائل خدمة لمصالحها؛
- العمل الجاد والفعال لوضع سياسات تسعيرية تهدف إلى استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية؛
- رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إحداث تغيير عادل في موازين القوى الاحتكارية لإنتاج النفط والتي عملت على تجاهل مصالحها، من خلال إيجاد جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض مع هاته القوى الاحتكارية والمتمثلة أساسا في الشركات العالمية للنفط؛
- زيادة العوائد النفطية أو حتى تحقيق عوائد منصفة للدول المنتجة للنفط أعضاء أوبك.

للدول الأعضاء في أوبك دور أساسي في تحديد أسعار النفط ومشتقاته في السوق النفطية، جاء هذا الدور نتيجة امتلاكها لأكثر من ثلاثة أرباع من الاحتياطات العالمية للنفط (73.51%) وما يقارب النصف من احتياطات الغاز (48.21%)، وتمتلك حصة تقدر بحوالي (34.65%) من النفط، وعلى ما يقارب (22%) من إنتاج الغاز.

وتستخدم أوبك مؤشرا يسمى سلة خامات أوبك لتحديد متوسط سعر النفط الخام يتكون من مزيج يضم 12 نوعا من النفط الخام المنتج من قبل الدول الأعضاء في المنظمة وهي: خام صحاري الجزائر، مينا الأندونيسي، البصرة العراقي، خام الدر الليبي، الإيراني الثقيل، خام التصدير الكويتي، خام بوني النيجيري، الخام البحري القطري،

* Organization of Petroleum Exporting Countries

¹ محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

² سمير بن محاد، "دور منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط في ظل التحولات الطاقوية في العالم دراسة اقتصادية قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 06، العدد: 01، 2022، جامعة الوادي، ص: 111.

خام مريان الإماراتي، الخام العربي الخفيف السعودي، الخام الفنزويلي الخفيف، جيراسول الأنغولي، تعد هذه السلة مرجعا لقياس متوسط سعر البرميل.

الجدول رقم (2-2): إمكانيات دول أوبك من النفط والغاز خلال عام 2020.

الدول الأعضاء	احتياطيات النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط (ألف برميل/يوميا)	احتياطيات الغاز (ترليون م ³)	إنتاج الغاز (مليار م ³ /سنويا)
المملكة العربية السعودية	297.5	11039	6	112.1
فنزويلا	48	540	6.3	18.8
إيران	21.7	3084	32.1	250.8
العراق	19.6	4114	3.5	10.5
الكويت	14	2686	1.7	15
الإمارات العربية	13	3657	5.9	55.4
ليبيا	6.3	390	1.4	13.3
نيجيريا	5	1798	5.5	49.4
قطر	2.6	1809	24.7	171.3
أنغولا	1.1	1324	-	-
الجزائر	1.5	1332	2.3	81.5
الإكوادور	0.2	479	-	-
إندونيسيا	0.3	743	1.3	63.2
مجموع أوبك	430.8	30636	90.7	841.3
مجموع العالم	586	88391	188.1	3853.7
نسبة مئوية من العالم	73.51%	34.65%	48.21%	21.83%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على BP statistical review of world energy 2020.

ب. منظمة الأوبك **OAPEC***: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تم إنشاؤها كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقرا للمنظمة¹، ويشترط التأكيد على القومية العربي بمعنى يجب أن تكون الدول الأعضاء عربية، انضمت كل من (الإمارات والبحرين، الجزائر وسوريا والعراق وقطر، مصر وتونس) ليصبح عدد دول المنظمة 11 دولة، تسعى المنظمة إلى تحقيق العديد من الأهداف، بما في ذلك:

* Organization of the Arab Petroleum Exporting Countries.

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، متاح على الموقع الرسمي: <https://opec.org/ar/Home/About-Us/History>

- تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف جوانب الصناعة النفطية؛
- تحديد الوسائل والسبل للحفاظ على مصالح الدول الأعضاء؛
- تأمين وصول النفط إلى أسواق الاستهلاك بشروط عادلة ومعقولة؛
- توفير الظروف المناسبة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة النفط في الدول الأعضاء.

ج. **منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي *OECD**: هي منظمة دولية تأسست في عام 1961، تجمع 30 دولة ديمقراطية، تعمل سويًا لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن التغيرات العالمية، تهدف المنظمة إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرخاء الاقتصادي في الدول الأعضاء وفي جميع أنحاء العالم، تعمل منظمة OECD كميدان عام لتبادل المعرفة والخبرات بين الدول الأعضاء وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما تركز أعمالها على مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك الاقتصاد، التجارة والتعليم والتشغيل، البيئة والطاقة والصحة، التكنولوجيا والابتكار.

من أهم مهام المنظمة تحليل السياسات وإصدار التقارير والإرشادات التي تساهم في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء، كما تعمل على تعزيز المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الحر وتعزيز التجارة الدولية وتعزيز الابتكار والتنمية.

د. **وكالة الطاقة الدولية *IEA**: هي منظمة دولية مستقلة تأسست في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1974، كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطور والتعاون الاقتصادي OECD لتطبيق برنامج طاقة دولي. وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة من أصل 30 دولة عضوة في الـ OECD¹. تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحليل السوق العالمية للطاقة وتقديم التوصيات والسياسات الاستراتيجية للدول الأعضاء وللمجتمع الدولي بشكل عام، تركز أعمال الوكالة على مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة، بما في ذلك الطاقة النووية والبتروكيمياويات والطاقة المتجددة والكفاءة الطاقوية.

* Organisation for Economic Co-operation and Development.

* International Energy Agency.

¹ كريستان بيسون، ادخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة: مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة، وكالة الطاقة الدولية، 2012، ص: 05.

المطلب الثالث: تحليل قطاع الطاقة (المحروقات) في الجزائر.

تتربع الجزائر على مورد طاقتي هام من المحروقات (النفط والغاز)، والذي كان في الماضي يستغل من قبل شركات أجنبية، لكن بفضل عملية التأمين استعادت الجزائر سيطرتها على هذا المورد واستغلاله فيما يخدم البلاد.

أولاً: الخلفية التاريخية للنفط في الجزائر.

يرجع تاريخ النفط في الجزائر حسب ما أشارت إليه بعض المراجع إلى العهد الفينيقي، وقد أكدت بعض البحوث بدء استغلاله في القرن الثالث قبل الميلاد في حوالي عام 1200 ق م، واستمرت عملية استغلال الآبار الموجودة على طول السواحل الجزائرية حتى بداية القرن الخامس الميلادي¹.

أما في التاريخ الحديث بدأ النفط في الجزائر خطواته الأولى متعثراً بسبب نشاطات البحث والتنقيب وعدم وجود التكنولوجيا المناسبة له، حيث بدأ البحث عن النفط في الجزائر عام 1890، وقد اكتشف النفط لأول مرة بكميات تجارية في سنة 1949 في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الإنتاج من هذه المنطقة عام 1953²، حيث كانت الجزائر في تلك الفترة تحت الاستعمار الفرنسي، وكان نشاط فرنسا يقتصر على تصفية وتكرير النفط لذا كانت الدول النفطية تنهافت على فرنسا لبيعها منتجاتها النفطية، حيث كانت تلبى احتياجاتها الصناعية والاقتصادية وتزود كل أوروبا من مشتقات النفط، الأمر الذي جعلها تحقق أرباح تجارية عالية شجعها على الاهتمام بتطوير الصناعة النفطية، وخلال الحرب العالمية الثانية ظهرت معوقات أمام فرنسا على استيراد النفط من الشرق الأوسط وأمريكا، أثرت على قوتها في هذا المجال، مما زاد من مخاوفها حول تأمين احتياجاتها من النفط الأمر الذي دفع بها للبحث على النفط في محيطها الجغرافي والمناطق التي تقع تحت نفوها، فبعد توسع عمليات البحث والتنقيب في صحراء الجزائر تم اكتشاف بئر للنفط في حاسي مسعود في 26 جوان 1956 سمي "العلاق"، وكان سبباً دافعاً لإعلان الصحراء الجزائرية أراضي فرنسية وظهور ما يسمى بـ "قانون البترول الصحراوي"، دفعت هذه التطورات الحكومة الفرنسية لتشجيع الشركات النفطية على الاستثمار في الجزائر، تم على إثرها إنشاء مكتب البحث على البترول (B.R.P) إلى جانب شركتين تحت رعاية الحكومة الفرنسية، الأولى تهتم باستيراد البترول الخام (C.E.P) والثانية بتوسيع البحوث والتنقيبات في الصحراء (C.F.P)، وكان الهدف من وراء هذا استغلال النفط الجزائري لصالح الحكومة الفرنسية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من البترول بنسبة 50% في حدود عام 1960 لتصل إلى

¹ العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية-الأربية 1956-2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2021، ص: 35.

² محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2010، ص: 63.

100% في آفاق 1970، وتغطية عجز ميزانها التجاري الذي قدر في عام 1956 بحوالي 500 مليون دولار أمريكي جراء الحرب على الجزائر¹، وعلى اثر التخطيط الفرنسي لفصل الصحراء عن الجزائر وربطها بفرنسا، قامت المقامة الجزائرية العسكرية والسياسية بإفشال طموحات المستعمر الفرنسي في ظم الصحراء لفرنسا.

استطاعت الجزائر أخيرا أن تفرض سلطتها على ثرواتها الطاقية وذلك بعد حصولها على الاستقلال عام 1962، حيث قامت بعدة إجراءات تمثلت فيما يلي:

- إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH في 31 ديسمبر 1963؛
- الانضمام إلى منظمة الأوبك OPEC في عام 1969؛
- تأمين النفط من قبل الرئيس الراحل "هواري بومدين" في 24 فبراير 1971 بـ 51% من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما "إيراب ERAP" و "CFP" وكان هذا أول تأمين جرى على نطاق واسع في الوطن العربي²، ساعد أسعار النفط على القفز بنسبة 130%، أد إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة حيث ركزت الحكومة على التوسع في الصناعات الثقيلة.

حيث تتربع الجزائر على العديد من الحقول المنتجة للنفط، نذكر أهمها:³

- أ. حقل حاسي مسعود تم اكتشاف هذا الحقل سنة 1956 من قبل الشركة الوطنية للبحث واستخراج البترول (سنريال)، يقع في ولاية ورقلة على بعد 650 كلم من شاطئ البحر الأبيض المتوسط، تم حفر أول بئر على عمق 3340 متر، تتالت بعده عدة حفريات على أبعاد مختلفة في نفس المنطقة، بحيث يتم تجميع النفط المستخرج في منطقة واد الحمراء؛
- ب. منطقة العجييلة هي منطقة مشبعة بالآبار النفطية مشكلة من ثلاث حقول، بدأ التنقيب في هذه المنطقة عام 1954، من طرف شركة التنقيب واستغلال بترول الصحراء (كريسب)، ويتم تجميع النفط المستخرج من حقول العجييلة في "عين امناس" التي تقع على بعد 8 كلم من الحقل.
- ج. حقل العهانة اكتشف من قبل شركة استغلال البترول يقع على بعد 545 كلم من مركز تجميع النفط واد الحمراء وعلى بعد 120 كلم من عين أمناس؛

¹ كركب عبد الحق، "الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ودور فعل الثورة الجزائرية (1956-1962)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد: 03، العدد: 01، 2020، جامعة ابن خلدون، تيارت، ص ص: 385، 386.

² محمد خيتاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

³ محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، بتصرف، دار المعرفة للطباعة والنشر، شارع الفردوس، دمشق، ص ص 124 - 144.

- د. حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي يقع في ولاية الاغواط تم اكتشافه سنة 1956 يبعد عن العاصمة 550 كم، دخل حيز الإنتاج سنة 1961؛
- هـ. حقل أحنيت للغاز الذي تستغله شركة سوناطراك الحكومة الجزائرية وتوتال الفرنسية يستحوذ على مساحة تفوق 17 ألف كيلومتر مربع؛
- و. حقل إليزي وحاسي بير ركاز الذي يقع جنوب شرق ولاية ايليزي إذ تبلغ مساحة استغلال الحقل ايليزي 15 ألف كيلومتر مربع، ومساحة حاسي بير الركاز 20 ألف كيلومتر مربع؛
- ز. حقل حاسي توميات ولاية ورقلة اكتشف في 27 أكتوبر 2013 من قبل شركة سوناطراك يقع على بعد 112 كم من حاسي مسعود، وقدر احتياطي النفط بقرابة 1.3 مليار برميل؛
- ح. حقل المرك يقع بولاية ايليزي على بعد 350 كم من حاسي مسعود، يبلغ احتياطي النفط 1.2 مليار برميل.
- تعد هذه الحقول من أهم الحقول المنتجة في الجزائر، وعلى غرارها يوجد العديد من الحقول الأخرى الصغيرة كحقل القاس، حقل بلقطايف، حقل روود الباقل، حقول العذب الاحرش وعهانة الجنوب وتين فويحي، وغيرها من الحقول التي تم اكتشافها في السنوات الأخيرة.

ثانيا: الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك).

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (SONATRACH)* بتاريخ 31 ديسمبر 1963، وتعد شركة وطنية جزائرية متخصصة في قطاع المحروقات والطاقة، تأسست على إثر رغبة الحكومة الجزائرية في السيطرة على ثرواتها النفطية، وكان الهدف منها:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات؛
 - شراء وبيع المحروقات؛
 - الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول؛
 - تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.
- تعد اليوم المسؤول الوحيد عن اكتشاف وتطويل ثروات النفط والغاز في الجزائر، وتستحوذ الشركة على 51% من الأسهم في الشراكة بينها وبين الشركات النفطية الأجنبية في التراب الوطني، إذ تمثل صادراتها 95% من صادرات الاجمالية للجزائر.

* SOciété NAtionale de TRAnsport et de Commercialisation des Hydrocarbures.

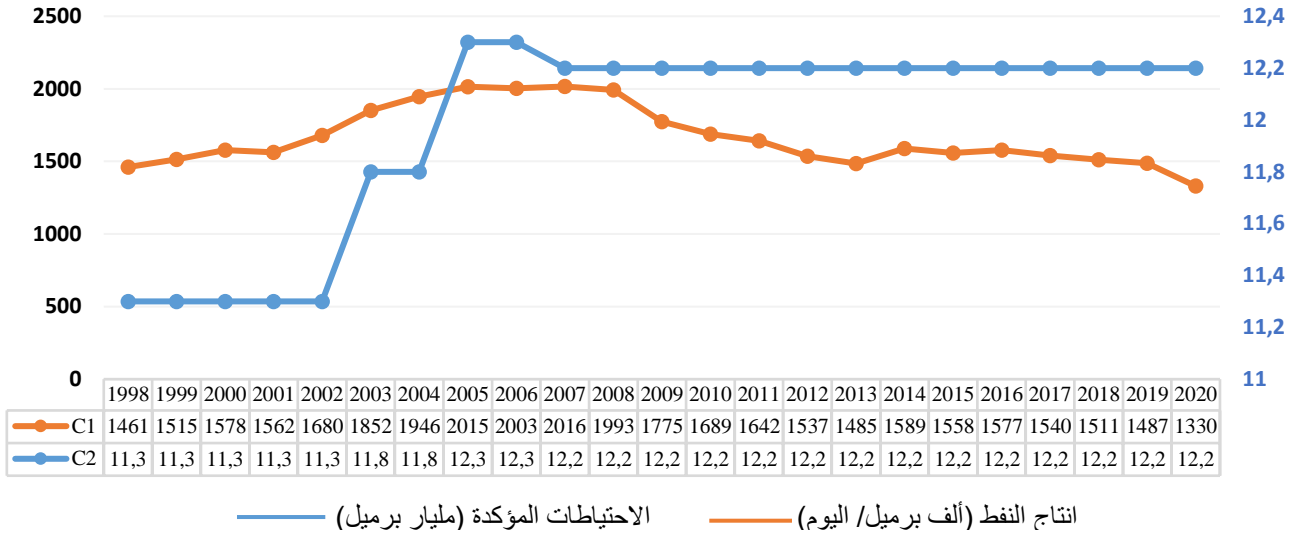
ثالثا: إمكانيات الجزائر من المحروقات.

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، وهذه الثروة الباطنية لعبت دورا حاسما في مسيرة البلاد بعد استقلالها، ومن الواضح أنه لولا تأميم النفط بعد الاستقلال، لم يكن بإمكان الجزائر أن تكون حرة ومستقلة كما هي عليه اليوم، إذ تعتبر المحروقات الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تعتمد الحكومة عليه بشكل كبير في تمويل الميزانية العامة وتنمية البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الحيوية.

أ. إنتاج واحتياط النفط في الجزائر: تعتبر الجزائر واحدة من أكبر المنتجين والمصدرين للنفط في إفريقيا والعالم، حيث تشير الأرقام الرسمية إلى أن احتياطيات النفط في الجزائر تصل إلى أكثر من 12 مليار برميل، مما يجعلها إحدى الدول القليلة التي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط في العالم، وهو ما أهلها لتحتل المرتبة السابعة عربيا والسادسة عشر عالميا، أما من ناحية الإنتاج فهي تحتل المرتبة الثانية في قارة إفريقيا بعد نيجيريا، والمرتبة الخامسة عربيا والسادسة عشر عالميا، حيث يصل إنتاجها اليومي من النفط الخام إلى حوالي 1.2 مليون برميل يوميا، تشير الأرقام المدرجة في الجدول أدناه إلى أهمية قطاع النفط في الجزائر وتحدد تبيعتهما للأسواق العالمية للنفط.

من خلال الشكل الموالي يمكن ملاحظة أن احتياطيات النفط في الجزائر بقيت ثابتة عند 11.3 مليار برميل من 1998 إلى عام 2000، ومن ثم زاد بشكل طفيف في عامي 2003 و 2005 ليصل إلى 12.3 مليار برميل، ليبقى ثابت عند هذا المستوى حتى عام 2020 وذلك على الرغم من زيادة الإنتاج الذي يمكن تفسيره وربطه بزيادة عمليات الاستكشاف في تلك الفترة، ومن الضروري النظر إلى حق الأجيال القادمة والمحافظة عليها، وعدم الإسراف في استخدام الثروات الطبيعية، والتأكيد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال اتباع سياسة ترشيد استغلال الثروات الباطنية، لضمان استدامة الإمدادات وتوفير فرص التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

الشكل رقم (2-2): تطور احتياطات ونتاج النفط خلال الفترة 1998-2020.



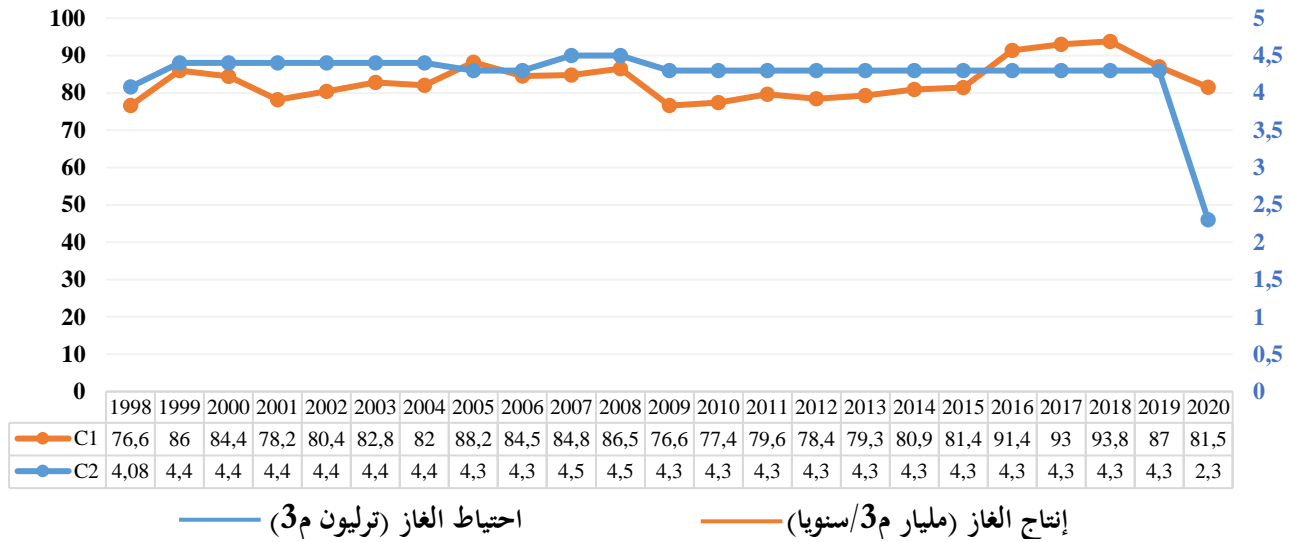
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على BP Statistical Review of World Energy.

بالنسبة للإنتاج فقد كان أعلى مستوى له في الفترة بين عام 2004 و 2007 عندما بلغ 2.016 مليون برميل يوميا، يرجع هذا إلى زيادة الطلب على النفط في الأسواق العالمية للطاقة، ومن ثم بدأ الانخفاض تدريجيا بسبب تراجع الاستثمارات في صناعة النفط في البلاد والتي تأثرت بالأسعار المتقلبة للنفط في الأسواق العالمية، وفي عام 2020 انخفض الإنتاج النفطي بالجزائر إلى 1.33 مليون برميل يوميا بسبب تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة تفشي جائحة كوفيد-19 التي أثرت على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط نتيجة توفر الإمدادات العالية للنفطي

ب. إنتاج واحتياط الغاز الطبيعي في الجزائر: تقوم الجزائر بتوريد العديد من الدول الافريقية والاوربية بالغاز الطبيعي، حيث تعد الممون الثاني لأوروبا من الغاز بعد روسيا، وأهم الحقول التي تستند عليها في صناعة الغاز هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي، إذ تؤمن 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و30% من الناتج المحلي، وتعتبر الجزائر ثاني مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال¹.

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2010/2009، ص: 149.

الشكل رقم (2-3): تطور احتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة 1998-2020.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على BP Statistical Review of World Energy.

يظهر من خلال الشكل أن احتياطات الغاز في الجزائر تتراوح بين 4.8 و 4.3 ترليون متر مكعب خلال الفترة الممتدة بين 1998 و 2019، يمكننا أن نرى أن الاحتياطات بقيت مستقرة عند نفس المستوى تقريبا على الرغم من التقلبات السنوية في الإنتاج، غير أن سنة 2020 سجلت تراجعاً في احتياطات الغاز، إذ قدرت بـ 2.3 ترليون متر مكعب، قد يعود سبب التراجع إلى نقص الاكتشافات الجديدة لمواقع الغاز الطبيعي.

أما من ناحية الإنتاج يتضح من البيانات أن إنتاج الغاز في الجزائر تراوح بين 76.6 مليار متر مكعب و 93.8 مليار متر مكعب خلال السنوات 1998 إلى 2019، وهو ما يعطي صورة حول التقلبات البسيطة التي شهدتها إنتاج الغاز في الجزائر، غير أنه بشكل عام بقي مستقر في مستويات مرتفعة، وفي هذا السياق عملت سوناطراك على تزويد السوق الأوروبي والافريقي من خلال خطوط الأنابيب (أنبوب "ترانسمد" طوله 2485 كلم يمتد من حقل حاسي الرمل عبر تونس ثم صقلية إلى إيطاليا ثم سلوفينيا)، (أنبوب "ميدغاز" طوله 760 كم من الجزائر إلى أليريا مروراً بالبحر الأبيض المتوسط)، (أنبوب "المغرب العربي -أوربا" طوله 1620 كم من الجزائر مروراً بالمغرب إلى إسبانيا)، بالإضافة إلى مشروع (أنبوب "غالسي" طوله 1470 كم من الجزائر إلى شمال إيطاليا مروراً بجزيرة سردينيا عبر البحر الأبيض المتوسط) ومشروع نقل الغاز للصحراء طوله 4400 كم من نيجيريا مروراً بالنيجر إلى حاسي الرمل، ومن المهم أن نلاحظ انخفاض إنتاج الغاز في الجزائر سنة 2020 إلى 81.5 مليار متر مكعب، وهو يعود جزئياً لتأثير جائحة كوفيد-19 على الطلب العالمي على الغاز، مما أدى إلى تقليص الإنتاج في العديد من الدول المنتجة للغاز.

المبحث الثاني: العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط.

على مر من العقود شهدت أسواق النفط تحولات جعلت منها واحدة من أهم الأسواق العالمية، والتي يتحدد فيها سعر النفط بعدد من العوامل تؤثر على التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط، وقد عاش العالم صدمات نفطية عديدة خلال تدرج تاريخي طويل مما أدى إلى إحداث تأثيرات عميقة على دول العالم.

المطلب الأول: هيكل أسواق النفط.

مفهوم سوق النفط مشابه لغيره من الأسواق، لكن ما يميزه هو طبيعة المورد الحيوي الذي يتداول فيه والذي يساهم بوره في اقتصاديات دول العالم، حيث يسعر النفط في هذا السوق بناء على مجموعة من العوامل.

أولاً: سوق النفط وتصنيفاته

أ. تعريف سوق النفط: هي السوق التي يكون فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يتم تنظيم هذا السوق على أساس قوانين العرض والطلب، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية التي تؤثر عليه، كما يتأثر كذلك بالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية¹.

قد يكون سوق النفط مركزاً جغرافياً محدداً، يتم فيه إجراء صفقات تجارية في أماكن محددة، كما يمكن أن يكون أيضاً مكان افتراضي تعقد صفقاته بواسطة شبكة الإنترنت، ويتضمن ذلك عادة برامج ومنصات إلكترونية تسمح بتبادل المعلومات العروض والطلبات، وتضمن سلامة وأمان عمليات الشراء والبيع بين البائعين والمشتريين، والهدف من سوق النفط هو تيسير عمليات التداول وتوفير معلومات شاملة حول العروض والطلبات، مما يضمن تنفيذ الصفقات بشكل آمن وموثوق.

ب. أنواع أسواق النفط: نجد في الأسواق النفطية عدة أنواع تقسم وفق سوق التبادل المادي، وسوق المشتقات المرتبطة والمعتمدة على النفط نذكرها في الآتي:

¹ سكتة جبهة فرج ونعيم صباح جراح، "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي 2003-2016"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد: 35، آذار 2018، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، ص: 68.

1. **سوق المبادلات المادية:** وهي الأسواق التي يتم فيها التبادل المادي للنفط الخام بين المنتجين والمستهلكين أو بين التجار، ويتم ذلك من خلال السوق الفورية حيث يتم التعامل والتسليم على الفور، أو عن طريق العقود طويلة الأجل التي تحدد تسليم الشحنة في تاريخ لاحق وبسعر محدد مسبقا.
- **العقود طويلة الأجل:** في هذا السوق يتم تبادل الشحنات النفطية في تاريخ لاحق (في غضون ثلاثة أو ستة أشهر) بسعر محدد مسبقا، يستخدم البائعون هذا السوق لبيع إنتاجهم المستقبلي، بينما يستخدمه المشترون لتأمين إمداداتهم، وكل ذلك بسعر معروف مسبقا¹، ومع تطور الأسواق الأخرى وتزايد مخاطر أسعار النفط، فقد هذا السوق بعض قوته مع السوق الفوري.
- **السوق الفورية:** وتسمى أيضا بالسوق الحرة أو الآنية تتم فيه المعاملات المادية مع التسليم الفوري، حيث زادت أهمية هذا السوق في السبعينيات في الوقت الذي بدأت فيه الأسواق الآجلة تفقد قوتها، وتمثل نسبة جيدة تتراوح بين 15-20% من مجموع الكميات المتبادلة للنفط دوليا.
2. **أسواق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط (براميل النفط الورقية):** ظهرت هذه المشتقات المالية لأول مرة في نوفمبر 1978 نتيجة التقلب الكبير في أسعار النفط، كان الهدف منها هو التحوط ضد تقلبات الأسعار والمضاربة في المستقبل، وتتضمن هذه المشتقات العقود الآجلة والعقود المستقبلية، الخيارات والمبادلات، كما قد تتداخل هذه الاسواق أحيانا فيما بينها، حيث تنقسم إلى أسواق داخل البورصة المنظمة مثل الأسواق المستقبلية، وأسواق خارج البورصة المنظمة (Over-The-Counter markets)².
- **الأسواق الآجلة Forward:** تعتبر السوق الآجلة آلية مالية مصممة لتوزيع الخطر بين مختلف المشاركين في السوق.
- **سوق العقود المستقبلية Futures:** تتميز سوق العقود المستقبلية بتداولها في البورصات المنظمة فقط، ومن أبرز البورصات التي تتعامل بالعقود المستقبلية للنفط بورصة نيويورك NYMEX وبورصة لندن ICE³، ويمكن تمييز سوق العقود المستقبلية عن السوق الآجلة من خلال طول الزمن، حيث لا تتجاوز ست أشهر في تلك الأخيرة، بينما تصل إلى تسع سنوات في العقود المستقبلية.

¹ Nicolas Carnot & Catherine Hagege, "Le marché pétrolier", Analyses Economiques, N: 53, la France, Novembre 2004, p: 129.

² Johannes Benigni, "The Complex World of Oil Markets and Trading", The Way Ahead magazine, Society of Petroleum Engineers, Vol 3 Issue 3, 2007, P: 15.

³ جامع عبد الله: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص: 62.

- **الخيارات Options:** تنقسم عقود الخيارات إلى خيار الشراء وخيار البيع، يمنح الأول للمشتري حق الاختيار بين الشراء من عدمه لأصل ما بسعر معين ونضير هذا الحق يدفع مبلغ مالي للبائع (سعر الخيار) المكافأة، أما الثاني يمنح الحق لمشتري حق الاختيار بين البيع من عدمه لأصل ما بسعر وتاريخ محدد مستقبلا نضير مكافأة لبائع (محرر)، تستخدم عقود الخيارات للحماية ضد التقلبات السعرية وتمكن المشتريين من تحقيق الربح من التوقعات السعرية.
- **عقود المبادلات Swaps:** هي ببساطة مبادلة للتدفقات (الوضعيات) المالية للتسوية الصفقات بدفع الفروقات السعرية وتجنب التسليم المادي للنفط، حيث تستخدم في خلق وضع مضاد بعد جني الأرباح.

ثانيا: مفهوم وأنواع سعر النفط

أ. **تعريف سعر النفط:** هو قيمة النفط الخام معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين، حيث تعد العلاقة بين سعر النفط وقيمتها غير متكافئة إذ إن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على مستوى الأسعار في سوق النفط العالمي وتتسبب في تحديد أسعاره¹، وقد كان سعر النفط في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط نتيجة لاحتكار القلة لسوق البترول، ليتحدد بعدها في الموانئ، ونتيجة للاكتشافات المتتالية للنفط وتوسع السوق النفطي بدخول العديد من الدول المنتجة تحول السعر من سعر احتكاري إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض، وعلى غرار ذلك فإن من بين العوامل المتحركة في سعر النفط، هي درجة الكثافة والاحتوى الكبريتي الموجود في خام النفط المهمة جدا، لأن القيمة الاقتصادية للنفط والعوامل التي تنعكس على التركيب الكمي والنوعي للمنتجات النفطية، تحدد جودة النفط لهذا السبب يزيد سعر برميل النفط الخفيف عن النفط الثقيل².

يتم قياس النفط عادة إما بالبرميل أو بالطن المتري، والقياس الأكثر شيوعا لإنتاج النفط هو عدد البراميل باليوم أو عدد الأطنان المتري بالسنه، ولأن البرميل هو مقياس حجم والطن مقياس وزن فلا يوجد علاقة دقيقة بينهما حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه، ولكن القاعدة أن كل 7.33 برميل تعادل طنا وأن إنتاج برميل واحد في اليوم يعادل إنتاج 49.8 طن متري بالسنه³.

¹ جعفر طالب أحمد جنديل، "السياسات الاقتصادية العالمية في تسعير النفط وانعكاساتها على التنمية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 26، حزيران 2017، جامعة واسط، ص: 03.

² بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره تحدياته، الطبعة الأولى، دار ثاراس، الطباعة والنشر، أربيل، كردستان العراق، 2006، ص: 10.

³ منهج مفتوح للتعرف على أساسيات صناعة النفط -مقدمة لصناعة النفط-، <https://www.academia.edu>، تاريخ الاطلاع: 17:48 تاريخ: 2022/08/17، ص: 38.

ب. أنواع أسعار النفط.

1. **السعر المعلن:** وهو السعر الذي يتم تحديده من قبل الشركات أو المؤسسات النفطية المالكة لسلعة النفط، وقد ظهر السعر المعلن سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما كان يتم البيع عند البئر البترولي.
2. **السعر المحقق:** ظهر هذا النوع في أواخر الخمسينيات عندما ظهرت شركات نفطية جديدة مستقلة عن الشركات الاحتكارية كانت تسعر النفط عن طريق حسومات وتسهيلات عرفت بـ "الاتفاقيات المشاركة النفطية"، وأصبحت الشركات النفطية الأخرى تسير على نفس نهج التسعير.
3. **سعر الإشارة:** ظهر هذا النوع في الستينيات من القرن الماضي، وهو عبارة عن سعر يتوسط السعر المعلن والسعر المحقق، والذي يأخذ عند احتسابه أسعار السنوات السابقة لكلا من السعيرين، حيث يهدف إلى توفير تقدير أكثر دقة لقيمة النفط.
4. **سعر التكلفة الضريبة:** وهو يشير إلى السعر الذي يتم تحديده عندما تقوم الشركات النفطية باستخراج البترول من أراضي البلدان البترولية وشراءه منها بسعر يعادل تكلفة الإنتاج مع إضافة عائدات الحكومة، المتمثل في الضريبة على الدخل، فهو يعتبر سعر يتحرك وفق بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية¹.
5. **السعر الفوري:** ظهر هذا النوع عندما بدأت الأسواق الفورية تأخذ مكانة هامة وحيز أكبر في أسواق النفط العالمية، وهو السعر الذي يتم تحديده وفق قوى العرض والطلب في الأسواق الفورية للنفط.

ثالثا: تحليل تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة 2017-2020.

شهدت أسعار النفط تحولا ملحوظا خلال الفترة من 2017 إلى 2020، هذه التحولات تظهر كيف أن تطورات متعددة تأثر على تغير أسعار النفط بالارتفاع والانخفاض، ففي عام 2018 ارتفعت أسعار النفط بعد فترة طويلة من الانخفاض منذ عام 2014، حيث وصلت إلى 74.2 دولار للبرميل، وهذا يشكل زيادة بنسبة 33.2% مقارنة بأسعار سنة 2017، استمرت الأسعار في الارتفاع بشكل سلس خلال العشرة أشهر الأولى في عام 2018 قبل أن تنخفض في الربع الأخير إلى 67.2 دولار للبرميل.

¹ حاج بن زيدان، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص: 99.

وهناك عدة أسباب تفسر تباين اتجاه الأسعار خلال هذه الفترة، منها استمرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج لدول أوبك*، وارتفاع الطلب العالمي نتيجة تراجع المخزونات النفطية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وتوقعات زيادة في العرض العالمي للنفط خاصة بعد منح الولايات المتحدة استثناء مؤقت لثمان دول باستيراد النفط الإيراني لمدة 6 أشهر، وقد استمر انخفاض الأسعار من نهاية عام 2018 حتى عام 2019، ثم ارتفعت الأسعار في الربع الثاني لعام 2019 إلى 67.9 دولار للبرميل، وما لبثت حتى انخفضت في الربع الثالث إلى 62.2 قبل أن ترتفع إلى 63.1 دولار للبرميل في الربع الأخير.

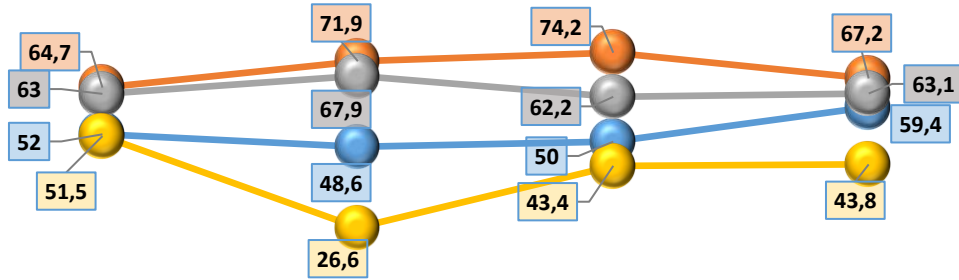
أما في عام 2020 فقد شهدت أسواق النفط تأثراً كبيراً جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث انخفضت أسعار النفط بشكل حاد خلال تلك الفترة، وانخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى 26.6 دولار للبرميل في الربع الثاني وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2003، غير أنه تحسن في النصف الباقي من السنة حيث وصل إلى 43.8 دولار/ب، وتعود أهم الأسباب المؤدية إلى تراجع أسعار النفط هو تراجع الطلب العالمي على النفط وسط تخمة من المعروض النفطي، بسبب اجراءات الوقائية الصحية التي فرضتها دول العالم نتيجة انتشار الفيروس، تدخلت دول أوبك+ بعدة اجتماعات خلال عام 2020¹، بهدف تقليل الإنتاج لتعزيز استقرار الأسعار وتحقيق توازن العرض والطلب، وهو بالفعل ما حدث، ومع توسع القاح ضد كوفيد-19، تحسنت التوقعات بشأن عودة النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما أدى إلى تراجع مخزونات النفط ومنه ارتفع الطلب العالمي على النفط، كل هذا ساهم في ارتفاع أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2020.

*أوبك+: هو اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط، تأسس هذا التحالف في عام 2016 عندما قررت منظمة أوبك التحالف مع كبرى الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لتشكيل كيان أكثر قوة، يتألف تحالف أوبك+ من 13 دولة عضوة في أوبك بالإضافة إلى 10 دول خارج أوبك (روسيا، أذربيجان، البحرين، بروناي، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، عمان، جنوب السودان، السودان)، تتحكم منظمة أوبك+ في أكثر من 50% من إمدادات النفط العالمية وحوالي 90% من احتياطي النفط المؤكد، يهدف اتفاق أوبك+ إلى تنظيم إنتاج النفط بما يتوافق مع احتياجات السوق وتحييد الأسعار بشكل فعال في السوق العالمية

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، الفصل الخامس، ص: 120-123.

الشكل رقم (2-4): تطور الأسعار الفورية لسلة أوبك بالدولار الأمريكي خلال الفترة 2017-2020.

الوحدة: دولار أمريكي/برميل



	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
2017	52	48,6	50	59,4
2018	64,7	71,9	74,2	67,2
2019	63	67,9	62,2	63,1
2020	51,5	26,6	43,4	43,8

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير الاحصائي السنوي 2019 و2020، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ص: 112.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط.

يشير مفهوم محددات أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل والظروف التي تؤثر على سعر النفط وتوجيهه نحو الارتفاع والانخفاض، تشمل هذه العوامل كلا من الطلب على النفط والعرض النفطي.

أولاً: محددات الطلب على النفط.

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبيها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية، عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة¹، بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية، ومن المهم ذكر أن الطلب على البترول ليس طلباً ذاتياً، إنما هو طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية سواء المشتقة أو المنتجات الصناعية أو الطلب على البترول كمصدر للطاقة².

¹ عبد الصمد سعودي ومسعود بن لخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانكعاساتها على سوق التشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني حول "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 11-12، نوفمبر 2014، ص: 05.

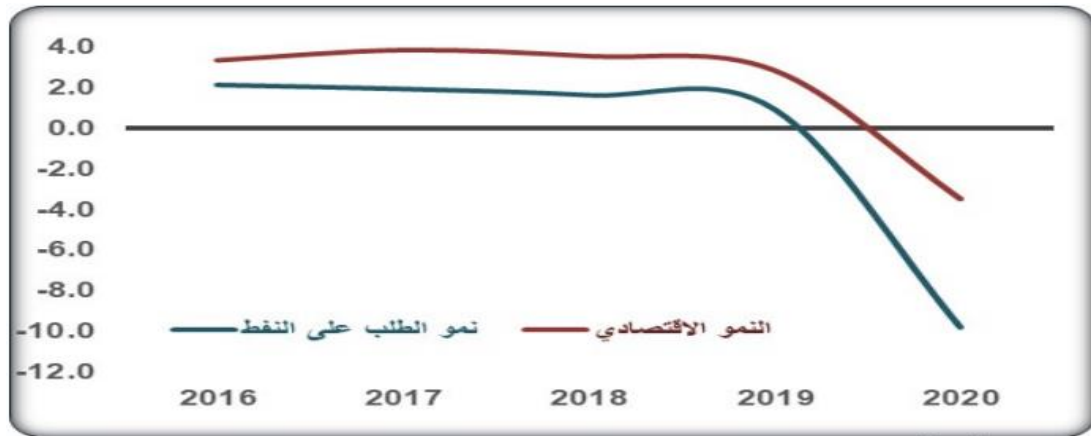
² زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

أ. العوامل المحددة للطلب على النفط: يتأثر الطلب على النفط بعدة عوامل نذكر أهمها:

1. مستوى التخزين العالمي من النفط: إن الارتفاع في مستوى مخزون النفط الخام أو المنتجات المكررة يشير إلى أن العرض يتجاوز الطلب، وعادة ما يكون لذلك تأثير سلبي على الأسعار، على العكس ما إذا تراجع مستوى التخزين سيكون له تأثير إيجابي على الأسعار بارتفاع الطلب العالمي على النفط.
2. النمو الاقتصادي: يعتبر النفط موردا ومحرك للعديد من الصناعات، حيث يعتمد النمو الاقتصادي على تقدم الاقتصاديات التي تعتمد على المشتقات النفطية، حيث أن النمو الاقتصادي يتطلب التشغيل المستمر للطاقة، وقد ظهرت العلاقة بين الطلب على النفط والنمو الاقتصادي عام 1973، حيث كانت نسبة الطلب على النفط تعادل نسبة النمو الاقتصادي بنسبة واحد في المئة، أي لكل واحد بالمئة من النمو الاقتصادي تتطلب واحد بالمئة من نمو استهلاك النفط، ومن ثم أصبح واضحا أن هناك ارتباطا وثيقا بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط، والشكل الموالي يوضح مدى ترابطهما، ففي عام 2020 شهد العالم جائحة فيروس كوفيد-19، أدى هذا الفيروس إلى تعطيل شبه تام في معظم الصناعات، مما أدى إلى تراجع الطلب بشكل حتمي وبالتالي نتج عنه انكماش اقتصادي بنسبة 3.5%.

الشكل رقم (2-5): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2016-2021.

نسبة مئوية %



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد: 47، 2020، ص: 34.

3. النمو السكاني: من بين العوامل التي تؤثر على تغير أي سعر لأي سلعة هو النمو السكاني فزيادة عدد السكان يزداد الطلب على النفط بزيادة نسبة الاستهلاك لمشتقات النفط سواء من ناحية زيادة نشاط المصانع

وتقدمها، أو من ناحية أخرى كزيادة حركة ونمو قطاع النقل، وبالتالي فإن الزيادة في عدد السكان تتطلب بطبيعة الحال زيادة الطلب على النفط.

ب. دراسة حالة الطلب العالمي على النفط وتأثيرها على سعر النفط.

1. طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**: يظهر من خلال الشكل رقم (2-6) أن طلب دول OECD على النفط كان مستقرًا خلال الفترة 2017 إلى عام 2019، في حدود 47-48 مليون ب/ي، يشير هذا إلى استقرار استهلاك النفط، ومع عام 2020 حدث انخفاض كبير في الطلب على النفط حيث تراجع إلى 42.1 مليون ب/ي، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وتقليل حركة السفر في الدول الأعضاء OECD، تأثرت دول أمريكا الشمالية وأوروبا بشكل كبير، حيث انخفض الطلب على النفط في هاتين المنطقتين بواقع 2.9 و 2 مليون ب/ي ليصل إلى 22.6 و 12.4 مليون ب/ي على التوالي خلال عام 2020، كما انخفض طلب دول آسيا والمحيط الهادئ بواقع 0.7 مليون ب/ي ليصل إلى 7.1 مليون ب/ي¹، هذا التراجع في الطلب على النفط جاء نتيجة الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومات لمكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد، أدت إلى تقييد السفر وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع حاد في الطلب على النفط.

2. طلب دول الغير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**: نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-6) أن طلب النفط من الدول خارج منظمة OECD كان في ارتفاع مستمر من عام 2017 إلى عام 2019 حيث ارتفع من 50.4 مليون ب/ي إلى 52.7 مليون ب/ي، إذ يعد طلب الدول الغير أعضاء في منظمة OECD المحرك الرئيسي للطلب على النفط، أين ساهم بنحو ثلثي الزيادة الإجمالية في عام 2019، وكان للطلب الصيني دور كبير في زيادة الطلب الكلي للنفط، حيث بلغت نسبة الزيادة من إجمالي الطلب الآسيوي حوال 67% إي بمعدل 13.9 مليون ب/ي، أما بالنسبة للشرق الأوسط وإفريقيا فقد بلغت حوالي 12.9 مليون ب/ي.

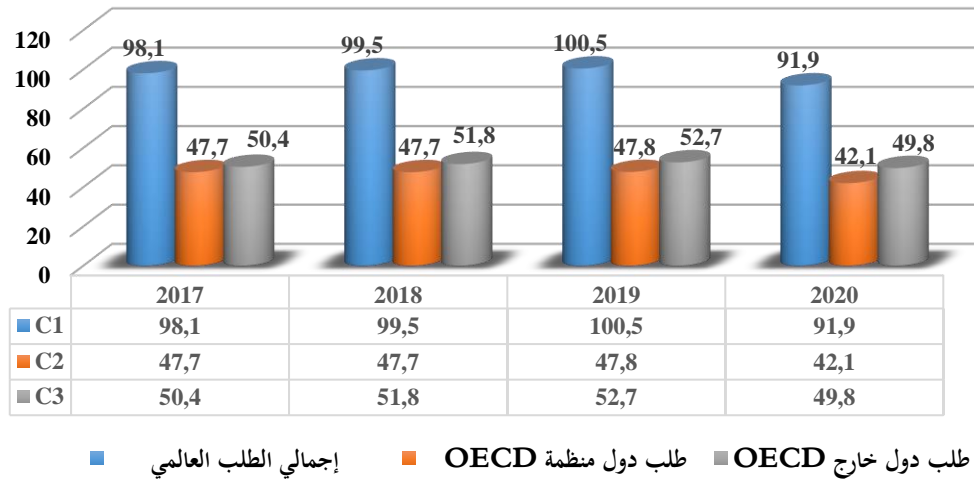
في عام 2020 تأثر الطلب النفطي بشكل كبير بالأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كورونا، حيث شهد الطلب العالمي تراجعًا بلغ 48.8 مليون ب/ي، بعد انخفاض طلب منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بنحو مليون ب/ي، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع طلب دول أعضاء أوابك، كما تراجع طلب الدول الآسيوية التي تعد الداعم الأكبر في تراجع الطلب بالنسبة للدول خارج OECD، غير أن الطلب الصيني ارتفع بمقدار 0.4 مليون ب/ي، ويلاحظ أن هذا الارتفاع يعزى إلى نشاط منشآت تكرير النفط المستورد، والتي استفادت من تواجد النفط

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد: 47، 2020، ص: 40.

بأسعار منخفضة، حيث سارعت الصين لاغتنام الفرصة وشراء الوقود بكميات قياسية، فعلى الرغم من تأثر أسواق النفط بشكل كبير بتداعيات جائحة كورونا، غير أن الطلب الصيني ساهم في تعافي بعض الأسواق واستعادة توازنها إلى حد ما.

الشكل رقم (2-6): تطور الطلب العالمي على النفط في الفترة 2017-2020.

الوحدة: مليون برميل في اليوم.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Oil Market Report, IED, 14 december 2021, and 12 may 2022.

ثانيا: محددات العرض النفط.

يعرف على أنه "الكمية المنتجة من مادة مهما كانت خامة أو مكررة المتاحة في السوق الدولية أو ما يمكن توفيره بسعر معين ومحدد من خلال قانون العرض والطلب في فترة زمنية معينة، وذلك بغرض تلبية حاجيات المستهلكين"¹

أ. العوامل المحددة لعرض النفط: يتم تحديد العرض النفطي من قبل المنتجين، وفقا لعدة عوامل:

1. **حجم الطلب على النفط:** يعد حجم الطلب على النفط أحد أهم محددات العرض النفطي، حيث يشكل الطلب دورا أساسيا في زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق، بينما يؤدي نقص الطلب إلى خفض الطاقة الإنتاجية لتجنب حدوث عدم التوازن بين الطلب والعرض، الذي قد يتسبب في فجوة تضخمية أو انكماشية وبالتالي تظهر

¹ شاوي حنان، قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور دراسة حالة (الجزائر والسعودية، المغرب وتونس) خلال الفترة 1980-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022-2023، ص: 41.

على الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض. يعد الشكل الموالم توضيح لمدى تباين توازن العرض والطلب بسبب جائحة كورونا، على مدار عام 2020 المقسمة إلى 3 مراحل.

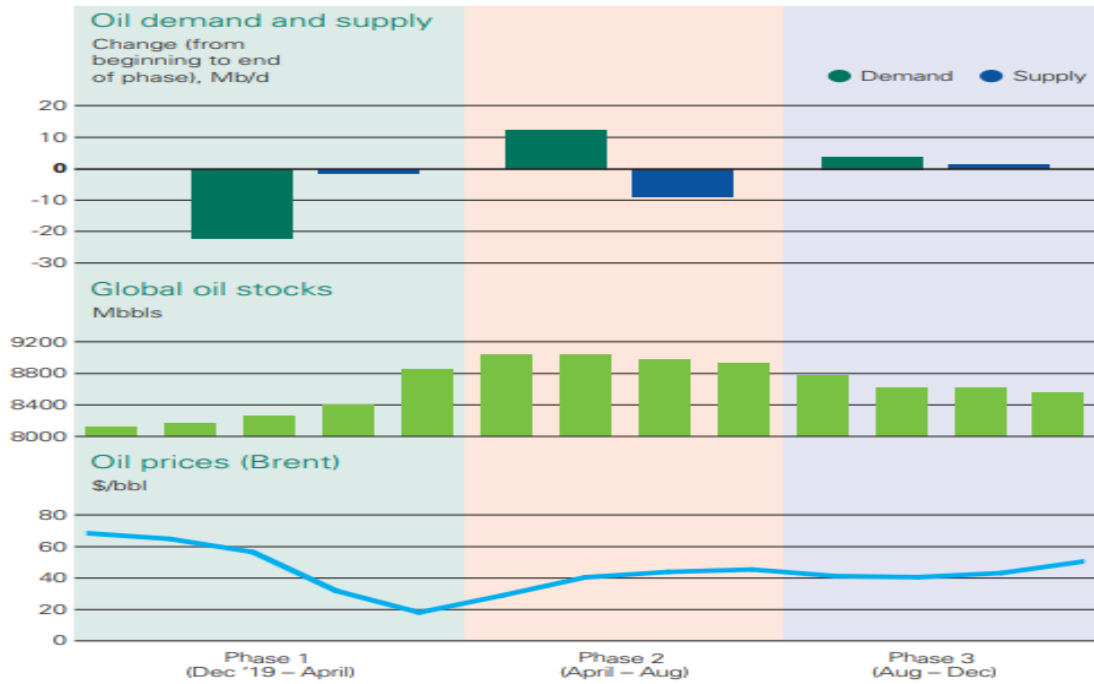
تغطي المرحلة الأولى والتي بدأت من ديسمبر 2019 إلى أبريل 2020 بداية الوباء، حيث اضطرت الدول إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة انتشار الفيروس، كفرض إجراءات الحجر الصحي، هذه الإجراءات أدت إلى توقف النشاط الاقتصادي، حيث تراكم المخزون النفطي بشكل غير مسبوق وارتفع بـ 750 مليون برميل خلال أربعة أشهر، كان لهذا التراكم أثرا كبيرا على الطلب النفطي حيث انخفض إلى -20 مليون ب/ي، والتي تبعها تراجع الأسعار، ووصل سعر نفط برنت إلى 20 دولار/ب، اضطرت على إثرها دول أوبك لخفض متوسط إنتاجها بمقدار 3.5 مليون برميل في اليوم وكان لدول خارج أوبك خفض مماثل بلغ 0.6 مليون ب/ي.

في المرحلة الثانية من أبريل إلى أوت، انخفض الإنتاج بمقدار 9.7 مليون ب/ي، وفقا للاتفاق الذي توصلت إليه دول OPEC+، مما أدى إلى تراجع العرض إلى مستويات قياسية، فيما قابله تعافي الطلب على النفط، على الرغم من تراكم مخزونات النفط على مستويات مرتفعة، كل هذا ساهما في تحسن مستوى الأسعار.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة شهدت انتشار الموجة الثانية من كوفيد-19، وهذا أثر بشكل سلبي على تعافي الطلب على النفط، حيث كان التعافي وليد التفاؤل بشأن انتعاش الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية¹ لما آلت إليه الحالة الصحية بعد تعميم اللقاح، وتخفيف إجراءات الحجر الصحي، غير أن عدم امتثال أوبك+ لزيادة إنتاج النفط لمواكبة الطلب أدى إلى تراجع المخزون النفطي ونتيجة ذلك ارتفعت أسعار النفط 50 دولار للبرميل.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، 2021، ص: 112.

الشكل رقم (2-7): الطلب العالمي على النفط وتغيرات عرض ومخزون النفط لسنة 2020.



Source: Statistical Review of World Energy 2021, p :6.

2. **الاستثمارات:** تشير البيانات الصادرة عن "هيوز بيكر Hughes Baker" أن عدد الحفارات على مستوى العالم تتبع بشكل متلائم حركة أسعار النفط خلال السبعينيات، حيث انخفض عدد الحفارات في العالم منذ النصف الثاني في عقد الثمانينيات مع هبوط أسعار النفط إلى مستواها الأدنى، وظل هذا العدد منخفضا خلال عقد التسعينيات، حيث بلغ أدنى مستوى له على الإطلاق عام 1999 عندما وصل عدد الحفريات في العالم إلى 1457¹، تلك البيانات تشير بوضوح إلى أن الاستثمارات في مجال إنتاج النفط مؤخرا أصبحت تعتمد على مدى أهمية النفط ومكانته ضمن حيز الطاقة العالمية

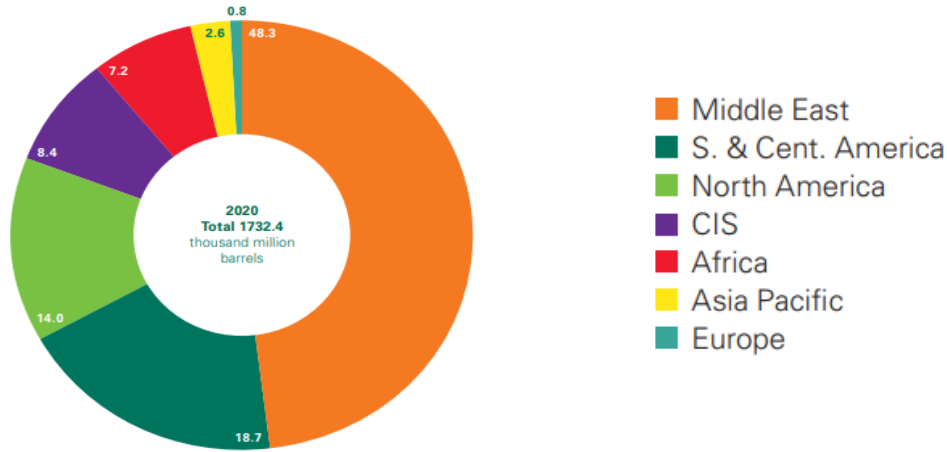
3. **حجم احتياط النفط:** للاحتياطيات النفطية دور فعال في توجيه أسعار النفط، حيث يتم تقدير حجم الاحتياطيات بواسطة الجيولوجيين الذين يقومون برفع أو بتخفيض تقدير حجم الاحتياط، فعندما يتم تقدير الكميات بنسبة أكبر، يزيد إمداد العرض وتنخفض أسعار النفط الخام، والعكس صحيح عندما يتم تقدير الاحتياطيات بنسبة أقل.

يوضح الشكل الموالي توزيع الاحتياطيات النفطية حول العالم، بوحدة ألف برميل عام 2020، حيث دول الشرق الأوسط تصدر القائمة بنسبة 48.3% من الاحتياطيات العالمية، تليها أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة

¹ صالح تومي ورضواني جمعة، "دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)"، مجلة الباحث، العدد: 16، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص: 63.

18.7%، ثم أمريكا الشمالية بنسبة 14%، وبعدها رابطة الدول المستقلة بنسبة 8.4% ثم افريقيا بنسبة 7.2%، بعدها آسيا الشعبية 2.6%، بينما تأتي أوروبا في نهاية القائمة بنسبة 0.8% ألف مليون برميل من احتياطات النفط.

الشكل رقم (2-8): توزيع الاحتياطات المؤكدة بالنسبة المئوية في العالم سنة 2020.



Source: Statistical Review of World Energy 2021.

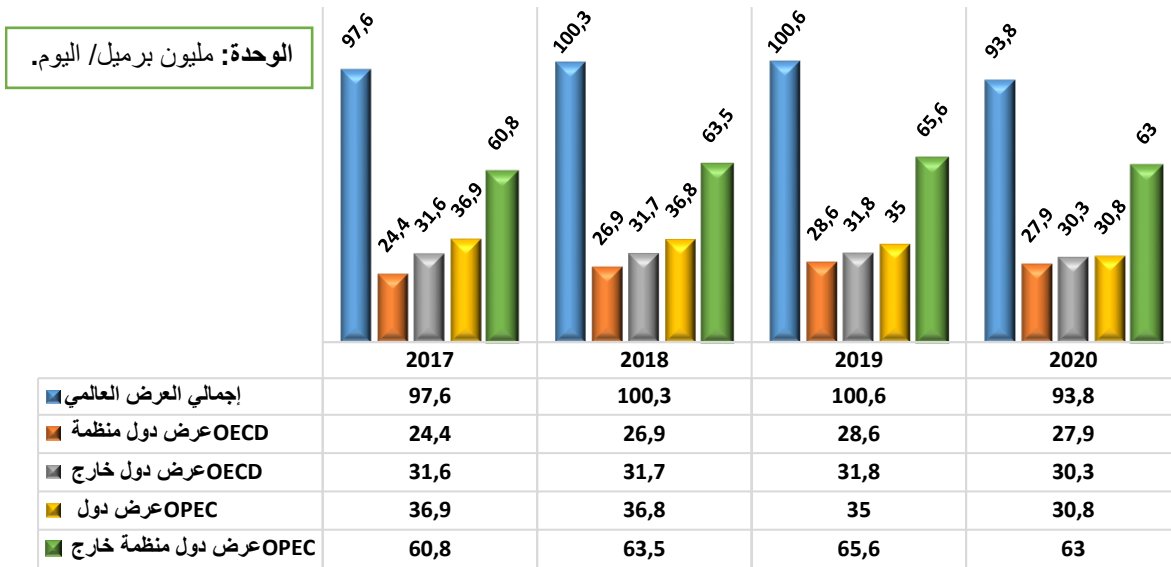
4. **السياسات الحكومية:** إن النفط والسياسة عنصران مرتبطان يؤثران في بعضهما البعض، حيث يمكن استخدام النفط كوسيلة للتأثير على السياسات الحكومية، في المقابل يمكن استخدام السياسة للتأثير على أسعار النفط، هذه التأثيرات يمكن أن تكون مقصودة أو محض صدفة.

وعلى سبيل المثال خلال فترة الربيع العربي التي اندلعت من عام 2011 إلى 2014، تأثرت أسعار النفط بشكل كبير، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات تجاوزت 100 دولار للبرميل بسبب انخفاض الإنتاج في العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى ذلك الدول الصناعية الكبرى التي تمثل نصف استهلاك النفط العالمي وهي أعضاء في المنظمة الدولية للطاقة، تلعب دورا أساسيا في التأثير على أسعار النفط من خلال تحفيز الدول على زيادة إنتاج النفط أو تخفيضه، وكذلك الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة مثل استخراج النفط الصخري، ومشروعات الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقة المتجدد البديلة، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النفطي وتراجع الأسعار أخيرا¹.

¹ خطاب عمران صالح واسحق يوسف حمدان، "تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 01، العدد: 37، 2017، جامعة تكريت، العراق، ص: 69.

ب. دراسة حالة العرض العالمي للنفط: يتأثر العرض العالمي للنفط كما أشرنا سابقا بعوامل عدة من أهمها الطلب على النفط، حيث يعد العرض استجابة للمتطلبات السوق النفطية، كما يتأثر العرض النفطي بنسبة الاحتياط منه وتكاليف الاستثمار فيه والسياسات الدولية وغيرها من العوامل الأخرى، أضف لذلك القرارات التي تصدرها المنظمات الدولية في تحديد حجم الإنتاج والعرض.

الشكل رقم (2-9): تطور العرض العالمي على النفط للفترة 2017-2020.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على Oil Market Report, IED, 14 december 2021, and 12 may 2022.

1. عرض النفط من دول أوبك: من خلال الشكل رقم (2-9) نلاحظ أن حجم العرض النفطي لدول أوبك في تراجع مستمر من عام 2017 إلى 2020، حيث شهدت منظمة أوبك تحديا كبير فيما يتعلق بإنتاج النفط وإدارة العرض النفطي، في عام 2017 تم التوصل إلى اتفاق لدول أوبك+ لتقليل إنتاج النفط بهدف زيادة الأسعار وتوازن السوق، بعد صدمة النفط لعام 2014، تم تمديد هذا الاتفاق إلى غاية 2018 حيث استقرت الإمدادات عند نفس المستوى تقريبا بنحو 36.8 مليون ب/ي، أما في عام 2019 تراجعت حصة أوبك من العرض النفطي إلى 35 مليون ب/ي، تزامنا مع تطبيق قرار خفض الإنتاج لدول أوبك وخارج أوبك، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي أدت إلى تعليق الإنتاج.

ومع وباء كوفيد-19 الذي انتشر في 2020 شهدت أسواق النفط تقلبات كبيرة، تراجع على إثرها الطلب على النفط بشكل حاد بسبب إجراءات الحجر الصحي وتقييدات السفر، هذا الوضع جعل من الضروري على

دول أوبك أن تتكيف بسرعة مع هذه التغيرات من خلال تعديل حجم الإنتاج، وكان ذلك واضحا عندما تراجع حجم العرض النفطي لدول أوبك إلى 30.8 مليون ب/ي.

2. عرض النفط من دول خارج أوبك: شهد عرض النفط لدول خارج منظمة أوبك تطورا ملحوظا خلال الفترة 2017 إلى 2019 حيث زاد المعروض النفطي من هذه الدول بشكل مستمر وانتقل من 60.8 مليون ب/ي إلى 65.6 مليون ب/ي، على الرغم من التزام دول أوبك+ بخفض الإنتاج عام 2019، إلا أن المعروض النفطي ارتفع بشكل رئيسي بفضل زيادة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت 18.4 مليون ب/ي. في عام 2020 انخفض العرض النفطي وكان مصدر الجزء الأعظم من ذلك التراجع هو الانخفاض في الإمدادات النفطية من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الذي شكل نسبة 92% من إجمالي التراجع للإمدادات النفطية لدول خارج منظمة أوبك¹، جاء هذا التراجع نتيجة امتثالهم لقرار خفض الإنتاج بسبب انخفاض الطلب على إثر جائحة كوفيد-19، كما ساهمت الأعاصير القوية الموسمية في تعطيل منشآت الإنتاج والتكرير في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى تراجع الإمدادات النفطية.

3. عرض النفط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²: شهدت دول منظمة OECD زيادة في المعروض النفطي من عام 2017 إلى عام 2019 حيث انتقل العرض النفطي من 24.4 مليون ب/ي إلى 28.6 مليون ب/ي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المساهم الرئيسي في هذه الزيادة، كما شهدت دول آسيا والمحيط الهادئ زيادة في عرض النفط بالمقابل، تقلص عرض النفط في أوروبا بمقدار 0.13 مليون ب/ي، أما بالنسبة عام 2020 فقد انخفض عرض النفط إلى حوالي 27.9 مليون ب/ي نتيجة انهيار الطلب والأسعار بسبب جائحة كوفيد-19، إذ إن الأمريكيتين شهدتا أكبر انخفاض في منظمة التعاون الاقتصادي بمقدار 1.06 مليون ب/ي، يمكن أن يعزى هذا التراجع إلى استمرار إغلاق آبار إنتاج النفط بسبب كورونا.

4. عرض النفط لدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³: شهدت دول خارج منظمة OECD تغيرات ملحوظة في زيادة المعروض النفطي خلال الفترة من 2017 إلى 2019، حيث ارتفع من 31.6 مليون ب/ي إلى 31.8 مليون ب/ي هذا الارتفاع كان نتيجة زيادة المعروض النفطي في دول أفريقيا خاصة غانا، وكذا أمريكا اللاتينية، في المقابل شهدت دول آسيا انكماشاً في المعروض النفطي، في حين ضل المعروض الصيني ثابتاً

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

² Organization of Petroleum Exporting Countries, **Annual Report**, 2018, 2019, 2020.

³ OPEC, **Op_Cit**.

عند مستوى 3.97 مليون ب/ي، هذا بالنسبة إلى عام 2018 أما عام 2019 كانت الزيادة مدعومة من أمريكا اللاتينية والصين في حين انخفض، وظل المعروض ثابتا في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا.

أما عام 2020 فقد عرفت عرض النفط انخفاضا بلغ 30.3 مليون ب/ي بسبب عمليات الإغلاق تنفيذ قواعد الحجر الصحي بسبب جائحة كوفيد-19، تأثر إنتاج النفط بشكل كبير في الهند بانخفاض قدره 0.06 مليون ب/ي، وكذلك ماليزيا وتايلاند وفيتنام وأمريكا اللاتينية، وبالنسبة للشرق الأوسط وأفريقيا، انخفض الإنتاج على التوالي بقدر 0.03 و 0.08 مليون ب/ي.

المطلب الثالث: المسار التاريخي للصدمات النفطية.

عرفت أسعار النفط منذ بداية السبعينيات إلى غاية وقتنا الحالي العديد من التغيرات القياسية، هذه التغيرات التي تسمى بالطفرات والصدمات النفطية، المتمثلة في التغيرات الحادة وغير المتوقعة لأسعار النفط سواء بالارتفاع القياسي أو الانخفاض الحاد، تلك التغيرات شكل تحديا كبيرا لدى الدول المنتجة والمستوردة للنفط على حد سواء.

أولا: مفهوم الصدمات النفطية.

هي الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار ويستمر لفترة زمنية معينة¹، وتشير الصدمة البترولية (العكسية) إلى الانخفاض المستمر لأسعار النفط²، حيث تحدث الصدمة النفطية نتيجة لعوامل تؤثر في محددات العرض أو الطلب أو كليهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة، أو بعوامل خارجية كحركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيوسياسية³.

ثانيا: تاريخ الصدمات النفطية.

أ. صدمة 1973-1974 (الأولى): كانت صدمة النفط في سنة 1973 و 1974 حدثا ملحوظا للغاية هز العديد من الأسواق بشكل كبير، بدأت الصدمة حينما أعلن الأعضاء العرب في منظمة OPEC عن وقف

¹ زرمان محمد وغردي محمد، "السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و 2020"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد: 15، العدد: 01، 2021، جامعة يحي فارس، المدية ص: 227.

² بوغيشاوي مورا وغازي عماد، "الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة تحليلية للفترة 2000-2020)"، مجلة الإبداع، المجلد: 11، العدد: 02، 2021، جامعة البليدة، ص: 133.

³ خوميحة فتيحة، "أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة البويرة، 2018، ص: 44.

إمداد النفط إلى الدول التي دعمت إسرائيل في الصراع المعارض لها لسوريا ولمصر وبالتحديد للولايات المتحدة وحلفاءها في أوروبا الغربية¹، تسبب الحظر في ارتفاع حاد في أسعار النفط، كان له تأثير مضاعف في الاقتصاد العالمي، كانت أسباب أزمة النفط عام 1973 معقدة ومتعددة الأوجه، نذكر أهمها:

- ✓ تنامي القوة السياسية لأوبك في أوائل السبعينيات، حيث كانت أوبك لا تزال منظمة جديدة نسبياً، لكنها بدأت بالفعل في ممارسة تأثيرها على أسواق النفط العالمية، حيث رفعت أسعار النفط بشكل حاد وأعلنت عن حظر تصدير النفط إلى الدول المعتدية على الدول العربية في حرب أكتوبر، ارتفع بعدها سعر النفط إلى نسبة تفوق 300% في غضون بضعة أشهر، كانت هاته القرارات نقطة تحول رئيسية في تاريخ أوبك؛
- ✓ اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في تاريخ 16 أكتوبر 1973، حيث أصدرت منظمة OAPEC قرار بحظر كامل على الولايات المتحدة وهولندا والبرتغال وجنوب أفريقيا التي ساندت إسرائيل ودعمتها عسكرياً، بالإضافة إلى ذلك قرار خفض إنتاج النفط الخام العربي بنسبة 5% شهرياً، إلى غاية أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وتم رفع سعر البرميل إلى 70%، كما تم تحديد أدنى سعر للبرميل بـ 11.65 دولار لوضع حد للأسعار المنخفضة في مطلع عام 1974؛
- ✓ انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في عام 1971 واستمر هذا الانخفاض حتى عام 1973 نتيجة تخلي الولايات المتحدة عن تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، مقارنة بالعملات الأخرى، جعل هذا الأمر أكثر تكلفة على دول أوبك لبيع نفطها بالدولار²؛
- ✓ قيام العديد من الدول العربية بتأمين النفط، كالجزائر وليبيا والعراق وبالتالي التحكم الكامل في الإنتاج وتسعير النفط.

كان من تداعيات صدمة النفط 1973، تضاعف سعر النفط في أعقاب الحظر، مما أدى إلى الدخول في فترة الركود التضخمي، كما ساهمت الصدمة في تحول القوة الاقتصادية العالمية حيث اكتسبت دول أوبك حصة أكبر من ثروة العالم.

ب. **صدمة 1979-1980 (الثانية):** جاءت هذه الصدمة نتيجة عمليات الشراء الضخمة للنفط التي قامت بها الدول الغربية بسبب سياسة المتبعة في بناء المخازن وشراء الكميات الاحترازية خوفاً من انقطاع الامدادات

¹ Taoufik Rajhi et autres, "Impact des chocs pétroliers sur les économies africaines: une enquête empirique", African Development Bank, 2006, P: 15.

² مصعب عبد العالي ثامر حسين، "تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص: 37.

النفطية، على اثر تداعيات سقوط "الشاه محمد رضا بهلوي" في إيران حيث هزت الاحتجاجات قطاع النفط الإيراني، وما زاد في تأزم الصدمة، الحرب الإيرانية العراقية التي بدأت في عام 1980 واستمرت لثمان سنوات، أدت هذه الحرب إلى زيادة الاضطرابات في انتاج النفط في الشرق الأوسط، التي نتج عنها تراجع الامدادات النفطية بقدر 4 مليون برميل في اليوم، وارتفاع الأسعار الفورية إلى 42 دولار للبرميل، سادت المخاوف من أنها مجرد الخطوة الأولى، وسيتبعها إخراج النفط العراقي من السوق، وانحيار الصناعة النفطية في الشرق الأوسط، قادت الصدمة إلى اندفاع شركات النفط نحو موجة من الشراء المحموم واستئجار ناقلات النفط العملاقة لاستخدامها خزانات نفط عملاقة¹، تسببت هذه الصدمة في عجز دول أوبك في سد الفجوة من العرض النفطي وفشلها في التوصل إلى سعر موحد، حيث تم تحديد أدنى سعر للنفط بـ 18 دولار للبرميل وأقصى سعر بـ 23.5 دولار للبرميل، كما تسببت هذه الصدمة في تفاقم التضخم وارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول.

ج. **الصدمة النفطية 1985-1986** (الثالثة): والتي أصبحت معروفة أيضا باسم تحمة النفط في عام 1986، كانت فترة انخفاض حاد في أسعار النفط التي بدأت في عام 1985 واستمرت حتى عام 1986، حيث هبط سعر برميل النفط إلى حافة 11.57 دولار للبرميل²، نتجت هذه الصدمة عن عدة عوامل منه³:

- زيادة إنتاج النفط من قبل الدول غير الأعضاء في أوبك في أوائل الثمانينيات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج، أدى هذا إلى زيادة المعروض النفطي؛
- في عام 1985 قررت أوبك زيادة إنتاجها في محاولة لاستعادة حصتها في السوق، أدى هذا القرار إلى زيادة في المعروض العالمي من النفط؛
- ركود الصناعات الثقيلة وقطاع النقل أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مما تسبب في انخفاض الطلب على النفط؛
- بعد الصدمتين السابقتين بدأت الطاقات المتجددة تأخذ حيز في مجال المنافسة الطاقوية، مثل الطاقة النووية منذ أزمة عام 1973، والتوجه نحو تطوير مختلف مصادر الطاقة البديلة منذ عام 1975.

¹ هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص: 148.

² ماجن محمد محفوظ، "الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات، وسبل العلاج"، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص: 03.

³ Pierre Radanne, Chocs et contrechocs pétroliers (1960-2060), Annales des Mines, N°: 32, octobre, 2003, p: 35.

كانت صدمة النفط عام 1985 حدثاً كبيراً له تأثير على الاقتصاد العالمي، أدت إلى ركود اقتصادي وزيادة البطالة، حيث اضطرت الحكومات إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها مما أدى إلى زيادة الديون الحكومية، كما أدت الصدمة إلى توجه التركيز نحو تحقيق كفاءة أكبر في استهلاك الطاقة وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

د. الصدمة النفطية 1997-1998 (الرابعة): أدى الإفراط في إنتاج النفط عام 1997 وأوائل عام 1998 إلى حدوث خلل في توازن العرض والطلب النفطي، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها أين وصل سعر خام برنت 11.29 دولار للبرميل¹، وتعود الأسباب الأساسية لحدوث هذه الصدمة النفطية إلى عدة أسباب من بينها:

- الأزمة الآسيوية في عام 1997 التي أسفرت عن حدوث ركود اقتصادي في العديد من البلدان الآسيوية، نتج عنها انخفاض الطلب على النفط من قبل تلك الدول؛
- زيادة المعروض النفطي نتيجة زيادة الإنتاج النفطي من قبل الدول غير الأعضاء في أوبك، كروسيا والنرويج؛
- القرار الذي أخذه منظمة أوبك بموجب اتفاقية "جاكرتا"، القاضي بزيادة إنتاج النفط، كمحاولة لاستعادة حصتها من السوق.

نتج عن هذه الصدمة، تراجع عائدات النفط للدول المصدرة، خاصة الدول التي تعتمد على الجباية النفطية بشكل كبير في إيراداتها العامة.

هـ. الصدمة النفطية 2008-2009 (الخامسة): نشأت هذه الصدمة نتيجة تراجع الإنتاج العالمي للنفط الذي قابله زيادة الطلب العالمي عليه عام 2008، ويعود سبب انخفاض الإمدادات النفطية إلى عدة عوامل نذكر منها²:

- تدهور الحقول النفطية كبحر الشمال الذي يمثل 8% من الإنتاج العالمي عام 2001 وحقل كانتاريل في المكسيك الذي كان يعد ثاني أكبر حقل منتج في العالم؛
- التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، أدت إلى تصاعد احتمالية حدوث نزاعات عسكرية، أثارت المخاوف حول عدم استقرار الإمدادات النفطية؛
- تزايد الطلب العالمي على النفط من الدول النامية خاصة من الصين التي كانت تشهد نمواً اقتصادياً سريعاً؛

¹ Robert Mabro, "The Oil Price Crisis of 1998", Oxford Institute for Energy Studies, 1998, P: 05.

² JAMES.Hamilton, **Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08**", Brookings Papers Economic Activity, 2009, p: 226.

- تزامن الصدمة النفطية لعام 2008 مع الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد وتباطؤ الصناعات الثقيلة وبالتالي تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره.

ومن الجدير ذكره أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت صدمة النفط لعام 2008 صدمة حقيقية أو مجرد استمرار لاتجاه ارتفاع أسعار النفط الذي كان جاريا منذ عام 2004.

و. **الصدمة النفطية 2014-2015 (السادسة):** شهد النصف الثاني من عام 2014 وعام 2015 وفرة في المعروض النفطي مما أدى إلى تدهور كبير في أسعار الخام ليتكرر سيناريو انخفاض الأسعار ورفض السعودية خفض الإنتاج وارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية¹، أدى إلى تراجع سعر النفط في منتصف عام 2014 إلى 96.2 دولار لبرميل، واستمر التراجع في الأسعار ليصل سعر سلة خامات أوبك إلى 49.5 دولار للبرميل عام 2015، وتعزى أسباب هذه الصدمة لعدة عوامل منها:

- تراجع إنتاج دول أوبك بسبب احتراق خزانات النفط بميناء السدر في ليبيا، هذا التراجع عوضته زيادة إنتاج النفط الخام في العراق بعد القرار الذي أخذته أوبك في عدم تخفيض الإنتاج للحفاظ على حصتها في السوق، أدى هذا إلى زيادة المعروض النفطي؛
- زيادة إنتاج النفط الصخري خاصة مع انخفاض تكاليفه الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خاصة لدى دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، أثر هذا على تراجع استهلاك النفط.

أثرت الصدمة النفطية لعام 2014 على أسعار النفط، حيث تراجعت إلى مستويات قياسية، وكان لهذا التراجع أثر غير مسبوق على الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد على النفط في صادراتها العامة، فقد تضررت موازنتها العامة نتيجة تراجع عائداتها النفطية، حيث قامت بعض الدول باتباع سياسة إنفاقه انكماشية للتكيف مع الوضع الجديد.

ي. **الصدمة النفطية 2020 (السابعة):** شهدت أسواق النفط العالمية عام 2020 صدمة نفطية كبيرة نتيجة تداعيات جائحة فيروس كوفيد-19، أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل حاد وسط إمدادات عالية من النفط، فمنذ ظهور هذا الفيروس أواخر عام 2019 بمنطقة ووهان الصينية، تأثر السوق النفطي نتيجة الأزمة

¹ شريف مريم، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017، جمعة خميس مليانة، ص: 130.

الاقتصادية والصحية العالمية وكانت البداية بتراجع الطلب الصيني في بداية سنة 2020، وأعتبر هذا بمثابة تحذير لمرحلة جديدة من ازدياد التخمّة من المعروض النفطي في الأسواق وتراجع أسعاره وظهور صدمة نفطية جديدة¹.

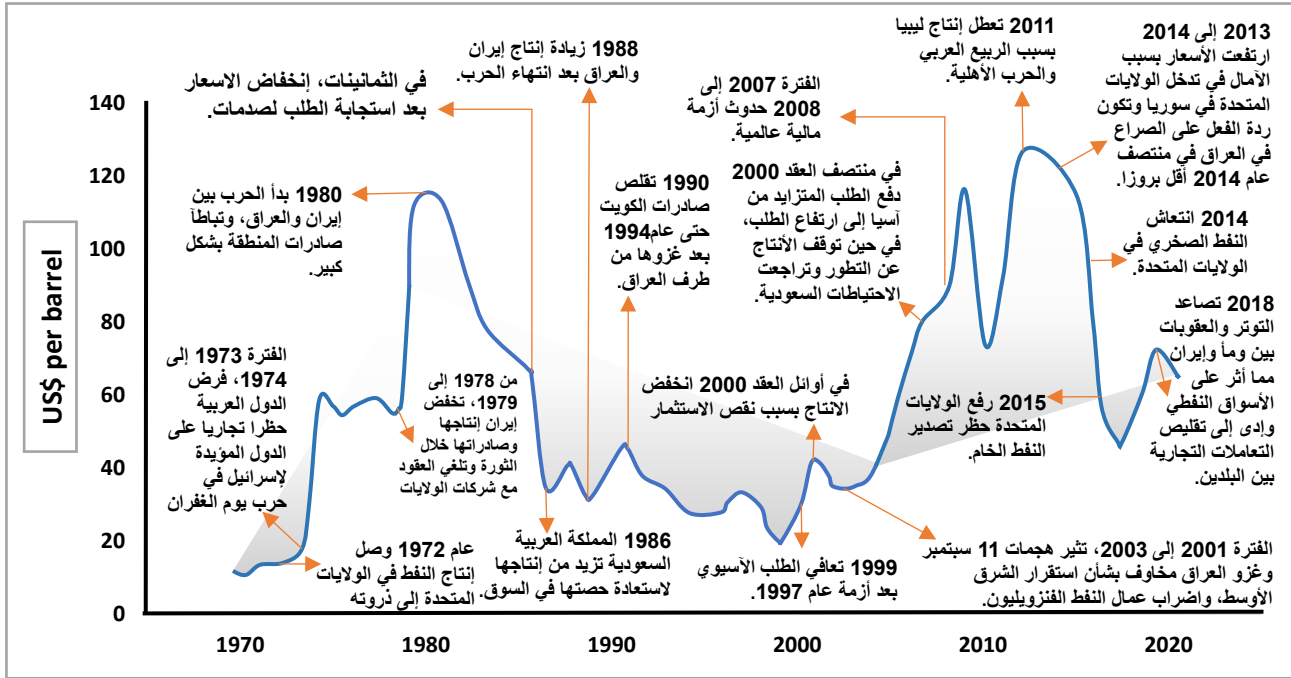
تعرضت أسعار النفط العالمية لانخفاض إلى مستويات دنيا لم تشهدها منذ 2015، إذ بلغ سعر سلة خامات أوبك 41.5 دولار للبرميل، ويعود ذلك إلى تراجع الطلب العالمي وسط الإمدادات العالية من النفط الخام، كما أن هناك عدة عوامل أسهمت في حدة هذه الصدمة النفطية، بما في ذلك فشل مفاوضات الدول أعضاء أوبك+ في مارس 2020 في التوصل إلى اتفاق لتقليص الإنتاج النفطي لمواجهة انخفاض الطلب، نتج عن ذلك تصاعد الحرب التسعيرية وزيادة المعروض النفطي.

وفي ظل اتخاذ إجراءات الإغلاق في مختلف أنحاء العالم للحد من انتشار فيروس كورونا، تراجع الطلب على النفط، وأدى إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد، تجاوزت أسعار النفط السلبية للمرة الأولى في التاريخ، فقد كانت تتم المعاملات بأسعار سالبة، وذلك بسبب تخزين الكميات الزائدة من النفط ونفاد المساحة التخزينية، حيث انهارت أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي تسليم شهر ماي 2020 بالأسواق الآجلة في العشرين من شهر أبريل 2020 إلى (-37.63) دولار للبرميل في سابقة تاريخية هي الأولى على الإطلاق من بدء عمليات البيع المستقبلية للنفط عام 1983، فالمؤشر السالب يعني اضطراب البائع إلى الدفع للمشتري للتخلص من امتلاك هذه العقود².

¹ بوعيشاوي مراد وغزالي عماد، "الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة تحليلية للفترة 2000-2020)"، مجلة الإبداع، المجلد: 11، العدد: 02، 2021، جامعة المدية، ص: 134.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص: 121.

الشكل رقم (2-10): أبرز الأحداث المسببة للصدمات النفطية طوال 50 عام.



المصدر: مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، جينيفر كونسيددين وآخرون، "دراسة النفط والمخزون العالمي: تحليل متجه الانحدار الذاتي العالمي"، 2020، ص: 04.

ثالثا: آثار الصدمات النفطية على الدول المستوردة والمنتجة للنفط.

تلقي تغيرات أسعار النفط أثرها على كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط بشكل متباين ويكون الأثر متباين نسبة إلى درجة اعتماد تلك الدول على إيرادات النفط وعلى النفط كمورد أساسي للصناعات الكبرى.

أ. آثار الصدمات النفطية على الدول المصدرة

1. يؤدي ارتفاع أسعار النفط (طفرة) إلى زيادة دخل الدولة من صادرات النفط هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة وتطوير الاقتصاد؛
2. تؤثر الصدمة النفطية العكسية على اقتصاديات وموازنات الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط، فتؤدي إلى تراجع دخل الدولة مما يؤثر على القدرة التمويلية للنفقات العامة، وتحميد البرامج التنموية، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص باعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدرة للبترول بنسبة تزيد عن الثلث في تكوين الناتج المحلي الخام¹؛

¹ عية برد الرحمان، "آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي"، مجلة معارف، العدد: 20، جامعة البويرة، ص: 435.

3. يؤدي ارتفاع أسعار النفط (الطفرة) إلى زيادة معدلات التضخم، وذلك من خلال ارتفاع تكلفة الإنتاج للشركات في مختلف القطاعات والتي تنتقل إل المستهلكين من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ب. آثار الصدمات النفطية على الدول المستوردة.

1. يؤدي انخفاض أسعار النفط (صدمة) إلى تقليل قيمة الواردات النفطية بالنسبة إلى الدول المستوردة وبالتالي تحسن وضعية موازين المدفوعات من جهة، وانخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية التي يدخل النفط في إنتاجها؛

2. يؤدي ارتفاع أسعار النفط (طفرة) إلى زيادة صادراتها من السلع الاستهلاكية والإنتاجية إلى الدول المنتجة للنفط اللازمة لبناء صرح التنمية الاقتصادية لهذه الدول وذلك بأسعار تفوق أسعار النفط؛¹

3. تفاقم قيمة الواردات نتيجة اقتناء النفط بأسعار مرتفعة، هذا قد يؤدي إلى تفاقم عجز موازين مدفوعاتها خاصة الميزان التجاري، والذي يؤثر بدوره على معدلات النمو الاقتصادي بالانخفاض، كما أن هذا الارتفاع في أسعار النفط يصاحبه زيادة كبيرة في معدلات التضخم كما تدهور شروط التبادل الدولي.²

¹ خومية فتحة، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

² شاوي حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

المبحث الثالث: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

يعد النفط بالنسبة للجزائر موردا هاما يقوم عليه الاقتصاد ككل، ويبني على أساسه هيكل الموازنة العامة، وتنبع أهمية النفط في الجزائر كونه القطاع الوحيد الممول للاقتصاد الجزائري ولا يوجد قطاعات أخرى منافسة له، فأسعار النفط التي تتحدد بناء على عدة عوامل في الأسواق العالمية، جعلت من النفط مأمنا ومهددا في نفس الوقت وهو ما يطلق عليها "بلعنة الموارد"، فتقلبات أسعار النفط بناء على هذا الارتباط الكبير، تنعكس على الاقتصاد وعلى التوازنات المالية للبلد وتترك أثارا واضحة على الأنشطة الاقتصادية والمالية للدولة.

المطلب الأول: أثر تغير سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر خلال الفترة 1998-2020.

باعتبار الجزائر بلدا ريعيا "تابع لقطاع المحروقات"، فإن تغير أسعار النفط سيشغل دورا بارزا في تحديد أوجه المتغيرات الاقتصادية، في هذا الصدد سنسلط الضوء على الأثر الذي يلقيه تغير سعر النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، والتي تشمل كلا من الناتج الداخلي الخام ومعدل التضخم ومعدل البطالة.

أولا: أثر تغير سعر النفط على الناتج الداخلي الخام.

إن هيمنة قطاع المحروقات في الجزائر على إجمالي الصادرات بنسبة تفوق 97%، تعطي لنا صورة حول مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالمداخيل المتأتية من النفط، والذي يعرف بعدم ثبات أسعاره على المدى البعيد، فدرجة الارتباط هاته جعلت أي تغير يطرأ على سعر النفط، ينعكس بطبيعة الحال على وضع الاقتصاد الجزائري، الأمر جعلهما رهينة التغيرات السعرية في الأسواق العالمية للنفط.

الجدول رقم (2-3): حصة الناتج الداخلي الخام من قطاع المحروقات بالأسعار الجارية خلال الفترة 1998-2020.

السنوات	إجمالي الناتج الداخلي الخام مليار دج		% نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام		** سعر النفط \$/b
	قطاع المحروقات	القطاعات الأخرى	قطاع المحروقات	القطاعات الأخرى	
*1998	2830,5	638,2	22,5	69,4	12,94
*1999	3238,2	890,9	27,5	65,6	17,91
*2000	4123,5	1616,3	39,2	54,5	28,5
2001	4227,1	1443,9	34,2	58,7	24,85
2002	4522,8	1477,0	32,7	59,0	25,24
2003	5247,5	1868,9	35,6	56,7	29,03
2004	6149,2	2319,8	37,7	55,0	38,66
2005	7562,0	3352,9	44,3	49,1	54,64
2006	8514,8	3882,2	45,6	48,6	65,85
2007	9366,5	4089,3	43,7	50,6	74,95
2008	11077,1	5997,6	45,0	48,8	99,97
2009	9968,0	3109,1	31,2	61,6	62,25
2010	11991,6	4180,4	34,9	58,9	80,15
2011	14636,7	5242,5	34,9	58,0	112,94
2012	16256,2	5536,4	35,8	58,3	111,04
2013	16643,8	4968,0	29,8	62,7	108,97
2014	17228,6	4657,8	27,0	65,8	100,23
2015	16712,7	3134,2	18,8	73,1	53,06
2016	17514,6	3025,6	17,3	74,8	45,01
2017	18876,2	3699,7	19,6	80,4	54,05
2018	20259,0	4547,8	22,4	70,2	71,27
2019	20500,3	3911,0	19,5	72,6	64,49
2020	18477,0	2575,1	13,9	78,0	43,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الربع سنوية، أرقام مختلفة لشهر ديسمبر من كل سنة، 2008-2022، ص: 26.

- ** بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، الجدول 17/1، ص: 117.

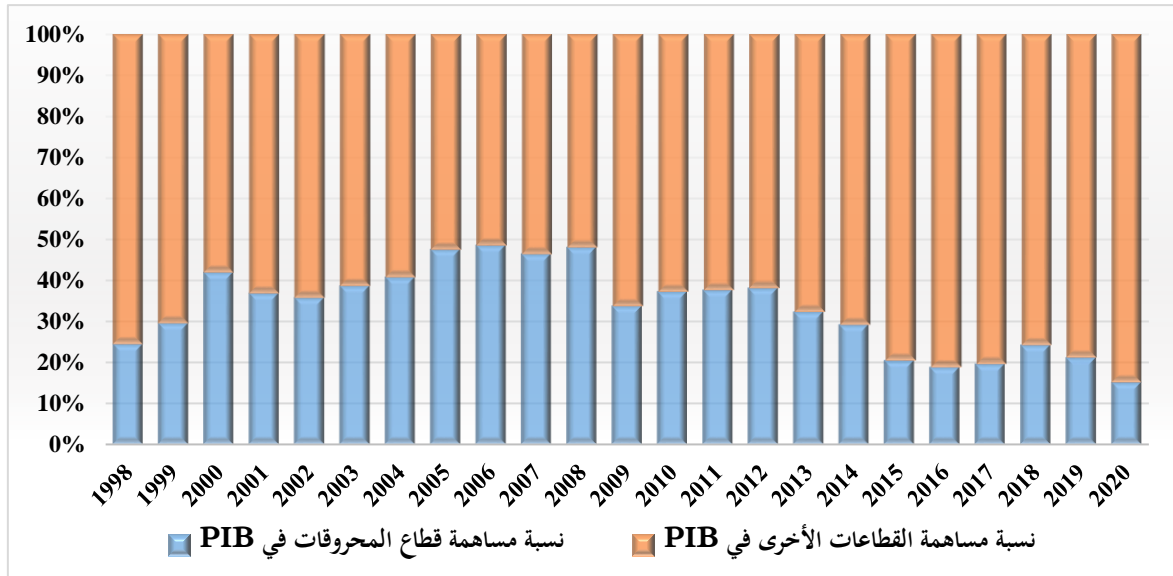
-** Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le site , rétrospective, **Monnaie et crédit**, Tab :2 p : 293-295.

-(*) BANK OF ALGERIA, Rapport 2002, Evolution Economique et Monetaire En Algerie, Annexe, tab: 02

أ. تحليل تطور مكونات الناتج الداخلي الخام في الجزائر.

يسهم قطاع المحروقات بالجزائر في تشكيل الاقتصاد الوطني، إذ يعد هذا القطاع مصدرا رئيسيا في إجمالي الصادرات، وكذا في الإيرادات الحكومة، ومع ذلك فهو يعد أيضا مصدر ضعف وتهديد للاقتصاد بسبب إسهاماته الكبيرة في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (2-11): نسبة مساهمة قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3).

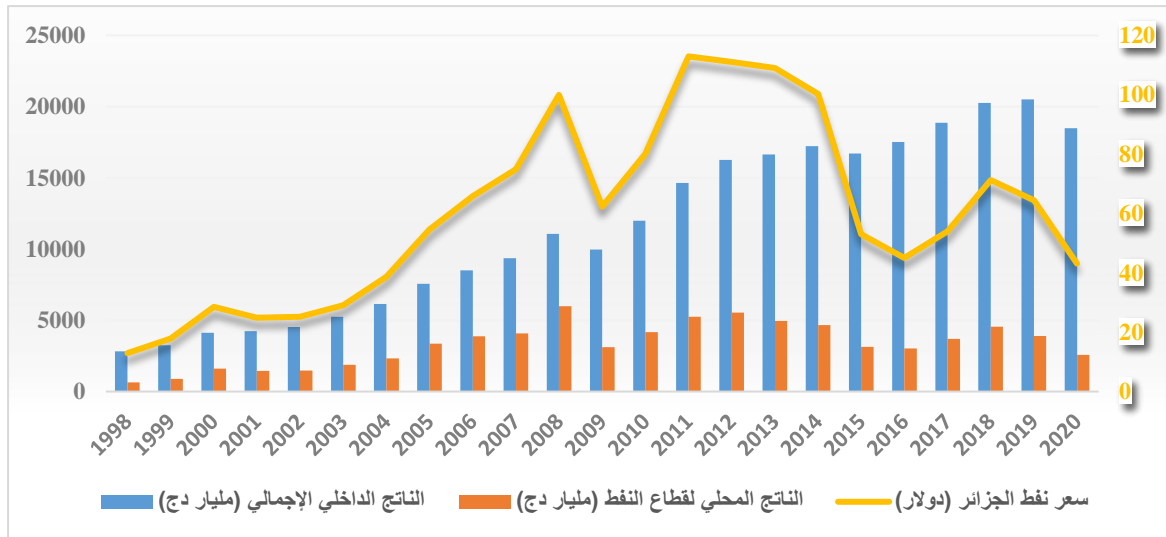
من القراءة الأولية لبيانات الجدول أعلاه نجد أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام كانت في تزايد مستمر على مدار السنوات التسع الأولى، حيث ارتفعت نسبة المساهمة من 22.5 % في الناتج الداخلي الخام عام 1998 إلى 45.6 % عام 2006، أما في النصف الثاني من فترة الدراسة فقد كانت إسهامات قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في تديني مستمر نتيجة تراجع حجم الإنتاج النفطي بعد تراجع أسعار النفط خاصة في فترات الصدمات النفطية مثل عام 2009 و 2014 حتى أنها بلغت 13,9 % عام 2020 وهي أدنى نسبة على مدار فترة الدراسة، علاوة على ذلك بدأت مساهمة القطاعات خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام ترتفع ابتداء من عام 2009 جاء ذلك نتيجة للجهود المبذولة من الحكومة في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحفيز النشاط الاستثماري من خلال تخصيص مبالغ ضخمة لبرامج الإنعاش الاقتصادي، فعلى الرغم من مختلف

الإصلاحات التي مست مختلف القطاعات الأخرى وتراجع مساهمة قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يشغل مكانة هامة ومحركا أساسيا في الاقتصاد.

ب. تطور الناتج الداخلي الخام على ضوء تغير سعر النفط.

من خلال الجدول رقم (2-3)، يتضح أن هناك شبه تكامل واتجاه واحد بين تطورات الناتج الداخلي الخام وأسعار النفط، نجد على سبيل المثال الناتج الداخلي الخام الإجمالي 11077,1 مليار دج عام 2008 مع بلوغ الناتج الداخلي لقطاع النفط 5997,6 مليار دج، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى حوالي 99 دولار للبرميل، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في إجمالي الناتج الداخلي الخام إلى 45%، هاته الفترة توضح لنا الارتباط الوثيق بين الناتج الداخلي الإجمالي وقطاع النفط، وتؤكد مدى رعية الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (2-12): تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر على إثر تغير سعر النفط 1998-2020.



المصدر: من اعدادا الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-3).

أما عام 2009 نتيجة لازمة المالية العالمية التي كانت سببا في الركود الاقتصادي وأدت إلى تراجع أسعار النفط إلى 62,25 دولار الأمر الذي نتج عنه تراجع نسبة مساهمته النفط في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 31,2% سحب معه حجم الناتج الإجمالي إلى 9968 مليار دج، وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط وزيادة الناتج الداخلي من النفط، فإن نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي قد تراجعت، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2-12)، فقد كان للقطاعات الأخرى النصيب الأكبر في المساهمة بعدما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات خاصة قطاع الفلاحة الذي كان له دور مهم في هذا الصدد، وساهمت في مقاومة الناتج الداخلي الخام

على انخفاض أسعار النفط، على الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 إلا أن الناتج الداخلي الخام حافظ على نفس وتيرة الارتفاع نسبيا بفضل القطاعات الأخرى.

ثانيا: أثر تغير سعر النفط على التضخم والبطالة.

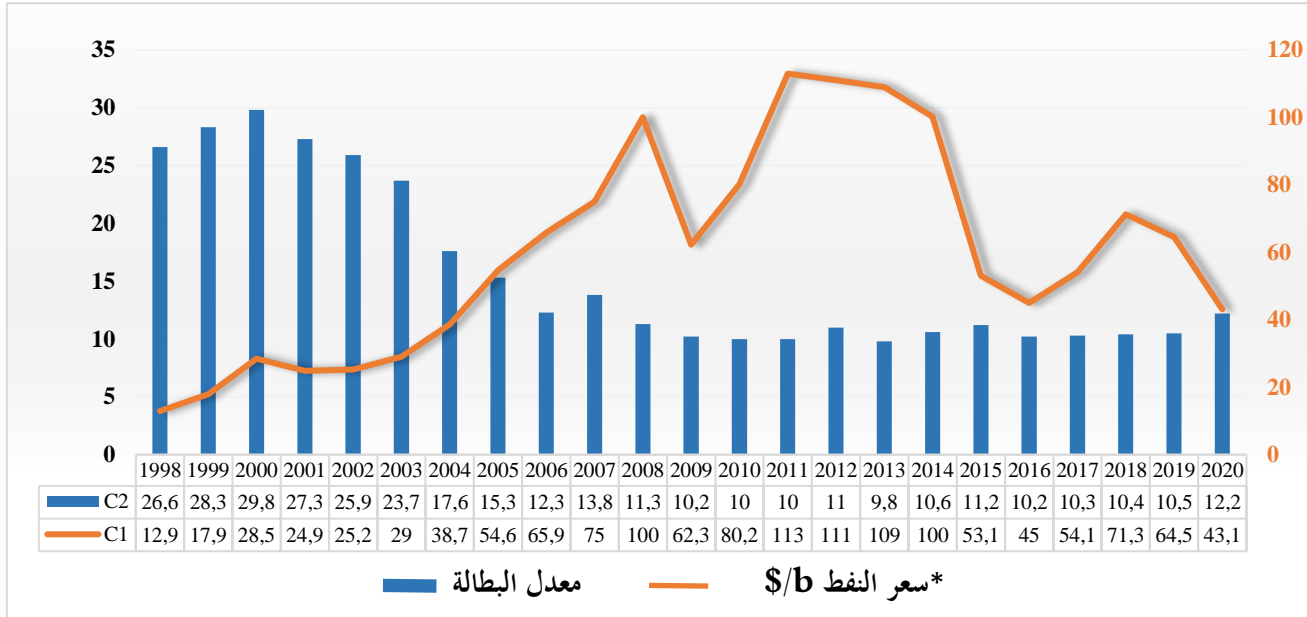
أ. بالنسبة إلى البطالة: من خلال الشكل رقم (2-13) نلاحظ وجود علاقة عكسية بين تطور أسعار النفط ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة، ويعكس ارتفاع معدلات البطالة انخفاض أسعار النفط، بالعودة إلى الشكل نجد أن معدل البطالة عام 2000 قد اقتربت من 30% ويعود السبب إلى الأزمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري نتيجة تراجع أسعار النفط، الذي ألقى بظلاله على المؤسسات العمومية حيث عجزت الحكومة عن استحداث مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى عمليات الخصخصة وسياسة تسريح العمال، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل، وإغلاق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية¹.

ابتداء من عام 2001 بدأت نسبة البطالة تتراجع وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 2006 بنسبة 9.8% ويعود السبب الرئيسي في تراجع نسبة البطالة إلى ارتفاع أسعار النفط التي سمحت للحكومة بإطلاق عدة برامج تنموية، أحد هذه البرامج هو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) والذي تضمنت أهدافه إنشاء أكثر من 713150 وظيفة، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2010) الذي تضمن 2 مليون منصب عمل، ومنذ عام 2014 ونتيجة لتداعيات الصدمة النفطية وانخفاض أسعار النفط انخفضت الاستثمارات العمومية وتم اتباع سياسة التقشف، تضمنت وقف التوظيف في الهيئات والإدارات العمومية، فكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة وخاصة في أوساط الشباب وحاملي الشهادات²، وعام 2015 ارتفع معدل البطالة إلى 11.2% تزامنا مع تراجع أسعار النفط واستمر معدل البطالة في الارتفاع حتى عام 2020 أين وصل إلى 12.6%، فقد كان عاما استثنائيا بسبب جائحة فيروس كوفيد-19 الذي أثر بشكل كبير على العمالة، نتيجة للتدابير الصحية وتوقف الأنشطة الاقتصادية الوضع الذي دفع المؤسسات إلى الاستغناء عن بعض موظفيها، وتوقيف العديد من الأنشطة، بما في ذلك غلق الفنادق والمنتزهات، أثر ذلك على معدلات البطالة وبالتالي ارتفاعها.

¹ شروق سمير وقحام وهيبة وصيد فاتح، "تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة 1990-2018"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 02، المجلد: 13، 2020، جامعة غرداية، ص: 767.

² مبروك ساحلي، تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2015-2020، مركز دراسات الشرق الأوسط، ORSAM، العدد: 118، إبريل 2020، ص: 05.

الشكل رقم (2-13): تطور معدل البطالة بالجزائر في ظل تغير سعر النفط خلال 1998-2020.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي؛

- * بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، الجدول 17/1، ص: 117؛

- * Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le site, rétrospective, **Monnaie et crédit**, Tab :2 p : 293-295.

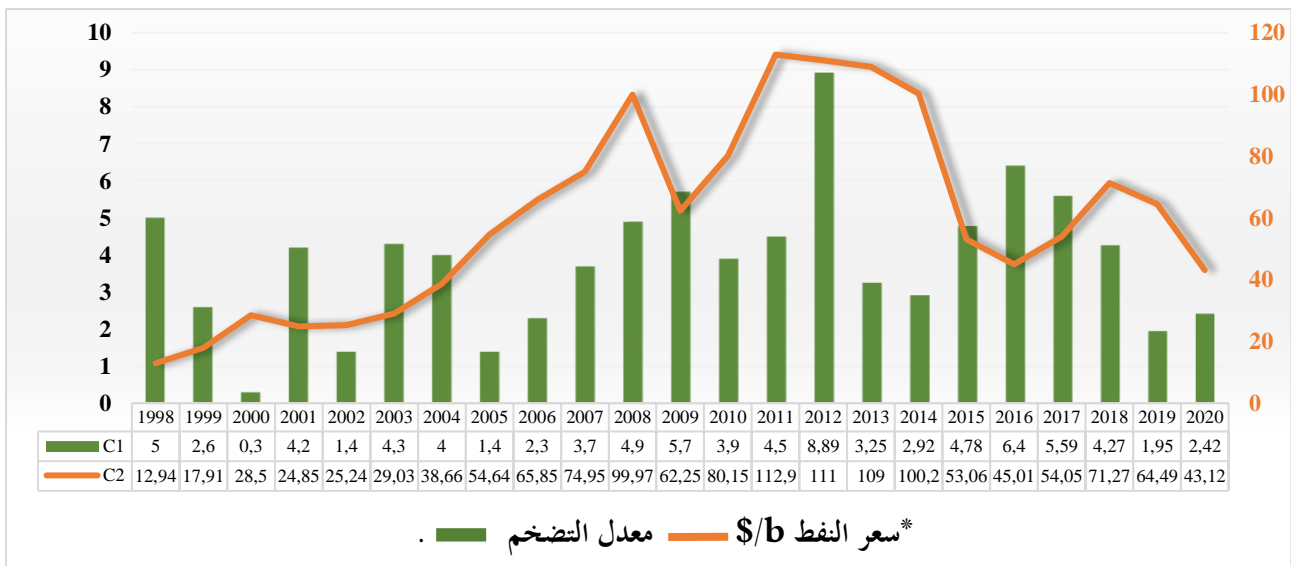
مما يمكن قوله ان ارتفاع أسعار النفط يساهم في تخفيض معدلات البطالة، حيث يدفع بالحكومة إلى زيادة الإنفاق العام من خلال توسع نشاطات الاستثمار التي تتطلب يد عاملة وكذا استحداث فرص عمل جديدة، بينما ينعكس انخفاض أسعار النفط بزيادة معدلات البطالة، وذلك نظرا لغياب التنوع الاقتصادي ونقص الاستثمارات التي تخلق فرص عمل للأفراد، فلو كان هناك قطاعات أخرى مساندة لقطاع النفط يصبح هناك استقلالية ومرونة أكبر في إحداث مناصب عمل، وهذا يعني أن الاقتصاديات المتنوعة قد تكون أقل تأثرا بتغيرات سعر النفط في هذا المجال.

ب. بالنسبة إلى التضخم: إن العلاقة بين سعر النفط ومعدل التضخم علاقة طردية، حيث إن الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كلي أو شبه كلي تستورد معظم حاجياتها الاستهلاكية والاستثمارية من العالم الخارجي، وفي محيط عالمي مغموم بالضغوطات التضخمية فإنه سينتقل ليضاف لسلة التضخم المحلي، خصوصا إذا ما كنت أسعار النفط في العالم ملتهبة¹، وتصدير النفط في مثل هاته الظروف سيرفع من أسعار السلع المستوردة

¹ عبد القادر فاضل، "تبعية الاستقرار المالي في الجزائر لقطاع المحروقات وأثر الأزمة المالية العالمية عليه"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: 26، 2012، ص: 137.

من الدول المصنعة (التضخم المستورد)، يظهر من خلال البيانات الشكل الموالي أن معدل التضخم كان يتراجع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى من الدراسة، حيث وصل أدنى مستوى له 0.3% عام 2000، يمكن تفسير ذلك بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة وذلك دائما في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالعامل على تقليص الموازنة العامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، إضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصرف لغرض تدعيم قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى التحكم في أخطار التضخم¹.

الشكل رقم (2-14): تغير معدل التضخم بالجزائر على إثر تغير سعر النفط للفترة 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques, **Rétrospective 1962-2020, Indice**, tab: 33, p: 147؛

- * بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، الجدول 17/1، ص: 117؛

- * Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le site , rétrospective, **Monnaie et crédit**, Tab :2 p : 293-295.

في عام 2001 ارتفع معدل التضخم حيث بلغ 4.2% ويعود السبب هنا إلى نمو الكتلة النقدية (M1-M2) نتيجة ضخ كمية كبيرة من الأموال لتمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، بعد تحسن العائد من صادرات النفط جراء ارتفاع أسعار النفط العالمية، غير أنه في الفترة الموالية إلى غاية 2006 أخذ معدل التضخم يتراوح بين الانخفاض

¹ بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR" للفترة 1970-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص: 44.

والارتفاع، إلى غاية 2009 أين ارتفع معدل التضخم إلى 5.7% رغم انخفاض أسعار النفط إلى 62,25 دولار للبرميل، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى تضافر ظاهرتين، تمثلت الأولى في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة (لاسيما المنتجات الفلاحية)، وتمثلت الثانية في ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، حيث استمرت الضغوط التضخمية حتى عام 2012 أين بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق بمعدل 8.89% تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر نفط صحاري الجزائر 111,04 دولار للبرميل لنفس العام.

في العامين المواليين، انخفض معدل التضخم تزامنا مع بداية تراجع أسعار النفط، ومع ذلك ارتفع معدل التضخم مجددا عام 2015 و2016 بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمية والاستهلاكية نتيجة الأزمة النفطية، وتدني أسعار النفط إلى مستويات جد منخفضة وعجز السياسة النقدية عن التحكم في المعروض النقدي¹، تراجع معدل التضخم تدريجيا مع استمرار تراجع أسعار النفط حتى عام 2020 التي عرفت انخفاضا لأسعار النفط حيث بلغ سعر خام صحاري الجزائر 43,12 دولار للبرميل وبلغ معدل التضخم 2.4% متأثرة بفيروس كورونا المستجد.

المطلب الثاني: أثر تغير سعر النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.

يتوقف رصيد ميزان المدفوعات بالجزائر والذي يسجل المعاملات الاقتصادية الدولية، على تغيرات أسعار النفط، حيث ان النفط يمثل نسبة معتبرة من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذه الأخيرة تعد القناة التي ينتقل من خلالها أثر تغير سعر النفط إلى ميزان المدفوعات بالجزائر.

أولا: ما هو ميزان المدفوعات.

إن ميزان المدفوعات يترجم حالة الميزان التجاري (الواردات X-m الصادرات)، وميزان العمليات غير المنظورة وميزان حساب رأس مال الاستثمارات المباشرة، والتوظيفات المالية على التراب الوطني أو في الخارج واحتياطات الصرف، فإذا كان رصيد حساب المال غير كاف لموازنة رصيد الحساب الجاري معنى هذا أن البلد يتلقى أقل مما يدفع للخارج من العملة الصعبة².

¹ نجاعي مليكة و وشريط صلاح الدين، "انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، ص: 11.

² زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات -الاقتصاد الجزائري نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011، ص: 123.

الجدول رقم (2-4): وضعية رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 1998-2020. الوحدة: مليار دولار

سعر النفط \$/b	ميزان المدفوعات	رصيد حساب المال	الرصيد الجاري الخارجي							
			ميزان التجارة غير المنظور وصافي التحويلات	الميزان التجاري						
				واردات	صادرات					
					أخرى	من البترول				
12,94	-1,74	-0,83	-2,42	-8,63	0,37	9,77	10,14	1,51	-0,91	1998
17,91	-2,38	-2,4	-3,34	-8,96	0,41	11,91	12,32	3,36	0,02	1999
28,5	7,57	-1,36	-3,37	-9,35	0,59	21,06	21,65	12,30	8,93	2000
24,85	6,19	-0,87	-2,55	-9,48	0,56	18,53	19,09	9,61	7,06	2001
25,24	3,65	-071	-2,34	-12,01	0,61	18,11	18,71	6,70	4,36	2002
29,03	7,47	-1,37	-2,3	-13,32	0,47	23,99	24,46	11,14	8,84	2003
38,66	9,25	-1,87	-3,15	-17,95	0,66	31,55	32,22	14,27	11,12	2004
54,64	16,94	-4,24	-5,29	-19,86	0,74	45,59	46,33	26,47	21,18	2005
65,85	17,73	-11,12	-5,11	-20,68	1,13	53,61	54,74	34,06	28,95	2006
74,95	29,55	-0,99	-3,7	-26,35	0,98	59,61	60,59	34,24	30,54	2007
99,97	36,99	2,54	-6,15	-37,99	1,40	77,19	78,59	40,60	34,45	2008
62,25	3,86	345	-7,38	-37,40	0,77	44,42	45,19	7,79	0,41	2009
80,15	15,33	3,18	-6,05	-38,89	0,97	56,12	57,09	18,20	12,15	2010
112,94	20,14	2,38	-8,2	-46,93	1,23	71,66	72,89	25,96	17,77	2011
111,04	12,06	-0,36	-7,76	-51,57	1,15	70,58	71,74	20,17	12,42	2012
108,97	0,13	-1,02	-8,73	-54,99	1,05	63,82	64,87	9,88	1,15	2013
100,23	-5,88	3,40	-9,74	-59,67	1,67	58,46	60,13	0,46	-9,28	2014
53,06	-27,54	-0,24	-9,21	-52,65	1,48	33,08	34,57	-18,08	-27,29	2015
45,01	-26,03	0,52	-6,43	-49,44	1,39	27,92	29,31	-20,13	-26,55	2016
54,05	-21,76	0,57	-7,91	-48,98	1,37	33,20	34,57	-14,41	-22,33	2017
71,27	-15,82	1,09	-9,47	-48,57	2,22	38,90	41,11	-7,46	-16,91	2018
64,49	-16,93	0,03	-7,63	-44,63	2,07	33,24	35,31	-9,32	-16,96	2019
43,12	-16,37	2,34	-5,08	-35,55	1,91	20,02	21,93	-13,62	-18,71	2020

Source: Bank Of Algeria, Series Retrospectives, Statistiques De la Balance Des Paiements 1992-2020, **Bulletin Statistique**, Juin 2022, p p: 91-95.

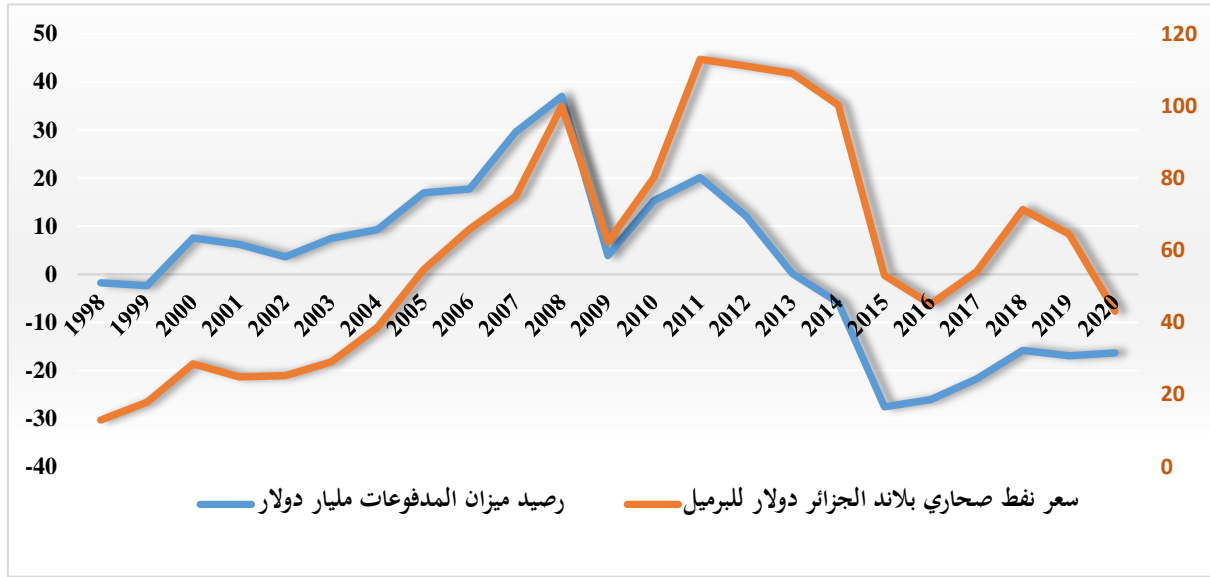
ثانيا: تحليل وضعية ميزان المدفوعات على ضوء تغير أسعار النفط.

يظهر من خلال الشكل رقم (2-15) أن درجة الارتباط بين رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط جد عالية، حيث يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (2-4) أن رصيد ميزان المدفوعات ظهر في سنة 1998 و 1999 برصيد سالب، فقد عرفت تلك الفترة تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة الآسيوية، ولكن بعد تعافي سوق النفط العالمي ارتفعت أسعار النفط مجددا وتحسن معه رصيد ميزان المدفوعات مسجلا فائضا استمر إلى غاية عام 2013 متلازما مع ارتفاع أسعار النفط، حيث يعتبر الفائض في ميزان المدفوعات "دفع غير مستحق" لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي يتحكم في عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية التسويق، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار وتملك سلعة البترول¹ والذي يقع نتيجة ارتفاع حصيلة صادرات النفط.

غير أن الأزمة المالية العالمية لعام 2009 أدت إلى تراجع أسعار النفط إلى 62,25 مليار دولار بعدما كانت 99,97 مليار دولار عام 2008، ساهم في تراجع فائض ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار بعدما بلغ أقصاه عام 2008 بـ 36.99 مليار دولار، عاد ارتفاع الفائض في ميزان المدفوعات مجددا بعد ارتفاع قيمة الصادرات النفطية كمحصلة لتحسن أسعار النفط بعد زيادة الطلب عليه، استمر رصيد ميزان المدفوعات على رصيد موجب، غير أنه بدأ يتدهور مع تراجع قيمة الصادرات النفطية إلى أن حقق عجز سنة 2014 بلغ 5.88- مليار دولار وكانت سنة 2015 هي الأسوأ بتحقيقها عجزا بلغ 27.54- مليار دولار، متأثرا بالميزان التجاري الذي حقق أول مرة على مدار فترة الدراسة عجزا بقيمة 18.08- مليار دولار بعد تراجع قيمة الصادرات النفطية بواقع 25.38 نقطة مقارنة بعام 2014، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى تقييد الواردات من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد من أجل تقليص عجز الميزان التجاري، استمر عجز ميزان المدفوعات في التراجع التدريجي في السنوات المتبقية حيث سجل 16.37- مليار دولار سنة 2020 متأثرة بتداعيات الصدمة الصحية بسبب انتشار فيروس كوفيد-19 الذي شل النشاط الاقتصادي ككل وأثر على الأسواق النفطية بشكل خاص.

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصر على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص: 160.

الشكل رقم (2-15): تطور رصيد ميزان المدفوعات بالجزائر على ضوء تغير سعر النفط 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-4).

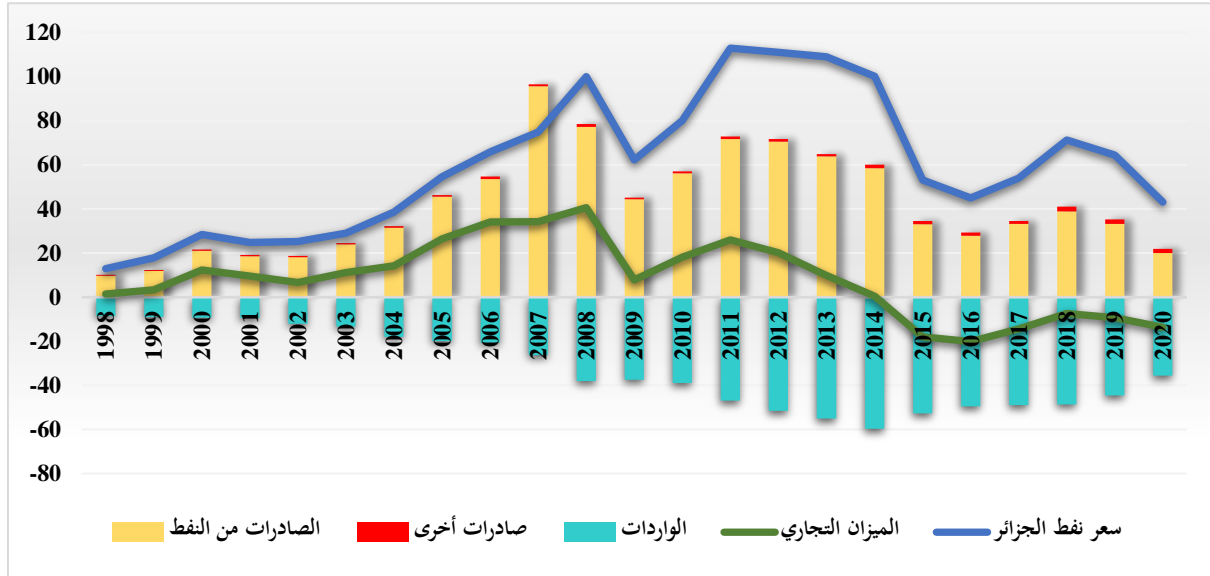
ولمعرفة وضع ميزان المدفوعات إثر تغير أسعار النفط، يتعين علينا تحليل مؤشرات الرئيسية المرتبطة بسعر النفط، مثل الحساب التجاري واحتياطي الصرف، حيث يعتبر الحساب التجاري عنصرا محوريا في ميزان المدفوعات للجزائر، ومصدر أساسي لتراكم احتياطيات الصرف، وهذا ما سنقوم بتتبعه لفهم تغير رصيد ميزان المدفوعات على ضوء تغير أسعار النفط.

أ. تحليل تغير الصادرات والواردات وأثرهما على رصيد الميزان التجاري: يعكس التغير في رصيد الميزان التجاري التغيرات التي تحدث في كل من الصادرات والواردات، فمن خلال بيانات الجدول رقم (2-4)، عرف رصيد الميزان التجاري فوائض متتالية تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الممتدة من 1998 إلى غاية 2014، حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع قيمة الصادرات النفطية مقارنة مع الواردات في تحقيق فائض في الميزان التجاري¹، ويلاحظ أن أعلى فائض حققه هذا الأخير كان عام 2008 على الرغم من زيادة حجم الواردات إلى أن زيادة حجم الصادرات من النفط ساهم في تحقيق هذا الفائض، وبدءا من عام 2015 سجل الميزان التجاري رصيد سالب حتى عام 2020، ويرجع ذلك إلى تراجع الصادرات النفطية بعد انهيار أسعار النفط، بالرغم من تراجع الواردات في السنوات الأخيرة، بشكل عام يظهر لنا أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بشكل كبير بأسعار وحجم

¹ محمد أمين قمبر، "فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2019)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميله، 2022، ص: 181.

الصادرات النفطية، كما يتأثر بحجم الواردات أيضا، فتوازن الميزان التجاري يتطلب تحقيق التوازن بين الصادرات والواردات، وهذا ما سنقوم بتحليله في النقاط التالية.

الشكل رقم (2-16): وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-4).

1. تحليل الصادرات وأثرها على الميزان التجاري: ما هو واضح من خلال الشكل والجدول السابقين أن الصادرات النفطية تلعب دورا أساسيا في إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث تشكل الصادرات من المحروقات نسبة تقارب 97% من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، في حين تسهم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 3%، هذا يشير إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة وإيرادات التصدير.

حيث نلاحظ أن إجمالي الصادرات تتأثر بشكل واضح بتغيرات صادرات النفط سواء بالزيادة أو التراجع، فعلى سبيل المثال في عام 2008 ارتفعت الصادرات النفطية إلى أزيد من 77 مليار دولار، ووصل إجمالي الصادرات إلى أعلى مستوياته، من جهة أخرى نلاحظ أن الانتكاسات التي طرأت على تصدير النفط هي الأخرى أثرت على إجمالي الصادرات بالتراجع مثل عام 2009 و2016 و2020، هذا ما يعطي صورة واضحة حول الاقتصاد الجزائري واعتماده بشدة على النفط كمورد رئيسي للعملة الصعبة وإيرادات التصدير، ويشير إلى أن التغيرات في أسعار النفط تنعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد.

2. تحليل الواردات وأثرها على الميزان التجاري: ما نلاحظه من خلال الجدول السابق وما يوضحه الشكل رقم (2-16)، أن زيادة حجم الواردات مترافق مع زيادة أسعار النفط، حيث كانت زيادة الإيرادات النفطية تعزز

القدرة على شراء المزيد من السلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي، وهو ما يعكس العلاقة الطردية بين أسعار النفط وحجم الاستيراد خلال الفترة من سنة 1998 إلى 2008، غير أنه في عام 2009 بعد تراجع أسعار النفط لم تستجب الواردات إلى هذا التراجع واستمرت في الارتفاع، ويعزى هذا إلى عدم مرونة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية بسبب عدم وجود سلع بديلة منتجة محليا أو حتى منتجة ولكن ليست بنفس الجودة، الأمر الذي نتج عنه تراجع في رصيد الميزان التجاري إلى 7 مليار دولار في نفس السنة بعدما كان أكثر 40 مليار دولار عام 2008، كما لاحظنا أنه خلال الفترة من عام 2009 إلى 2020، تراجعت الواردات في بعض السنوات على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، ويعزى ذلك إلى سياسة تقييد الواردات التي اعتمدتها السلطات الجزائرية لتضييق حيز التجارة الخارجية وتقليل فاتورة الاستيراد إلى حدودها الدنيا، حيث اشتملت على كل من السيارات والحديد والصلب والاسمنت وبعض المنتجات الغذائية كتخفيض استيراد مسحوق الحليب والموز، هذا من أجل الحفاظ على الاحتياطات النقدية خاصة بعد تآكل احتياطي الصرف إثر تراجع أسعار النفط منذ عام 2014.

ثالثا: أثر تغير سعر النفط على احتياطي الصرف.

يسمى احتياطي النقد الأجنبي باحتياطي الفوركس بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة الودائع والسندات من العملات الأجنبية فقط التي تحتفظ بها البنوك المركزية والسلطات النقدية¹، إذ أن الزيادة في احتياطات الصرف الأجنبي بالجزائر تتحقق في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية وبالتحديد الدولار الأمريكي بالنظر إلى أن إيرادات البترول هي المصدر الأساسي لاحتياطات تسعر بالدولار²، لذا فإن تغير احتياطات الصرف تكون نتيجة تغير أسعار النفط.

حيث إن تغير احتياطي الصرف في الجزائر على ضوء تغير أسعار النفط، أمر لا بد منه في حالات مماثلة لاقتصاد يعتمد على عائدات تصدير النفط، فبالنظر إلى بيانات الشكل رقم (2-17) يتضح أن احتياطي الصرف عامي 1998 و1999 ظهر بقيم متدنية بلغت 4.4 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط، لكن انطلاقا من عام 2000 بدأت الاحتياطات تنمو بوتيرة سلسة دون تراجع حيث بلغت في عام 2013 أعلى مستوى لها بقيمة 194 مليار دولار، وتعود أسباب ذلك إلى تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري فضلا عن ارتفاع أسعار

¹ بورابة إيمان، "الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات -دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2018-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، ص: 133.

² لسبع مريم، "سعر صرف الدينار الجزائري ما بين تقلبا أسعار النفط الدولية والضغط على احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة الزمنية (1997-2018)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص: 200.

النفط في السوق الدولي¹، غير أنه مع انهيار أسعار النفط عام 2014 وتراجع صادرات النفط الجزائري سرعان ما بدأ احتياطي الصرف في التراجع إلى أن بلغ 48.2 مليار دولار عام 2020.

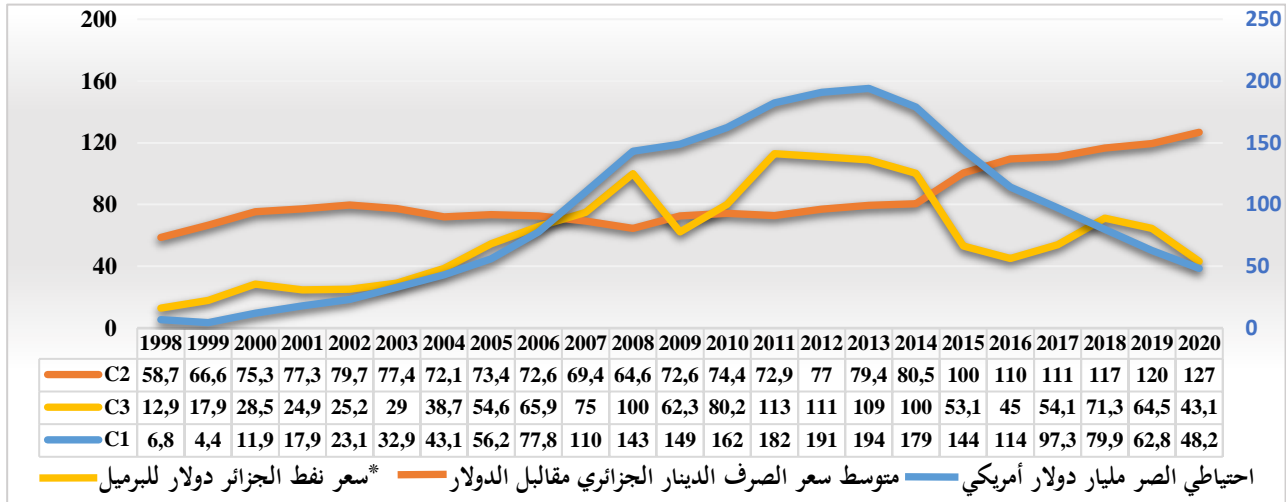
حيث يعتبر النفط مورد رئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد وعلى سعر صرف الدينار الجزائري، يجدر بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يتم تحديده حسب أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لا سيما أسعار النفط، مستوى الإنفاق العام والفارق في الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين².

في هذه الحالة يعتبر سعر النفط أحد أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري باعتباره مرتبط بأهم الصادرات في الجزائر "النفط"، فعندما يرتفع سعر النفط العالمي يحصل المصدر على مزيد من العملة الصعبة وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز قوة العملة المحلية، وهو ما نلاحظه من خلال بيانات المرفقة أدناه، في زيادة سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بشكل متعثر من عام 2000 إلى 2011 في نفس وقت ارتفاع سعر النفط الجزائري من حوالي 28,5 دولارا للبرميل إلى 112,94 دولارا للبرميل، على العكس من ذلك في السنوات التي شهدت انخفاض سعر النفط للفترة من عام 2014 إلى 2020 انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 80.5 إلى 126.8 دج مقابل 1 دولار.

¹ فاتح حركاتي ونشأت الوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد: 32، العدد: 02، 2018، جامعة حلوان، مصر، ص: 436.

² زرمان محمد وغردي محمد، "السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد: 15، العدد: 01، 2021، جامعة يحي فارس، المدية، ص: 234-235.

الشكل رقم (2-17): تطور احتياطي وسعر الصرف على ضوء تغير أسعار النفط 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le

site, rétrospective : - **rétrospective 1960-2020, comptes économiques**, tab : 29, p : 344.

- ***Monnaie et crédit**, Tab : 2 p : 293-295.

- * بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، الجدول 17/1، ص: 117.

وبشكل عام فإن العوامل الأساسية التي جعلت رصيد ميزان المدفوعات شديد التأثير بسعر النفط هو الاعتماد الكلي على النفط في إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الذي أدى إلى نمو الواردات في أجل تلبية الطلب المحلي، الذي ساهم في تضخيم فاتورة الاستيراد، ومن جهة أخرى باعتبار حساب رأس المال المكون الثاني لميزان المدفوعات، فقد شهد رصيدا سالباً في أغلب سنوات الدراسة الأمر الذي يدل على ثقل المديونية الخارجية وكذا إيلاء الحكومة الجزائرية أهمية بالغة للتخلص من التبعية الخارجية، غير أن احتياطي الصرف الذي يعد صمام الأمان للدولة الذي يمكنها اللجوء إليه عند الضرورة واستخدامه في تسديد التزاماتها مع العالم الخارجي، قد ساهم إلى حد ما في تشكيل احتياطات معتبرة على إثر التطور الإيجابي لأسعار النفط.

المطلب الثالث: تحليل وضع الموازنة العامة بالجزائر في ظل الصدمات النفطية للفترة 1998-2020.

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط كمصدر رئيسي في الإيرادات الحكومية، وهو ما جعل تغير سعر النفط يؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة العامة بالجزائر، ففي ظل ضعف القطاعات الأخرى على إمداد الميزانية العامة بالموارد مالية، ظل رصيد الموازنة العامة بالجزائر رهينة تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أولاً: تطور الموازنة العامة بالجزائر على ضوء تغير أسعار النفط 1998-2020.

يتبين من الجدول رقم (2-6) أن ارتفاع أسعار النفط عام 1999 ومطلع الألفية نتج عنه فائض في الموازنة العامة عامي 2001 و2002، إذ تجاوز على إثرها سعر النفط الحقيقي في السوق السعر المرجعي المحدد في قانون المالية، والذي يعتمد على جملة من المعطيات الاقتصادية وحتى السياسية التي تمس البلاد والعالم¹، وقد مكن هذا الفائض الحكومة من توفير احتياطات ضخمة تم توجيهها نحو صندوق خاص يسمى صندوق ضبط الإيرادات²، كما استغلت الحكومة هذا الفائض في تنفيذ العديد من البرامج التنموية وتسديد مديونيتها اتجاه العالم الخارجي.

الجدول رقم (2-5): الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي لبرميل النفط 1998-2020.

1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	
12,94	17,91	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64	متوسط سعر نفط الجزائر*
19	19	19	19	22	22	19	19	السعر المرجعي**
-5,98	-0,88	9,77	5,74	2,91	6,73	9,35	35,64	الفرق
2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94	111,04	108,97	متوسط سعر نفط الجزائر
19	19	37	37	37	37	37	37	السعر المرجعي
47,05	55,66	61,96	25,35	43,35	75,29	74,49	72,38	الفرق
2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
100,23	53,06	45,01	54,05	71,27	64,49	43,12		متوسط سعر نفط الجزائر
37	37	37	50	50	50	45		السعر المرجعي
62,68	15,79	7,28	4,12	21,44	14,49	-2,88		الفرق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

* Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le site, rétrospective, **Monnaie et crédit**, Tab :2 p : 293-295.

** Ministère des Finances, Rapports de présentation des lois de finances, **Rapports de présentation du projet de la loi de finances**.

- * بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022، الجدول 17/1، ص: 117.

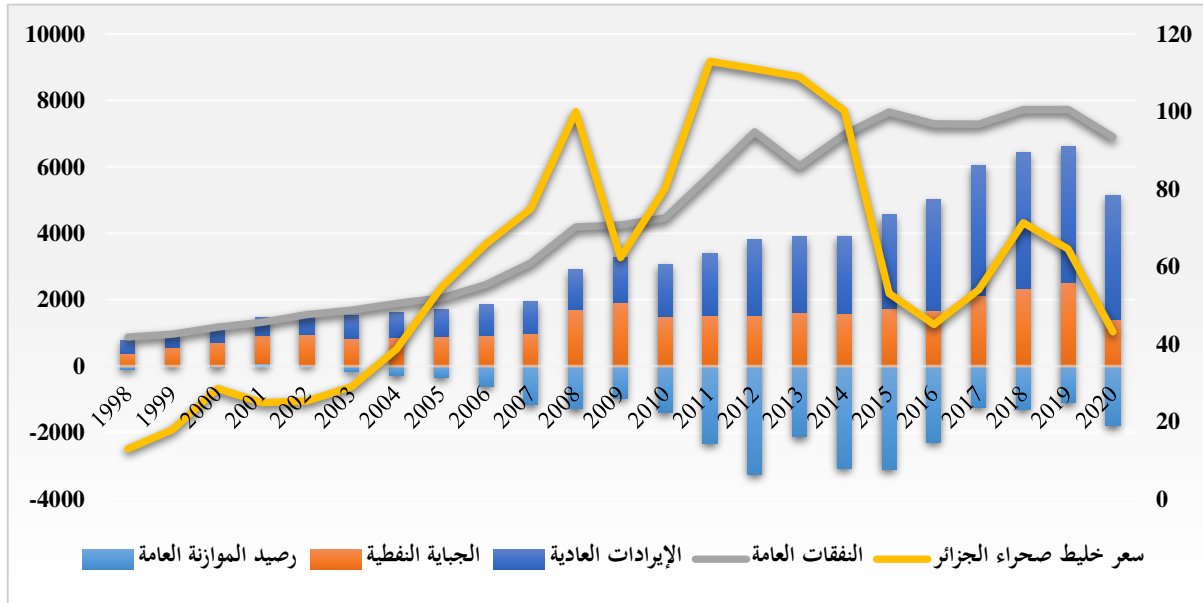
¹ صيفور فضيلة، الآثار النقدية للعجز الموازني دراسة تحليلية قياسية للجزائر مقارنة ببعض الدول النفطية خلال الفترة (2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص: 135.

² عبد الله قوري يحيى، "آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، باستعمال نموذج **SVAR**"، les cahiers du CREAD، العدد: 113، المجلد: 31، 2015، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر، ص: 09.

وكنتيجة لزيادة جهود الميزانية العامة المبذولة لبعث النشاط الاقتصادي والبرامج التنموية المختلفة وبشكل خاص عندما تراجعت الجباية النفطية على إثر انخيار أسعار النفط، يقع ما يسمى "عجز الموازنة العامة"، فمنذ عام 2003 إلى غاية 2020 لم يشهد رصيد الموازنة العامة سوى عجوزات متذبذبة، وهو بالأساس راجع إلى الاعتماد الشبه الكلي في تمويل النفقات العامة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية على ما تحققه الجباية النفطية فيما يقابله ضعف الإيرادات العادية اتجاه تراجع العائدات النفطية، فترجع أسعار النفط تلك الفترة خاصة بعد وقوع الصدمة النفطية لعام 2014 والتي استمرت إلى غاية عام 2016 أكد الارتباط الشديد للموازنة العامة بقطاع المحروقات، خاصة بعدما برهنته الأزمة الصحية كوفيد-19 لعام 2020 التي تسببت في تراجع الطلب على النفط وسط الإمدادات الكبيرة من النفط على إثر إجراءات الحجر الصحي لتفادي انتشار الفيروس، كل هذا دليل على أن الأزمات السعريّة التي وتقع في الأسواق العالمية للنفط تؤثر بالسلب وبشكل مباشر على رصيد الموازنة العامة بالجزائر، في ظل غياب قطاعات أخرى داعمة له.

الشكل رقم (2-18): تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر على ضوء تغير أسعار النفط 1998-2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-6).

ولصورة أكثر وضحا يمكن الاطلاع على الجدول رقم (2-6) الذي يظهر تغير رصيد الموازنة العامة على إثر تغير أسعار النفط، والذي سنوضحه في النقاط الموالية من خلال تحليل تأثير كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة بتغير سعر النفط .

الجدول رقم (2-6): تطور رصيد الموازنة العامة بالجزائر على ضوء تغير أسعار النفط الخام خلال الفترة 1998-2020.

سعر نفط الجزائر \$	رصيد الموازنة العامة	الإيرادات العامة						النفقات العامة		السنوات
		الإيرادات النفطية		الإيرادات العادية		التغير في الإيرادات العامة %	التغير في النفقات العامة %			
		نسبة الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات العامة %		نسبة الإيرادات العادية من مجموع الإيرادات العامة %						
12,94	-101,7	48,88	378,55	51,12	395,915	/	774,465	/	876.2	1998
17,91	-11,2	58,93	560,1	41,07	390,365	22,73	950,465	9,76	961.7	1999
28,5	-53,6	64,03	720	35,97	404,558	18,32	1124,558	22,5	1178.1	2000
24,85	68,7	60,49	840,6	39,51	549,137	23,58	1389,737	12,13	1321	2001
25,24	26,0	58,12	916,4	41,88	660,329	13,46	1576,729	17,39	1550.7	2002
29,03	-164,6	54,8	836,06	45,19	689,491	-3,25	1525,551	8,9	1690.2	2003
38,66	-285,4	53,67	862,2	46,33	744,194	5,29	1606,394	11,93	1891.8	2004
54,64	-338,0	52,45	899	47,55	814,992	6,69	1713,992	8,47	2052	2005
65,85	-611,1	49,73	916	50,27	925,925	7,46	1841,925	19,54	2453	2006
74,95	-1159,5	49,92	973	50,08	976,05	25,82	1949,05	26,73	3108.6	2007
99,97	-1288,7	59,1	1715,4	40,89	1186,973	48,91	2902,373	34,82	4191.1	2008
62,25	-971,0	58,83	1927	41,17	1348,3064	12,85	3275,3064	1,32	4246,3	2009
80,15	-1392,4	48,84	1501,7	51,16	1572,803	-6,13	3074,503	5,19	4466.9	2010
112,94	-2328,3	44,94	1529,4	55,06	1873,688	10,69	3403,088	28,31	5731.4	2011
111,04	-3253,8	39,94	1519,4	60,06	2284,919	11,79	3804,319	23,15	7058.2	2012
108,97	-2128,8	41,48	1615,9	58,52	2279,403	2,39	3895,303	-14,65	6024.1	2013
100,23	-3072,0	40,37	1577,73	59,63	2330,505	0,33	3908,235	15,87	6980.3	2014
53,06	-3103,9	37,85	1722,94	62,15	2829,541	16,48	4552,481	9,68	7656.3	2015
45,01	-2285,9	33,57	1682,55	66,43	3328,998	10,08	5011,548	-4,69	7297.5	2016
54,05	-1234,8	35,17	2126,987	64,83	3920,863	20,68	6047,85	-0,2	7282.6	2017
71,27	-1291,7	36,52	2349,694	63,48	4084,668	6,39	6434,362	6,1	7726.1	2018
64,49	-1101,3	38,02	2518,488	61,98	4106,1	2,96	6624,588	-0,004	7725.8	2019
43,12	-1788,8	27,13	1394,71	72,87	3746,382	-22,39	5141,092	-10,65	6903	2020

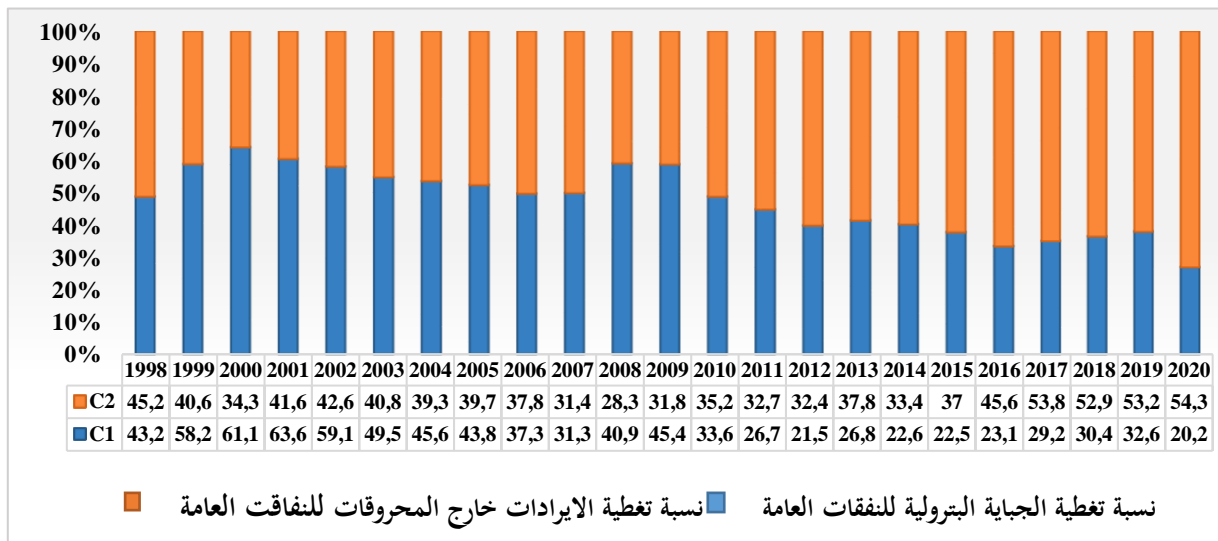
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من الوزارة المالية.

الوحدة: مليار دينار جزائري

أ. أثر تقلب سعر النفط على النفقات العامة في الجزائر.

تعد الجزائر واحدة من الدول النفطية الرائدة في إفريقيا، حيث يشغل مورد النفط دورا حيويا في الاقتصاد الوطني وفي تمويل النفقات العامة، وتشهد نسبة تغطية الجباية النفطية للنفقات العامة في الجزائر تغيرات هامة على مدار فترة الدراسة، ففي الفترة من عام 1998 إلى 2009 ارتفعت نسبة تغطية الجباية النفطية للنفقات العامة مع تباين في بعض السنوات، ووصلت أعلى نسبة لها 63.6% عام 2001 تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط والذي حقق فائض في الجباية النفطية، في المقابل تواضع مساهمة الجباية خارج المحروقات في النفقات العامة، وخلال الفترة المتبقية أدى تراجع سعر النفط إلى تقلص مستوى تغطية الجباية النفطية للنفقات العامة باستثناء بعض السنوات التي كانت تشهد ارتفاعا في أسعار النفط، غير أن استمرار ارتفاع النفقات العامة بسبب البرامج التنموية دفع بالحكومة لرفع حجم الإيرادات العادية لتمويل النفقات العامة، حيث بلغت نسبة مساهمتها أعلى مستوى لها عام 2020 بنسبة 54.3% في المقابل انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى ما دون 21%.

الشكل رقم (2-19): نسبة تغطية الجباية البترولية والإيرادات غير بترولية للنفقات العامة بالجزائر خلال الفترة 1998-2020.

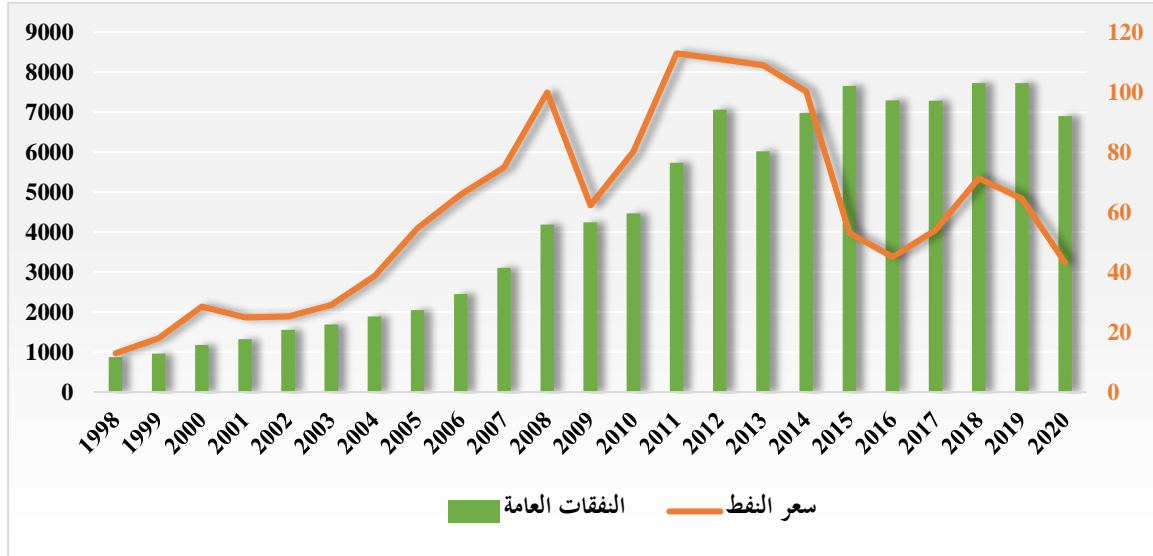


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (2-6)

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد إلى حد كبير على صادرات المحروقات، تلعب أسعار النفط دورا حاسما في تحديد حجم الإيرادات العامة التي تمول النفقات العامة، يوضح الجول السابق والشكل رقم (2-20) تغيرات أسعار النفط على مدار الفترة من 1998 إلى 2020 وتأثير ذلك على النفقات العامة.

الشكل رقم (2-20): تطور النفقات العامة على ضوء تغير أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

الوحدة: مليار دينار جزائري.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-6).

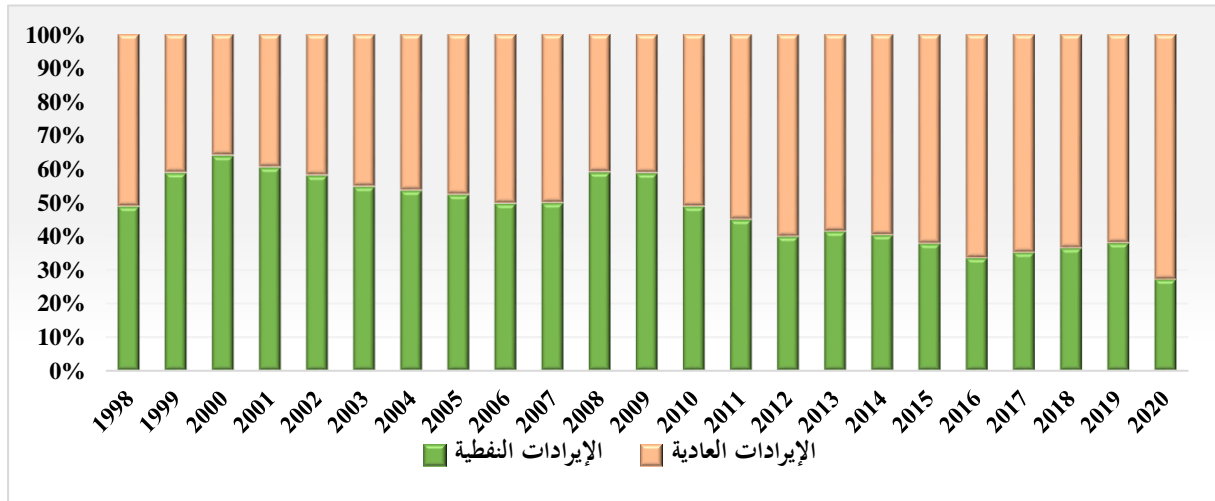
ما نلاحظه من خلال التمثيل البياني، التباين الكبير في أسعار النفط الذي ينعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة وتحسن نسبة تغطية النفقات العامة، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع حجم النفقات العامة، وهو ما حدث في مطلع الألفية عندما ارتفعت أسعار النفط وحقت من خلالها الجباية النفطية فأنشأت الحكومة الجزائرية فرصة تنفيذ سياسات تنموية وتحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، فبفضل ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2008 ارتفعت النفقات العامة من 1178,1 مليار دج إلى 4191,1 مليار دج، وهذا يعكس التزام الحكومة بدعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين، إلا أن تدني إيرادات النفط ساهم في اضطراب النمو الاقتصادي وانخفاض حجم النفقات العامة في بعض الفترات، كعام 2009 شهد نمو متواضع في حجم النفقات العامة بنسبة 1,32% بسبب تراجع أسعار النفط. عام 2011 شهد ارتفاع أسعار النفط إلى 112.29 دولار/ب مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بنسبة 28,31%، بعدما تم إطلاق البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، كما لاحظنا أن النفقات العامة عام 2013 انخفضت إلى نسبة 14,65%.

على الرغم من انخفاض أسعار النفط في الثلاثي الأخير من سنة 2014 استمر نمو النفقات العامة بسبب الاستمرار في تنفيذ برامج النمو الاقتصادي والاجتماعي، غير أن استمرار تراجع أسعار النفط عام 2016 تطلب التدخل الحكومي وتحميد بعض المشاريع واعتماد سياسة التقشف، ليعود ارتفاع النفقات العامة مرة أخرى عام

2017 بعد تعافي أسعار النفط، غير أنه في السنوات الأخيرة انخفضت أسعار النفط بشكل كبير بسبب تداعيات الأحداث العالمية لفيروس كوفيد-19 أدى إلى انخفاض سعر النفط الجزائري إلى 43,12 دولار/ب خلال عام 2020 نتج عنه تراجع الإيرادات النفطية وهو ما أدى في نهاية إلى تراجع نمو النفقات العامة إلى 10,65- %.

أ. أثر تقلب سعر النفط على الإيرادات العامة في الجزائر: تحتل الإيرادات النفطية مكانة هامة في الإيرادات العامة بالجزائر لاستحواذها على نسبة 47,5 % في متوسط المدة 1998-2020، ويعد الشكل المقدم مرجعا هاما لفهم مساهمة الإيرادات النفطية في مجموع الإيرادات العامة بالجزائر، حيث تبدأ سلسلة البيانات بعام 1998 أين كانت الإيرادات العامة للبلاد تفوق 774 مليار دج، وكانت مساهمة الإيرادات النفطية مرتفعة نسبيا حتى عام 2010 بحيث تراوحت بين 48.88% و64.03%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في ارتفاع الحجم الكلي للإيرادات العامة، ومع بداية عام 2011 وحتى عام 2016 شهدت مساهمة الإيرادات النفطية تراجعا نسبيا بعدما تراجعت أسعار النفط، وفي عام 2020 انخفضت مساهمة الإيرادات النفطية بشكل حاد إلى 27.13% متأثرة بجائحة كوفيد-19 حيث انخفضت أسعار النفط بعد تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب إجراءات الحجر الصحي.

الشكل رقم (2-21): مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة بالجزائر 1998-2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-6).

وبالعودة إلى دراسة تغير الإيرادات العامة على ضوء تقلبات أسعار النفط، وبناء على بيانات الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت زيادة مستمرة منذ عام 1999 حتى عام 2019، فمن خلال تتبعنا لحركة أسعار النفط بالتوازي مع تغير الإيرادات العامة وجدنا أن العلاقة بينهما طردية، هذا يشير إلى أن أي تغير في أسعار النفط

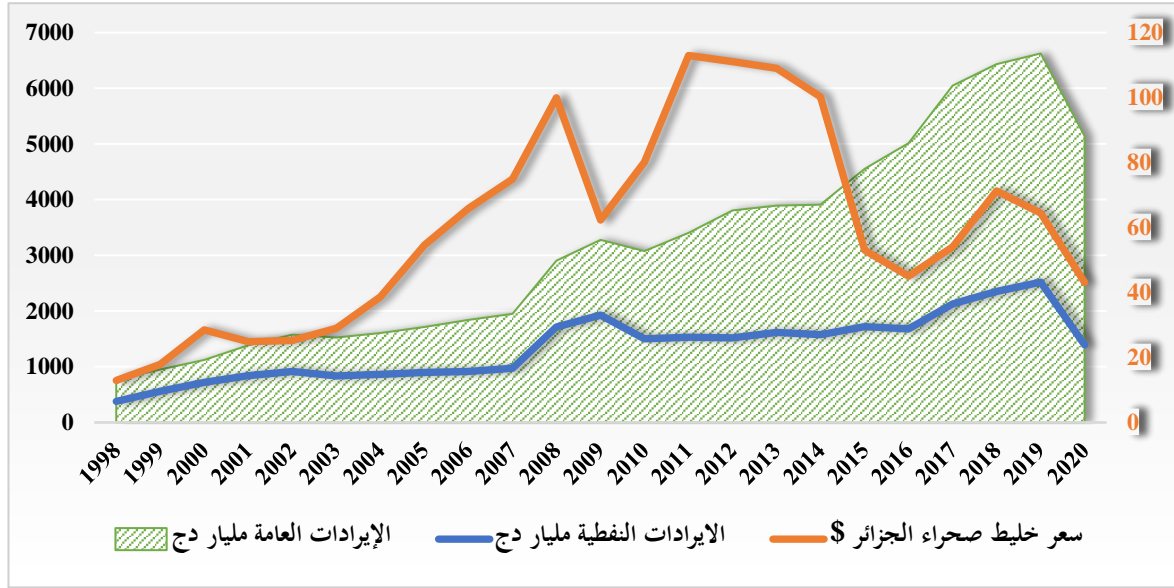
سيؤثر بشكل مباشر على حجم الإيرادات العامة، وما لفت النظر وجود فروقات بين حجم الإيرادات العامة والحماية النفطية في بعض الفترات، اندرجت هذه الفروقات تحت بند "تحويل فائض الحماية النفطية عن السعر المرجعي نحو صندوق ضبط الإيرادات".

حيث نجد أنه بداية من عام 1999 شهدت أسعار النفط تحسنا، أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية، ومع ذلك شهدت الإيرادات النفطية تراجعاً عام 2001 نتيجة تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو وكذا متأثرة بأحداث 11 سبتمبر، أما في الفترة الموالية عرفت الحماية النفطية ارتفاعاً مستمراً بلغ 1715,4 مليار دج عام 2008 تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط إلى قرابة 100 دولار/ب، لكن في عام 2010 تراجع نمو الإيرادات العامة إلى 6,13- بوقع يقارب 19 نقطة، بسبب الازمة المالية العالمية التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي وإلى انخفاض أسعار النفط عام 2009، ارتفعت أسعار النفط مجدداً وانتعشت الحماية النفطية، غير أن صدمة النفط لعام 2014 والتي استمرت إلى غاية 2016 أدت إلى تراجع الحماية النفطية إلى 1682.55 مليار دج، على الرغم من ذلك ارتفعت الإيرادات العامة عكس ما حدث في السنوات السابقة، وهذا ما دل على شروع الدولة في البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها العامة، عن طريق انتهاج سياسة تنويع اقتصادها الوطني من خلال الإنتاج والتصدير، والتخلص شيئاً فشيئاً من التبعية النفطية نظراً للتحديات الكبيرة في سوق النفط العالمي وعدم استقرار أسعار منتجاته¹، ومع عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الموالية ارتفعت الحماية النفطية على أثرها، غير أنه في عام 2020 انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة نتيجة لانعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، حيث تأثرت الإيرادات العامة بشكل مباشر² وانخفض نموها إلى 22%- بسبب انخفاض الإيرادات النفطية.

¹ عراب سمية، "تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 06، العدد: 06، ديسمبر 2021، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 14.

² ماجن محمد محفوظ وتحليل عبد القادر، "تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر -دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (1970-2020)"، مجلة المعيار، المجلد: 13، العدد: 02، ديسمبر 2022، جامعة تيسمسيلت، ص: 493.

الشكل رقم (2-22): تطور الإيرادات العامة على ضوء تغير أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-6).

بعد التحليل والتطرق إلى وضع الموازنة العامة في ظل تغيرات أسعار النفط، يمكن القول إن السياسة المالية العامة بالجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات المحروقات وتتأثر بتغير أسعار النفط بشكل خاص، وهو ما يجعلها عرضة لتأثيرات التقلبات الخارجية المرتبطة بالأسواق العالمية للنفط، بعدما وجدنا أن الإيرادات العامة تشكل 48% من الجباية البترولية كنسبة متوسط على مدار فترة الدراسة، وبالتالي فإن زيادة الإيرادات النفطية أو تراجعها يؤثر بشكل مباشر على رصيد الموازنة العامة بالزيادة أو النقصان، أي أن العلاقة بينهما طردية.

توضح النتائج أن الاعتماد الكبير على الجباية النفطية -التي تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية- في تغذية الإيرادات العامة وتغطية النفقات العامة خاصة الاستثمارات الضخمة، فيما يقابله انهيار أسعار النفط، يعد السبب الرئيسي وراء عجز العجز الموازي خاصة مع استمرار تطبيق السياسة الإنفاقية التوسعية التي ساهم بشكل كبير في استمرار ونمو هذا العجز، وهو نتيجة طبيعية في ظل غياب قطاعات أخرى داعمة للإيرادات النفطية في تمويل الإيرادات العامة للدولة وكذا تغطية نفقاتها.

خلاصة الفصل:

في الختام وبعد التطرق إلى النفطية باعتباره مادة استراتيجية لدى دول العالم، وبعد التفصيل في أسواق النفط وأسعاره، وجدنا أن أسواق النفط غير مستقرة وأن أسعار النفط شديدة التقلب بسبب تفاعل موازين قوى العرض والطلب، اللذان يخضعان لعدة عوامل منها السياسية والاقتصادية وغيرها، هاته التغيرات القياسية شكلت طفرات وصدمات نفطية انعكست على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط خاصة التي تعتمد على عائدات النفط بشكل أساسي في اقتصادها وعلى الدول المستورة له والتي تعتمد على النفط في صناعاتها الكبرى.

وفيما يتعلق بالجزائر التي تزخر بإمكانيات هائلة من احتياطي وإنتاج المحروقات إلى جانب تصديره الذي يمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات، والذي يعد مصدر رئيسي في نمو الاقتصادي ومصدر دخل للعملة الصعبة، كل هذا مكن سعر النفط من ممارسة حقه في الانعكاس المباشر وغير المباشر على متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

بعد تسليط الضوء على الهدف الرئيسي لهذا الفصل وهو تغير رصيد الموازنة العامة على إثر تغير سعر النفط، وجدنا أن الموازنة العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة متوسط 48% في الإيرادات العامة وتمثل ما نسبته 38% في تغطية النفقات العامة على مدار فترة الدراسة 1998-2020، فدرجة الاعتماد الكبيرة هذه جعلت رصيد الموازنة العامة يتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط ويتحرك وفق تحركها في الأسواق العالمية، وهو ما ظهر في الدراسة عندما تراجعت أسعار النفط وحدث العجز الموازي، بالإضافة إلى تشارك عاملين آخرين الأول في عدم وجود قطاعات أخرى تمول الإيرادات العامة، والثانية في السياسة الإنفاقية التوسعية التي اعتمدها الجزائر على إثر تحقيق فائض في الموازنة العامة خلال عامي 2001 و2002 بفضل ارتفاع الجباية النفطية على إثر ارتفاع أسعار النفط، ومع تراجع أسعار النفط وتراجع الجباية النفطية لم يتراجع حجم النفقات العامة بل بالعكس كانت النفقات العامة تنمو بشكل مستمر وهو ما يدل على عدم قدرة الحكومة الجزائرية تحجيم النفقات العامة وتكييفها مع قدراتها المالية خصوصا في ظل انهيار أسعار النفط.

الفصل الثالث:

قياس وتحليل محددات العجز الموازي
بالجزائر في ظل الصدمات النفطية
خلال الفترة (1998-2020)

تمهيد:

يعتبر القياس الاقتصادي من بين أهم العلوم المستخدمة في تفسير الظواهر الاقتصادية، حيث يقدم النظريات الاقتصادية في شكل نماذج رياضية وهذا ما يساعدنا على التنبؤ بالتغيرات المستقلة لهذه الظواهر واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، ومن بين تلك الظواهر تناولت دراستنا موضوع محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة الممتدة من عام 1998 إلى عام 2020.

حيث سنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بالجانب القياسي والإحصائي للموضوع وذلك بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات للكشف عن العلاقة الرياضية بين متغيرات الدراسة من خلال استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) من أجل معرفة أثر إحداث صدمة هيكلية على أحد محددات العجز الموازي على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة. وعليه قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة
- ❖ المبحث الثاني: دراسة تحليلية باستخدام طريقة (ACP) لمحددات العجز الموازي في الجزائر.
- ❖ المبحث الثالث: تطبيق تقنية الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل نتائجها.

المبحث الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

سنستعرض من خلال هذا المبحث مجموعة من أهم الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية، حيث عرف الموضوع إقبالا كبيرا من طرف الباحثين في الشأن الاقتصادي نظرا لأهميته البالغة، وقد تناول كل منهم جانبا معينا بأساليب وأدوات مختلفة.

المطلب الأول: عرض ومناقشة الدراسات السابقة المحلية.

سيتم في هذا المطلب عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات السابقة المحلية.

أولا: دراسة سيفور فضيلة: الآثار النقدية للعجز الموازي دراسة تحليلية قياسية للجزائر مقارنة ببعض الدول النفطية خلال الفترة (2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/2022.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هي الآثار النقدية التي يحدثها عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 مع مقارنة بعض الدول النفطية؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت بالأساس في:

- إبراز فعالية السياسة المالية التوسعية في معالجة مختلف الاختلالات التي تنتاب الاقتصاد من خلال أفكار الاقتصاديين في المراحل المختلفة لتطور السياسة المالية؛
- تبين كيفية تأثير السياسة المالية التوسعية على معدلات النمو الاقتصادي، تقليل البطالة، الحد من التضخم، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- إعطاء نظرة حول هيكلية الاقتصاد الجزائري والخصائص المختلفة له، ومدى تأثره بالعوامل الخارجية من خلال ارتباطه الوثيق بأسعار المحروقات في البيئة العالمية، بالإضافة إلى تتبع الاتجاهات العامة للسياسة المالية في الجزائر، وتحليل أثرها على أقطاب المربع السحري.

خلصت هذه الدراسة إلى أن السمة البارزة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة هي زيادة النفقات العام للتأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية، كما أكدت الدراسة على أن الأداء الاقتصادي لهذه المؤشرات شهد تحسنا خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفضت كل من معدلات التضخم

والبطالة، إضافة إلى تحقيق ميزان المدفوعات لرصيد موجب، هذا ما أدى إلى اتساع مساحة المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال فترة تنفيذ هذه البرامج.

ثانيا: دراسة قمبرور محمد أمين: فاعلية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2019)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، 2022/2021.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 1992-2019؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت بالأساس في:

- إبراز أهم الآليات المعتمدة في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2019؛
- إبراز أهمية الجباية العادية كمورد دوري في تحقيق توازن الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2019؛
- تحديد أهم المعوقات والعراقيل التي تحد من فاعلية الجباية العادية ومنه فاعلية النظام الجبائي ككل؛
- الوقوف على مدى كفاءة وجاهزية الجهاز الإداري الجبائي وكذا مواكبته لعصر الرقمنة والتي تسهم في الرفع من درجة تنفيذ السياسة الجبائية من جهة ومنه المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبسيط مختلف مراحل الجباية من تحديد الوعاء، التصفية والتحصيل.

خلصت هذه الدراسة إلى أن العجز في الميزانية العامة استمر لعقدين من الزمن يتراوح بين عجز هيكلي متحكم فيه وذلك خلال المرحلة الأولى 1999-2014 وعجز غير متحكم فيه خلال المرحلة الثانية 2015-2019 أين تم الاعتماد على الجباية العادية خلال المرحلة الأولى كمورد ثنائي للميزانية بعد الجباية البترولية، إلى أنه خلال المرحلة الثانية وبعد الصدمة النفطية التي شهدتها أسعار النفط منتصف 2014 والتي انعكست سلبا على الجباية البترولية، ما جعل الدولة تهتم بالسياسة الجبائية كمنخرج من الأزمة بفرض زيادات مست مختلف مكونات الجباية العادية.

ثالثا: دراسة بوفنغور خديجة: تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2021/2020.

عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية أساليب تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت بالأساس في:

- التعرف على مجموعة من الأساليب المالية، النقدية والشرعية لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة واستعراض أهم التجارب الرائدة فيها؛
- إبراز طبيعة العجز في الميزانية العمدة في الجزائر من خلال تحليل أسبابه ومحدداته؛
- إبراز أهم الأساليب التي اعتمدت الحكومة الجزائرية في علاج عجز الميزانية العامة ومدى فعاليتها في تخفيف الميزانية من الصدمات الخارجية؛
- إبراز مختلف البدائل التمويلية المعتمدة في الجزائر لعجز الميزانية العامة للدولة والسياسات المرفقة لها في ظل أسعار النفط الخارجية.

وصلت الدراسة إلى أن الميزانية العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية في تمويل نفقاتها ما جعلها عرضة لتغيرات أسعار النفط في السوق العالمية، ومن هنا لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتنع فائض الجباية البترولية المقدرة على أساس سعر مرجعي في إعداد الميزانية العامة، واستخدامها في تمويل عجزها التي تمكنت من تحقيق استقرار للميزانية خلال الفترة (2014-2000)، إلا أن هذا الاعتماد المتواصل على موارد الصندوق خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط بداية منتصف 2014 أدى إلى تآكل موارد الصندوق سنة 2017، لتلجأ الحكومة إلى اعتماد أسلوب التمويل غير التقليدي كبديل لتمويل العجز الموازي الذي أثر سلبا على العديد من المؤشرات الاقتصادية كالتضخم والبطالة مع اتخاذها لمجموعة من الإجراءات حول ترشيد الإنفاق العام، تخفيض قيمة العملة الوطنية، الإصلاح الضريبي وإطلاق القرض السندي، إلا أن كل هذه الأساليب المعتمدة خلال فترة الدراسة حققت تعافيا على المدى القصير والمتوسط لعجز الميزانية العامة دون معالجته.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة العربية.

سيتم في هذا المطلب عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات السابقة العربية.

أولاً: دراسة أديب قاسم شندي، عباس لفته كنيهر العقابي وازهار شمران جبر الحجامي، اهتمت هذه الدراسة بتوضيح أثر عجز الموازنة العامة باستخدام بعض المتغيرات الفئوية في الاقتصاد العراق، وقد تم في هذا البحث دراسة تحليلية قياسية لبعض المتغيرات الفئوية التي لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على عجز الموازنة العامة العراقية.

خلصت هذه الدراسة إلى أن جميع المتغيرات الفئوية لها تأثير في عجز الموازنة العامة العراقية، هذه المتغيرات تم تصنيفها إلى متغيرات فئوية (وهمية) والتي تمثلت بالأساس في (ضعف البرلمان العراقي في الرقابة على الميزانية العامة، عدم كفاءة الإدارة المالية، عدم وجود المناخ الاستثماري، انعدام الاستقرار السياسي، عدم توفر قواعد البيانات، تأخير تقديم مشروع الميزانية، عدم وجود لجان متخصصة، الفساد المالي).

ثانياً: دراسة ديانا بولس الحصري، استهدفت هذه الدراسة قياس عجز الموازنة ومعدل الفائدة الأردني وذلك بالاعتماد على معطيات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1996-2008، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام النموذج القياسي المتعدد واختبار غرانجر لدراسة العلاقة السببية Granger Causality، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة على معدل الفائدة الأردني وتقديم توصيات بتغيير السياسة المنتهجة لتقليل رصيد الميزانية العامة.

خلصت هذه الورقة البحثية إلى عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الأردني يؤثر إيجاباً على معدل الفائدة على الودائع وهذا ما يدعم وجود أثر المزاخمة في الأردن، كما أكدت الدراسة الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي والدين العام على عجز الموازنة العامة.

ثالثاً: دراسة خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، اهتمت هذه الدراسة بوضع دراسة تحليلية لأسباب عجز الموازنة العامة المصرية والاستراتيجية المقترحة لمعالجتها.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود تزايد في النفقات العامة بمعدل أكبر من الإيرادات وعدم نجاح الحكومة في ترشيد النفقات العامة، وعجزها عن تنمية الموارد المالية من خلال زيادة القاعدة الضريبية مما يدل على أن أسباب عجز الموازنة العامة المصرية يرجع إلى أسباب هيكلية.

المطلب الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة الأجنبية.

سيتم في هذا المطلب عرض ومناقشة مجموعة من الدراسات السابقة الأجنبية.

أولاً: دراسة (Noveski, 2018)، اهتمت هذه الدراسة بتوضيح أثر عجز الموازنة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد المقدوني، بحيث اعتمدت على البيانات الممتدة خلال الفترة 1996-2015، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد وذلك لدراسة أثر بعض المتغيرات الكلية على عجز الموازنة العامة والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، نفقات الاستهلاك النهائي ومعدل البطالة وسعر الصرف.

خلصت هذه الدراسة إلى أن العجز الموازي خلال فترة الدراسة ليس له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، كما أظهرت الدراسة أيضاً أن انخفاض عجز الموازنة يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة والسياسة النقدية عامة في الاقتصاد المقدوني.

ثانياً: دراسة (Nayab, 2015)، استهدف هذا البحث قياس تأثير عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الباكستاني وذلك بالاعتماد على معطيات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1976-2007، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (VECM) واختبار غرانجر لدراسة العلاقة السببية Granger Causality، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر عجز الموازنة على النمو الاقتصادي الباكستاني وتقديم توصيات بتغيير السياسة المنتهجة لتقليل رصيد الميزانية العامة.

خلصت هذه الورقة البحثية إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، كما توصلت الدراسة لعدم وجود تأثير كبير لعجز الميزانية على النمو الاقتصادي في باكستان، بالإضافة لوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار ومن الاستثمار إلى رصيد الميزانية العامة، في حين تم التوصل إلى عدم وجود علاقة سببية من رصيد الميزانية العامة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: دراسة (DAO & DOAN, 2014)، اهتمت هذه الدراسة بالبحث في العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومتغيرات الاقتصاد الكلي الفيتنامي بغرض التحقق من التأثير الذي يلحق بالتنمية الاقتصادية، مستندا في ذلك على البيانات الفصلية الممتدة من الثلاثي الأول لسنة 2003 إلى غاية الثلاثي الأخير من سنة 2012، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طويلة المدى انطلاقاً من العجز الموازي والنفقات الحكومية إلى النمو الاقتصادي، بحيث إن عجز الموازنة له تأثير سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي في حين أن النفقات الحكومية تؤثر

إيجابيا بشكل كبير على النمو الاقتصادي وذلك راجع إلى الارتباط الإيجابي بين هذا الأخير مع النفقات الإنتاجية في حين أن النفقات الغير الإنتاجية لها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي.

رابعا: دراسة (Nur Hayati, 2012)، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي الماليستي مستندا في ذلك على البيانات الفصلية الممتدة من الثلاثي الأول لسنة 2000 إلى الثلاثي الرابع من سنة 2011، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) من أجل تحليل العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الدين الحكومي، النفقات الإنتاجية والنفقات غير الإنتاجية.

خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين عجز الميزانية العامة والنمو الاقتصادي في حين أشارت إلى وجود علاقة طويلة المدى وإيجابية بين كل من الإنفاق الإنتاجي والنمو الاقتصادي الماليستي، كما توصل إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإنتاجية هي المتغيرات الوحيدة من بين متغيرات الدراسة التي يمكن أن تحدث توازن نسبي في الاقتصاد الماليستي في حالة حدوث صدمة اقتصادية.

خامسا: دراسة (Andreas & Anastasios, 2011)، حاول الباحث من خلال هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي اليوناني والتي تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف الاسمي، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة من 1980 إلى 2009، وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (VECM) وتقديرات تحليل التباين.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وعجز الميزانية العامة على المدى الطويل، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد من سعر الصرف الاسمي إلى رصيد الميزانية العامة ومن هذا الأخير إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ذو اتجاهين بين سعر الصرف الاسمي ومؤشر أسعار المستهلك، علاوة على ذلك لم تتوصل الدراسة لوجود أي أثر بين العجز الموازي والتضخم، لذلك سلطت الورقة البحثية الضوء على التأثير المباشر لسعر الصرف الاسمي على عجز الميزانية، وبالتالي فإن النتائج التي توصل إليها الباحث يمكن أن تساعد واضعي السياسات وكذلك المحللين الكمييين من خلال إعطاء معلومات مفيدة بشأن سلوك وعلاقات متغيرات الاقتصاد الكلي الهامة.

وتختلف دراساتنا التي جاءت بعنوان محددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1998/2020-، عن الدراسات السابقة في عدة جوانب مهمة:

أولاً: بينما تتناول الدراسات السابقة آثار العجز الموازي في الجزائر على مختلف الجوانب الاقتصادية، ركزت دراستنا على محددات العجز الموازي ومدى تأثيرها، هذا يعني أنها سعت إلى فهم العوامل التي يمكن أن تسهم في تشكل العجز الموازي بدلا من التركيز على تأثيره؛

ثانياً: أظهرت دراستنا رؤية جديدة حول العوامل المؤثرة على العجز الموازي إلى جانب الصدمات النفطية، هذا يمكن أن يساعد في فهم الأسباب والتأثيرات الكامنة وراء العجز الموازي في الاقتصاد الجزائري، يتيح أيضا تطور سياسات اقتصادية أكثر فعالية واستدامة لإدارة العجز الموازي في المستقبل.

بشكل عام فقد حاولنا من خلال دراستنا فهم مسألة العجز الموازي في الجزائر وتبسيط الضوء على عوامل جديدة يمكن أن تلعب دورا حاسما في تحديد مسار الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية باستخدام طريقة (ACP) لمحددات العجز الموازي في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء دراسة تحليلية لمحددات العجز الموازي في ظل الصدمات النفطية وذلك حسب المعطيات المتاحة للفترة 1998-2020. وبغية ذلك سنقوم باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) والتي تستخدم في تحليل الجداول الإحصائية بشرط أن تكون كل المتغيرات ذات طبيعة كمية وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد فضاءات شعاعية جزئية أقل بعدها تسمح بتمثيل البيانات بشكل واضح، وقد تم اختيار المتغيرات المستخدمة ورموزها كما يلي:

- متغير العجز الموازي ونرمز له بالرمز (SB)؛
- متغير الجباية البترولية ونرمز له بالرمز (FP)؛
- متغير الإيرادات خارج المحروقات-الإيرادات العادية- ونرمز له بالرمز (RNP)؛
- متغير النفقات العامة ونرمز له بالرمز (DP)؛
- متغير سعر البترول ونرمز له بالرمز (PP)؛
- متغير سعر الصرف ونرمز له بالرمز (TAUCH).

سيتم إدخال اللوغاريتم على هذه المتغيرات لإحداث التجانس بينها في النموذج القياسي المقدر، وبعد تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية باستخدام برنامج (Xlstat 2022) توصلنا إلى ما يلي:

المطلب الأول: التحليل في الفضاء الشعاعي R^n .

نحاول من خلال هذا المطلب التحليل في الفضاء الشعاعي R^n ، أي تحليل المتغيرات في فضاء الأفراد.

أولاً: عدد المحاور المأخوذة للتفسير.

بغية تحديد عدد المحاور المأخوذة لتفسير الظاهرة المدروسة نقوم بحساب القيم الذاتية والأشعة الذاتية لتكوين محاور المخطط العاملي "*Plan factoriel*" الذي يمثل الأفراد والمتغيرات.

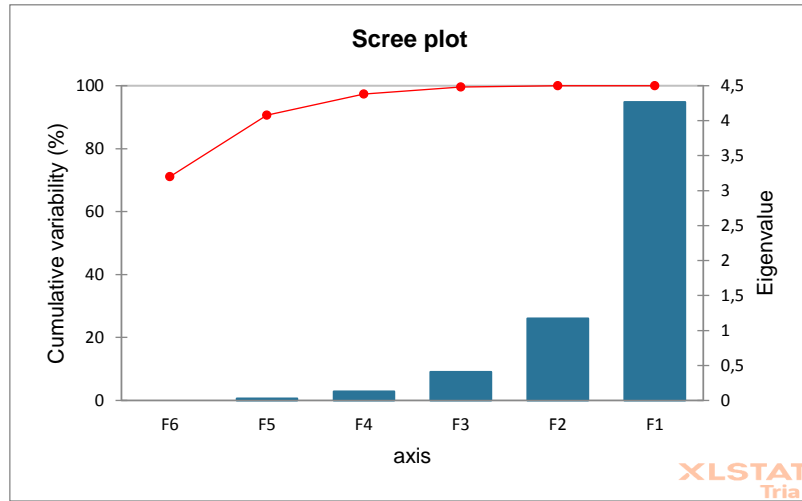
الجدول رقم (3-1): القيم الذاتية.

F5	F4	F3	F2	F1	
0.027	0.129	0.406	1.172	4.267	EIGENVALUE
0.444	2.150	6.761	19.531	71.114	VARIABILITY (%)
100.000	99.556	97.406	90.645	71.114	CUMULATIVE %

المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

ومن خلالها قمنا برسم التمثيل البياني لنقاط المتغيرات والذي كان على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): التمثيل البياني للقيم الذاتية.



المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

بالاعتماد على معيار كايزر "*critère de kaiser*" والذي يأخذ بعين الاعتبار القيم الذاتية الأكبر من الواحد الصحيح ($\lambda_i > 1$)، فإن القيمة الذاتية ($\lambda_1 = 4.267$) الخاصة بالمحور العامل الأول (المحور الأول) أو المركبة الأساسية الأولى F_1 ، تمثل حوالي 71.114% من قيمة الجمود الكلي، بالإضافة إلى القيم الذاتية الخاصة بالمحور (F_2) التي تساوي ($\lambda_2 = 1.172$) بنسبة (19.531%)، بعكس القيم الذاتية الأخرى والتي جميع قيمها أقل تماما من الواحد، وبالتالي فإننا سنكتفي مباشرة بتحليل وتفسير سحابة نقاط المتغيرات والأفراد على المستوى (F_1, F_2)، فتكون نسبة التمثيل على المخطط العامل في الفضاء IR^2 ذو المحورين المحور الأول والمحور الثاني والممثلة بنسبة جمود كلي 90.645% من التمثيل العام وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط على المخطط العامل لهذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين.

ثانيا: نسبة تمثيل المتغيرات على المحاور.

بعد إيجاد الأشعة الذاتية الوحدوية المرفقة بالقيم الذاتية لمصفوفة الارتباط قمنا بحساب إحداثيات المتغيرات على المحاور العاملة وهي موضحة وفق الجدول التالي:

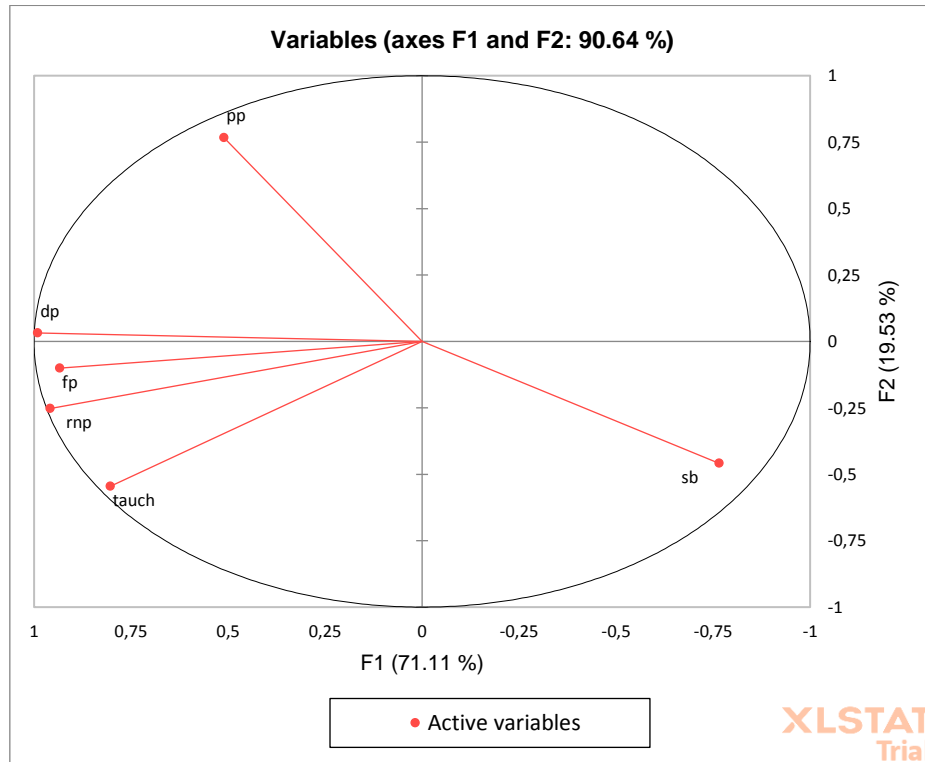
الجدول رقم (3-2): إحداثيات المتغيرات في تشكيل المحور.

F5	F4	F3	F2	F1	
0.281	0.056	0.704	-0.424	-0.371	SB
-0.277	0.754	0.323	-0.093	0.452	FP
0.735	-0.147	0.012	-0.233	0.464	RNP
0.189	0.081	-0.195	0.029	0.480	DP
-0.003	-0.311	0.583	0.709	0.247	PP
-0.518	-0.551	0.151	-0.504	0.389	TAUCH

المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

ومن خلالها قمنا برسم التمثيل البياني لنقاط المتغيرات والذي كان على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني لإحداثيات نقاط المتغيرات (F_1, F_2)



المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

الفصل الثالث: قياس وتحليل محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1998-2020)

من خلال الشكل رقم (3-2) يمكننا تحديد ثلاث مجموعات من المتغيرات المتجانسة، حيث تساهم المجموعة الأولى (الجباية البترولية، الإيرادات العادية، النفقات الحكومية وسعر الصرف، رصيد الموازنة) في تكوين المحور العاملي الأول F_1 بنسبة (20.443، 21.537، 23.009، 15.157، 49.524%) على التوالي، أما المجموعة الثانية (أسعار البترول) فتساهم في تكوين المحور العاملي الثاني F_2 بنسبة (50.234%)، وذلك ما تؤكد قيم (cos^2) ، فالمجموعة الأولى (الجباية البترولية، الإيرادات العادية، النفقات الحكومية وسعر الصرف، رصيد الموازنة) والتي تأخذ القيم (0.872، 0.919، 0.982، 0.647، 0.586) على التوالي تمثل بشكل جيد المحور العاملي الأول F_1 لأن جميع قيمها تقترب من الواحد. بينما قيم (cos^2) للمجموعة الثانية (سعر البترول) كانت (0.589) فتساهم في تكوين المحور العاملي الثاني F_2 . التي نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): مساهمة المتغيرات في تشكيل المحور.

F5	F4	F3	F2	F1	
0.002	0.000	0.201	0.211	0.586	SB
0.002	0.073	0.042	0.010	0.872	FP
0.014	0.003	0.000	0.064	0.919	RNP
0.001	0.001	0.015	0.001	0.982	DP
0.000	0.012	0.138	0.589	0.261	PP
0.007	0.039	0.009	0.298	0.647	TAUCH

المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

ثالثا: تفسير معاملات الارتباط الخطي.

انطلاقا من الشكل السابق الشكل رقم (3-2) وباعتماد على الزوايا المحصورة بين المتغيرات وكذا مصفوفة الارتباط المبينة كما يلي:

جدول رقم (3-4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

	SB	FP	RNP	DP	PP	TAUCH
SB	1					
FP	-0.5734	1				
RNP	-0.6101	0.9025	1			
DP	-0.8267	0.9032	0.9430	1		
PP	-0.5791	0.4460	0.3045	0.4812	1	
TAUCH	-0.3298	0.7759	0.9097	0.7591	0.0501	1

المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

يمكن القول إن:

✓ الزاوية المحصورة بين كل من الإيرادات العادية والجباية البترولية، النفقات الحكومية، سعر الصرف هي زاوية حادة (تقترب من الصفر) مما يدل على وجود ارتباط قوي وموجب فيما بينها أي:

$$1 \simeq (\cos \theta (\theta \simeq 0)) , \text{ ومثال ذلك درجة الارتباط الموجودة بينهما والتي بلغت على التوالي } (0.9025, 0.9032, 0.7759);$$

✓ إن الزوايا القائمة أو الشبه قائمة تدل على عدم وجود ارتباط أو ارتباط ضعيف جدا بين المتغيرات $0 \simeq (\cos \theta (\theta \simeq \frac{\pi}{2}))$ ، ويظهر ذلك جليا بين كل من أسعار البترول وسعر الصرف بدرجة ارتباط (0.0501).

✓ إن الزوايا المنفرجة تدل على وجود ارتباط سالب فيما بينها أي $-1 \simeq (\cos \theta (\theta \simeq \pi))$ ، ومثال ذلك درجة الارتباط الموجودة بين رصيد الموازنة وباقي متغيرات الدراسة بدرجات متفاوتة من متغير إلى آخر فدرجة الارتباط فدرجة الارتباط بين رصيد الموازنة والنفقات الحكومية بلغت (-0.8267) أي أنه توجد علاقة عكسية قوية بينهما.

المطلب الثاني: التحليل في الفضاء الشعاعي R^p .

نحاول من خلال هذا المطلب التحليل في الفضاء الشعاعي R^p ، أي تحليل الأفراد في فضاء المتغيرات.

أولاً: المركبات الأساسية للأفراد على المحاور.

بعد إيجاد الأشعة الذاتية الوحيدة المرفقة بالقيم الذاتية لمصفوفة الارتباط قمنا بحساب إحداثيات المتغيرات

على المحاور العاملة وهي موضحة وفق الجدول التالي:

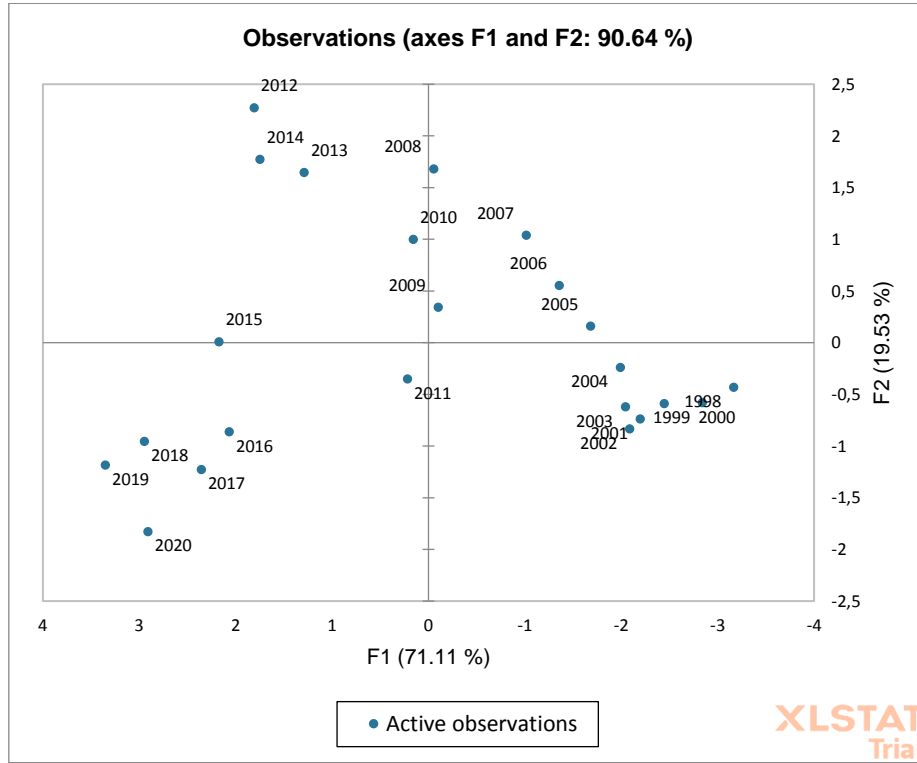
الجدول رقم (3-5): إحداثيات الأفراد على المحاور العاملة

F5	F4	F3	F2	F1	
0.400	0.020	-0.565	-0.433	-3.168	1998
0.144	-0.032	-0.238	-0.582	-2.844	1999
-0.149	-0.192	0.140	-0.591	-2.447	2000
-0.182	-0.065	0.042	-0.739	-2.200	2001
-0.239	-0.048	0.157	-0.836	-2.089	2002
-0.120	-0.136	0.055	-0.621	-2.046	2003
0.038	-0.055	0.173	-0.240	-1.994	2004
0.018	-0.228	0.425	0.158	-1.683	2005
0.026	-0.318	0.389	0.553	-1.360	2006
-0.008	-0.239	0.126	1.037	-1.018	2007
-0.073	0.557	0.831	1.681	-0.056	2008
-0.130	0.965	0.586	0.342	-0.102	2009
-0.019	0.171	0.196	0.996	0.155	2010
0.122	0.916	-1.757	-0.351	0.216	2011
0.020	-0.340	-0.435	2.271	1.807	2012
0.157	-0.205	0.409	1.644	1.287	2013
-0.005	-0.213	-0.511	1.771	1.745	2014
-0.303	-0.149	-1.284	0.007	2.172	2015
-0.040	-0.382	-0.818	-0.865	2.065	2016
0.339	-0.012	0.393	-1.230	2.356	2017
0.147	-0.089	0.796	-0.958	2.945	2018
-0.075	0.353	0.797	-1.186	3.350	2019
-0.071	-0.279	0.093	-1.829	2.908	2020

المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

ومن خلالها قمنا برسم التمثيل البياني لنقاط المتغيرات والذي كان على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني لنقاط الأفراد.



المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

من خلال الشكل رقم (3-4) يمكننا تحديد أربع مجموعات حيث تساهم المجموعة الأولى (1998، 1999، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) في تكوين المحور العاملي الأول F_1 بنسبة (2.886، 1.884، 4.807، 4.344، 5.654، 8.84، 11.438، 8.617) على التوالي، أما المجموعة الثانية (2007، 2008، 2010، 2012، 2013، 2014) فتساهم في تكوين المحور العاملي الثاني F_2 بنسبة (3.988، 10.479، 3.683، 19.138، 10.03، 11.63) على التوالي، أما المجموعة الثالثة والرابعة فهي تشمل باقي السنوات (2009، 2011) على التوالي، والتي تساهم في تشكيل باقي المحاور العاملية. وذلك ما تؤكده قيم (\cos^2) ، فالمجموعة الأولى تمثل بشكل جيد المحور العاملي الأول F_1 لأن جميع قيمها تقترب من الواحد على النحو التالي:

الجدول رقم (3-6): مساهمة الأفراد في تشكيل المحاور.

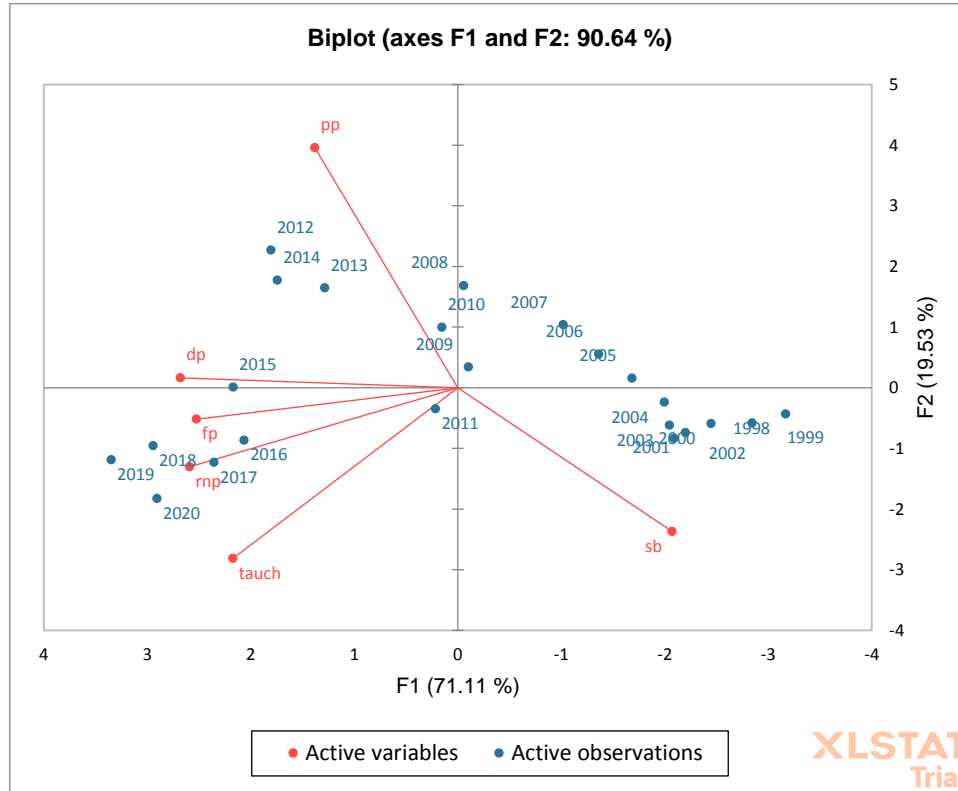
F5	F4	F3	F2	F1	
0.015	0.000	0.030	0.017	0.938	1998
0.002	0.000	0.007	0.040	0.951	1999
0.003	0.006	0.003	0.054	0.933	2000
0.006	0.001	0.000	0.101	0.892	2001
0.011	0.000	0.005	0.136	0.848	2002
0.003	0.004	0.001	0.084	0.908	2003
0.000	0.001	0.007	0.014	0.977	2004
0.000	0.017	0.059	0.008	0.916	2005
0.000	0.042	0.063	0.127	0.768	2006
0.000	0.026	0.007	0.492	0.474	2007
0.001	0.081	0.180	0.737	0.001	2008
0.012	0.656	0.242	0.083	0.007	2009
0.000	0.027	0.035	0.915	0.022	2010
0.004	0.204	0.751	0.030	0.011	2011
0.000	0.013	0.022	0.591	0.374	2012
0.005	0.009	0.036	0.589	0.361	2013
0.000	0.007	0.040	0.483	0.469	2014
0.014	0.003	0.254	0.000	0.728	2015
0.000	0.025	0.115	0.128	0.732	2016
0.016	0.000	0.021	0.206	0.757	2017
0.002	0.001	0.062	0.089	0.846	2018
0.000	0.009	0.047	0.105	0.838	2019
0.000	0.007	0.001	0.281	0.711	2020

المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

ثانيا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد على المستوى الأول.

من خلال الجدول (3-5) يمكن استخراج التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد على المستوى الأول وفق ما يلي:

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد على المستوى الأول.



المصدر: مخرجات برنامج "xlstat"

من خلال الشكل رقم (3-5) والنتائج السابقة يمكن من الوقوف على وضعية رصيد الموازنة، الإيرادات العادية، الجباية البترولية، النفقات العامة، سعر الصرف وسعر البترول خلال الفترة 1998-2020، والتي مكنت من إعطاء نظرة تحليلية عن مؤشرات رصيد الموازنة في الجزائر، حيث نلاحظ تركز رصيد الموازنة خلال سنوات 1998-2003 أين سجل رصيد الموازنة العامة فائض خلال عامي 2002 و 2001، يرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة مما أدى إلى زيادة في إيرادات الدولة من مداخل البترول، بينما نلاحظ تركزت متغير أسعار البترول خلال الفترة 2007-2014 حيث وصل أسعار البترول إلى أعلى مستويات لها أين سجلت أعلى سعر بلغ 112.94 دولار للبرميل عام 2011، كما شهدته هذه الفترة تذبذب واضح بالخصوص سنة 2014 التي عرفت انهيار في أسعار النفط في الأسواق العالمية، في المقابل نجد تركز كل من الإيرادات العادية، الجباية البترولية، أسعار الصرف والنفقات الحكومية خلال فترات 2015-2020.

المبحث الثالث: تطبيق تقنية الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل نتائجها.

يهتم هذا المبحث بتحديد وقياس أثر محددات العجز الموازي المتمثلة في كل من الإيرادات العادية، الجباية البترولية، سعر البترول، سعر الصرف، النفقات الحكومية على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020، حيث سنبدأ بدراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة ومن ثم سنعتمد على التمثيل الهيكلي لنموذج VAR من درجة P والذي يطلق عليه اختصار نموذج SVAR، بغرض دراسة الصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي على رصيد الموازنة العامة.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر بيانات السلاسل الزمنية من أهم البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقة الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأن غياب صفة الاستقرار يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكل الانحدار الزائف، إذ نقول عن السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباين مستقل عن الزمن، أي أنها تحقق الشروط التالية¹:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(x_t) = \mu, t \in Z$ ؛
 - يجب أن يكون التباين منتهى وثابت عبر الزمن $V(x_t) = \sigma_x^2 = \gamma_0 < +\infty, t \in Z$ ؛
 - التباين بين قيمتين لنفس المتغير مستقل عن الزمن $\text{cov}(x_{ti}, x_{t+h}) = \gamma_h, t \in Z, h \in Z$ ؛
- أو بتعبير آخر تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت خالية من مركبة الاتجاه العام والمركبة الفصلية، ولا على أي تغيير بتغير الزمن.

¹ Pour plus de détails voir :

- Terence C. Mills, **Time Series Econometrics - A Concise Introduction**-, Palgrave Macmillan, England, 2015, P06.
- Gourieroux. C, Monfort. A, **Séries Temporelles et Modèles Dynamiques**, Economica, Paris.1990, P 152.

هناك العديد من الطرق المستخدمة في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وقد اعتمدنا في دراستنا على:

اختبار ديكي- فولر المطور¹ لاعتبار أن اختبار ديكي- فولر البسيط صالح فقط لنماذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى إضافة إلى إهمال احتمال ارتباط الأخطاء، لهذا فقد قام كل من *Dickey & Fuller* بتوسيع وتطوير هذا الاختبار وذلك من أجل تدارك تلك النقائص، حيث يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج الموضحة كالتالي:

$$\begin{cases} (4) \Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta y_t + \varepsilon_t \\ (5) \Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta y_t + c + \varepsilon_t \\ (6) \Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=1}^p \phi_j \Delta y_t + c + bt + \varepsilon_t \end{cases}$$

بعد تقدير النماذج الثلاثة بطريقة المربعات الصغرى العادية يتم اختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \lambda = 0 \\ H_1 : \lambda \neq 0 \end{cases}$$

ويكون قرار قبول أو رفض فرضية العدم وذلك بمقارنة القيمة الحرجة في الجداول الإحصائية المقترحة من طرف ديكي- فولر مع نتائج إحصائية الاختبار:

$$ADF_{\tau} = \frac{\hat{\lambda}}{SE(\hat{\lambda})}$$

إذا كانت $ADF_{\tau} \geq ADF_{tab}$ في أحد النماذج الثلاثة فيتم قبول الفرضية $H_0 : \lambda = 0$ أي وجود جذر الوحدة وعدم استقرار السلسلة.

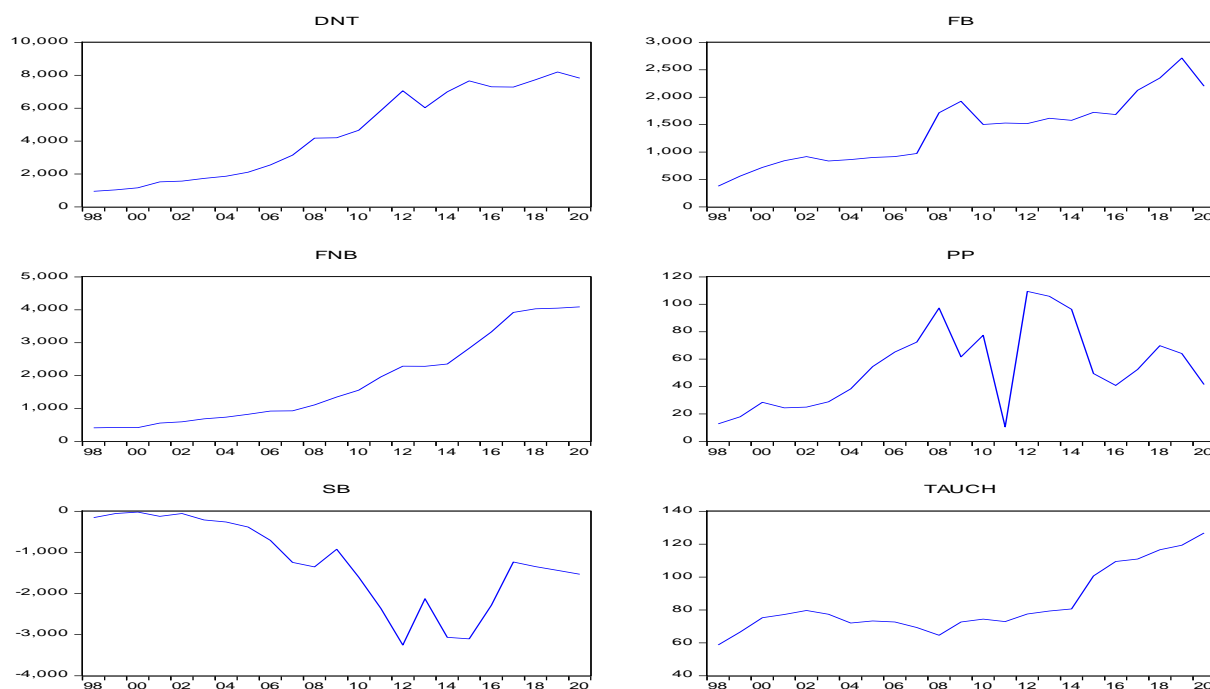
أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

سنقوم بدراسة استقرارية سلسلة رصيد الموازنة العامة SB سلسلة سعر البترول PP، سلسلة الجباية البترولية FP، سلسلة الإيرادات خارج المحروقات (الإيرادات العادية) RNP، سلسلة سعر الصرف TAUCH وسلسلة النفقات العامة DP، بالاعتماد على اختبار ADF عند المستوى، حيث وضع الرسم البياني لمتغيرات الدراسة عدم استقرار السلاسل الزمنية وفق ما يلي:

¹ Pour plus de détails voir :

- Dickey. D, Fuller. W, *The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root*, Econometrica, n° 49, N-Y, 1981, PP 1057-1072.

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نظرا لاستحالة إدخال اللوغاريتم على متغير رصيد الميزانية باعتبار وجود قيم سالبة في هذه السلسلة فقد قمنا بمعالجة هذا الاشكال عن طريق تطبيق طريقة ترجمة القيم ثم تحويلها¹، باستعمال برنامج *EViews* تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-7): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى

نتائج اختبار ADF

المتغيرات	ADF _{cel}	ADF _{teb}			Prob	القرار
		%10	%5	%1		
LSB	3.779-	4.440-	3.632-	3.254-	0.0377	مستقرة عند 5%
LFP	3.347-	4.440-	3.632-	3.254-	0.0847	غير مستقرة الاتجاه العام معنوي
LRNP	2.375-	4.467-	3.644-	3.261-	0.3801	غير مستقرة الاتجاه العام معنوي
LTAUCH	2.346	2.674-	1.957-	1.608-	0.9934	غير مستقرة
LDP	3.823	2.674-	1.957-	1.608-	0.9998	غير مستقرة
LPP	3.805-	4.440-	3.632-	3.254-	0.0359	مستقرة عند 5%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

¹ عبد اللطيف حسن شومان، علي حسن، "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 2013، 9، ص 174-210.

من خلال نتائج جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية الذي يبين لنا أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بوجود جذر للوحدة، بالنسبة لكل من (LTAUCH, LFP, LRNP, LDP) أي أن هذه السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى حيث كانت القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (MacKinnon) عند مستوى دلالة (1%)، (5%)، (10%)، بينما يتم قبولها بالنسبة لمتغير رصيد الموازنة العامة (LSB) وسعر البترول (LPP) أي أن السلسلة مستقرة عند المستوى حيث كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (MacKinnon) عند مستوى دلالة (1%)، (5%)، (10%)،

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

بعد دراسة استقرارية كل من سلسلة الجباية البترولية FP، سلسلة الإيرادات العادية RNP، سلسلة سعر الصرف TAUCH وسلسلة النفقات العامة DP، بالاعتماد على اختبار ADF بعد إجراء الفروقات الأولى، باستعمال برنامج *EVIEWS* تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-8): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

نتائج اختبار ADF

المتغيرات	ADF _{cel}	ADF _{teb}			Prob	القرار
		%10	%5	%1		
DLFP	3.866-	4.467-	3.644-	3.261-	0.0328	مستقرة
DLRNP	3.952-	4.467-	3.644-	3.261-	0.0278	مستقرة
DLTAUCH	3.745-	4.467-	3.644-	3.261-	0.0414	مستقرة
DLDP	4.847-	4.467-	3.644-	3.261-	0.0046	مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

عند فحص كل من (LTAUCH, LFP, LRNP, LDP) عند الفرق الأول تبين أنه يمكن رفض فرضية العدم بالنسبة للفروق الأولى مما يعني أنها مستقرة بعد أخذ الفروقات الأولى. حيث كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (MacKinnon) عند مستوى دلالة (1%)، (5%)، (10%).

المطلب الثاني: دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة العلاقة السببية بين محددات العجز الموازي من جهة ورصيد الموازنة العامة من جهة أخرى وذلك باستعمال منهجية *TADA-YAMAMOTO*.

أولا: تحديد فترة الإبطاء.

يتم تحديد أو اختبار عدد فترات الإبطاء الملائمة والتي تقوم على أساس أقل قيمة لمعايير *Schwarz(SC)*، *Akaike (AIC)* وفق ما يلي:

■ معيار *Akaike*: يعد هذا المعيار الأكثر استعمالا والذي يهدف إلى تصغير التباين مقارنة بالزيادة في معلمات النموذج حيث تتم المفاضلة بين النماذج حسب أصغر قيمة له وهو يعطى وفق العلاقة التالية¹:

$$AIC = \hat{\sigma}^2 \exp \left[2 \left(\frac{p+q}{N} \right) \right]$$

حيث تمثل (p, q) عدد المعلمات المقدرة في النموذج.

1. معيار *Schwarz*: اقترح هذا المعيار من طرف *Schwarz* حيث تتم المفاضلة بين النماذج حسب أقل قيمة له وهو يعطى وفق الصيغة التالية²:

$$SC = Ln(\hat{\sigma}^2) \left(\frac{p+q}{N} \right) Ln(N)$$

الجدول التالي يوضح عدد فترات الإبطاء المثلى حسب كل معيار:

الجدول رقم (3-9): نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى.

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	130.1284	NA	1.64e-13	-12.41284	-12.11412	-12.35453
1	160.7174	39.76573	3.39e-13	-11.87174	-9.780704	-11.46355
2	239.9922	55.49236*	1.67e-14*	-16.19922*	-12.31587*	-15.44115*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

¹ Akaike. H, **A New Look at the Statistical Model Identification**, IEEE Transactions on Automatic Control, Vol AC-19, n°06, 1974, PP 716-723.

² Schwarz. G, **Estimating the Dimension of a Model**, Annals of Statistics, Vol 06, 1978, PP 461-464.

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (3-9) أن أقل قيمة لمعيار AIC هي (-16.199) والتي تقابل التأخير الثاني ($P=2$) وعليه سيتم الاعتماد على هذه الفترة في تقدير النموذج.

ثانيا: اختبار السببية (*Toda-Yamamoto Causality*):

تعد منهجية *Granger* لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الأكثر استعمالا وانتشارا والتي تمكننا من معرفة العلاقة بين هذه المتغيرات، حيث إنه يمكننا القول بأن هناك المتغير X يسبب المتغير Y في الفترة t بمفهوم *Granger* إذا كان (*Granger, 1969*):

$$E(Y_t / Y_{t-1}, X_{t-1}) \neq E(Y_t / Y_{t-1})$$

ومن أهم شروط استعمالها هو استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى، لهذا اقترح كل من (*Toda & Yamamoto*) منهجية جديدة والتي تعتمد على معادلة *Granger* وتم تطويرها بإضافة الفترات المتباطئة للمعادلة. كما أن اختبار السببية (*Toda-Yamamoto Causality*) يستخدم السلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلفة $I(0), I(1)$ أو حتى $I(2)$ حيث يعتمد على الخطوات التالية (*Toda & Yamamoto, 1995*):

- تحديد أعلى درجة تكامل بين السلاسل الزمنية d_{max} ;
- تحديد فترات الإبطاء المثلى k وذلك بالاعتماد على أحد الاختبارات (AIC, SC, HQ);
- تقدير نموذج $VAR(k+d_{max})$ وهي طريقة مطورة لاختبار *Wald*.

من الشروط الأساسية لتطبيق منهجية *Toda-Yamamoto Causality* أن لا تفوق درجة تكامل بين السلاسل الزمنية d_{max} فترات الإبطاء المثلى k ، للتوضيح إذا كنا بصدد دراسة العلاقة السببية بين سلسلتين $(h_t; m_t)$ وفق منهجية *Toda-Yamamoto* يجب علينا تقدير نموذج $VAR(k+d_{max})$ على النحو التالي:

$$\begin{cases} h_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^k \alpha_{1i} h_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \alpha_{2j} h_{t-j} + \sum_{i=1}^k \alpha_{1i} m_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \alpha_{2j} m_{t-j} + u_{1t} \\ m_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} m_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \beta_{2j} m_{t-j} + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} h_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+d_{max}} \beta_{2j} h_{t-j} + u_{2t} \end{cases}$$

يستند الاختبار على احصائية *Wald* التي يتم توزيعها وفقا لـ χ^2 حيث يختبر الفرضيات التالية:

$$\begin{aligned} H_0 : \alpha_{1i} = 0 (\chi_c^2 < \chi_t^2; p\text{-value} \chi^2 > 5\%) : m_t \text{ ne cause pas } h_t \\ H_0 : \beta_{1i} = 0 (\chi_c^2 < \chi_t^2; p\text{-value} \chi^2 > 5\%) : h_t \text{ ne cause pas } m_t \end{aligned}$$

يتم اختيار الفجوات الزمنية بواسطة المعايير الإحصائية AIC ، SC وقد أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (3-9) أن أقل قيمة لمعيار AIC هي (-16.199) والتي تقابل التأخير الثاني $k=2$ ، بعد تحديد درجة التأخير ودرجة التكامل بين المتغيرات $d_{max}=1$ نقوم بتقدير نموذج $VAR(2+1)$ ومن ثم اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة وهذا وفق منهجية *Toda-Yamamoto Causality* حيث كانت النتائج كما يلي:

أ. دراسة العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة والجباية البترولية: سنقوم في هذه المرحلة بدراسة العلاقة المتبادلة بين كل من رصيد الميزانية والجباية البترولية وفق ما يلي:

1. حالة وجود تغير في الجباية البترولية يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة: نلاحظ من خلال نتائج اختبار السببية أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald* ($P=0.0487$) أصغر من 0.05 أي أن التغير في الجباية البترولية يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة وهي موضحة وفق ما يلي:

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين الجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة.

Dependent variable: LSB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPP	37.21800	2	0.0000
DLTAUCH	5.123046	2	0.0772
DLRNP	6.042424	2	0.2984
DLFP	2.418633	2	0.0487
DLDP	5.888434	2	0.0526
All	67.09909	10	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

2. حالة وجود تغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في الجباية البترولية: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald* ($P=0.6750$) أكبر من 0.05 أي أن التغير في رصيد الميزانية لا يسبب التغير في الجباية البترولية. وهي موضحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-11): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين رصيد الموازنة العامة والجبائية البترولية

Dependent variable: DLFP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LSB	0.786171	2	0.6750
LPP	0.646273	2	0.7239
DLTAUCH	1.087626	2	0.5805
DLRNP	1.529372	2	0.4655
DLDP	2.660100	2	0.2645
All	5.919378	10	0.8220

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

يمكن القول أن وجود تغير في الجبائية البترولية يسبب تغيراً في رصيد الموازنة العامة للدول التي تعتمد على هذا المصدر كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية. وذلك لأن أسعار النفط في الأسواق العالمية تتأثر بعدة عوامل، مثل العرض والطلب، والأوضاع السياسية، والأحداث الجيوسياسية، والتكنولوجيا، والتطورات الاقتصادية العالمية، وغيرها من العوامل.

فإذا تراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الجبائية البترولية وبالتالي تراجع الإيرادات الحكومية، وتحتاج الحكومة في هذه الحالة إلى اتخاذ إجراءات مالية لتعديل ميزانيتها وتقليل العجز المالي. وعلى العكس من ذلك، إذا زادت أسعار النفط في الأسواق العالمية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الجبائية البترولية وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية.

من أجل تحقيق الاستقرار المالي للدولة والحفاظ على موازنة متوازنة، فإن الدول التي تعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية ينبغي أن تعمل على تنويع مصادر الإيرادات الحكومية وتنمية القطاعات الأخرى من أجل تقليل التبعية عن النفط، وتحقيق التنمية المستدامة.

ب. دراسة العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة والإيرادات العادية: سنقوم في هذه المرحلة بدراسة العلاقة المتبادلة بين كل من رصيد الموازنة العامة والإيرادات العادية وفق ما يلي:

1. حالة وجود تغير في الإيرادات العادية يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald* ($P=0.2984$) أكبر من 0.05 أي أن التغير في الإيرادات العادية لا يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة وهي موضحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) الإيرادات العادية ورصيد

الموازنة العامة

Dependent variable: LSB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPP	37.21800	2	0.0000
DLTAUCH	5.123046	2	0.0772
DLRNP	6.042424	2	0.2984
DLFP	2.418633	2	0.0487
DLDP	5.888434	2	0.0526
All	67.09909	10	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

2. حالة وجود تغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في الإيرادات العادية: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald* ($P= 0.9404$) أكبر من 0.05 أي أن التغير في رصيد الميزانية لا يسبب التغير في الإيرادات العادية وهي موضحة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين رصيد الموازنة العامة

والإيرادات العادية

Dependent variable: DLRNP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LSB	0.122902	2	0.9404
LPP	0.490029	2	0.7827
DLTAUCH	0.827807	2	0.6611
DLFP	0.013677	2	0.9932
DLDP	0.743915	2	0.6894
All	2.719995	10	0.9873

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

من خلال نتائج اختبار السببية بين متغير رصيد الموازنة العامة ومتغير الإيرادات العادية وجدنا أنه لا توجد علاقة سببية بينهما وهذا ما لا يعكس النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أن وجود تغيير في الإيرادات العادية يمكن أن يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة. فعندما تزداد الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم والإيرادات الأخرى، فإن هذا يؤدي إلى زيادة رصيد الموازنة العامة أي تقلص في العجز الموازي، وعلى العكس من ذلك، إذا انخفضت الإيرادات الحكومية من الإيرادات العادية، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة، ويجعل من الصعب على الحكومة تمويل النفقات الحكومية المختلفة.

ج. دراسة العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة والنفقات العامة: سنقوم في هذه المرحلة بدراسة العلاقة المتبادلة بين كل من رصيد الموازنة والنفقات العامة وفق ما يلي:

1. حالة وجود تغير في النفقات العامة يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية $wald (P=0.0526)$ أصغر من 0.10 أي أن التغير في النفقات العامة يسبب التغير في رصيد الموازنة نوضحها وفق ما يلي:

الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين النفقات الحكومية ورصيد الموازنة العامة

Dependent variable: LSB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPP	37.21800	2	0.0000
DLTAUCH	5.123046	2	0.0772
DLRNP	6.042424	2	0.2984
DLFP	2.418633	2	0.0487
DLDP	5.888434	2	0.0526
All	67.09909	10	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

2. حالة وجود تغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في النفقات العامة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية $wald (P= 0.0263)$ أصغر من 0.05 أي أن التغير في رصيد الموازنة يسبب التغير في النفقات العامة وفق ما يلي:

الجدول رقم (3-15): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين رصيد الموازنة العامة والنفقات العامة

Dependent variable: DLDP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LSB	7.279476	2	0.0263
LPP	0.330889	2	0.8475
DLTAUCH	1.380336	2	0.5015
DLRNP	5.636446	2	0.0597
DLFP	2.074503	2	0.3544
All	20.69887	10	0.0233

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

حالة وجود تغير في النفقات العامة يمكن أن يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة. إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي دون الزيادة في الإيرادات العامة، فسيؤدي ذلك إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وحتى تراكم الدين العام. وعلى الجانب الآخر، إذا قامت الحكومة بتقليل الإنفاق الحكومي دون زيادة الإيرادات المقابلة، فسيؤدي ذلك إلى زيادة فائض الموازنة العامة وبالتالي يتأثر رصيد الموازنة العامة بتغيرات الإنفاق الحكومي بالتزامن مع تغيرات الإيرادات العامة. ومن هنا يجب على الحكومة تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات العامة وإدارة الإنفاق بحيث يتم التركيز على الأولويات الحيوية والتحكم في الإنفاق الزائد وتحسين جودته من خلال توجيهه إلى المشاريع التي تعود بالفائدة المرجوة وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

د. دراسة العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وسعر البترول: سنقوم في هذه المرحلة بدراسة العلاقة المتبادلة بين كل من رصيد الموازنة وسعر البترول وفق ما يلي:

1. حالة وجود تغير في سعر البترول يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية $wald (P= 0.0000)$ أصغر من 0.05 أي أن التغير في سعر البترول يسبب التغير في رصيد الموازنة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين سعر البترول ورصيد

الموازنة العامة

Dependent variable: LSB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPP	37.21800	2	0.0000
DLTAUCH	5.123046	2	0.0772
DLRNP	6.042424	2	0.2984
DLFP	2.418633	2	0.0487
DLDP	5.888434	2	0.0526
All	67.09909	10	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

2. حالة وجود تغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في سعر النفط: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald* ($P = 0.2889$) أكبر من 0.05 أي أن التغير في رصيد الموازنة لا يسبب التغير في سعر البترول وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين رصيد الموازنة العامة

وسعر النفط

Dependent variable: LPP			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LSB	2.483417	2	0.2889
DLTAUCH	3.227806	2	0.1991
DLRNP	0.179570	2	0.9141
DLFP	1.139394	2	0.5657
DLDP	0.117817	2	0.9428
All	9.564628	10	0.4795

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

يمكن القول أن وجود تغير في سعر البترول يمكن أن يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة. يعتبر البترول من أهم المصادر الرئيسية للإيرادات في العديد من الدول، ولذلك فإن تغير أسعاره يمكن أن يؤثر بشكل كبير على إيرادات الدولة.

في حالة ارتفاع سعر البترول، فإن ذلك يزيد من إيرادات الدول التي تعتمد على الموارد المالية لصادرات النفط، ويمكن للحكومة استخدام هذه الموارد المالية لتمويل المشاريع والبرامج الحكومية المختلفة وزيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي تحسين رصيد الموازنة العامة.

على الجانب الآخر، في حالة انخفاض سعر البترول، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة، وبالتالي يجب على الحكومة البحث عن مصادر أخرى لتمويل مشاريعها وبرامجها الحكومية وتحديد الأولويات وتحسين كفاءة الإنفاق.

لذلك، يجب على الحكومات تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز اقتصاداتها وتطويرها بما يضمن الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل تقلبات سوق النفط وتأثيرها على رصيد الموازنة العامة.

هـ. دراسة العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وسعر الصرف: سنقوم في هذه المرحلة بدراسة العلاقة المتبادلة بين كل من رصيد الموازنة العامة وسعر الصرف وفق ما يلي:

1. حالة وجود تغير في سعر الصرف يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية *wald* ($P = 0.0772$) أصغر من 0.10 أي أن التغير في سعر الصرف يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين سعر الصرف ورصيد

الموازنة العامة

Dependent variable: LSB			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LPP	37.21800	2	0.0000
DLTAUCH	5.123046	2	0.0772
DLRNP	6.042424	2	0.2984
DLFP	2.418633	2	0.0487
DLDP	5.888434	2	0.0526
All	67.09909	10	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

2. حالة وجود تغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في سعر الصرف: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية $wald (P= 0.0076)$ أصغر من 0.05 أي أن التغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في سعر الصرف نوضحها وفق النتائج التالية:

الجدول رقم (3-19): نتائج اختبار سببية (*Toda-Yamamoto Causality*) بين رصيد الموازنة العامة وسعر الصرف

Dependent variable: DLTAUCH			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LSB	9.766078	2	0.0076
LPP	7.108142	2	0.0286
DLRNP	0.323393	2	0.8507
DLFP	9.743272	2	0.0077
DLDP	7.117415	2	0.0285
All	32.18351	10	0.0004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

حالة وجود تغير في سعر الصرف يمكن أن تسبب التغير في رصيد الموازنة العامة. يعتمد ذلك على حالة الاقتصاد الوطني ومدى تأثير السعر الجديد للصرف على العديد من الجوانب الاقتصادية والمالية.

في حالة تقلص قيمة العملة الوطنية بالمقارنة بالعملات الأخرى، فإن هذا يعني ارتفاع تكلفة الواردات، وبالتالي زيادة المصاريف الحكومية في مشتريات السلع والخدمات المستوردة. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، خاصة إذا كانت الحكومة تعتمد بشكل كبير على الواردات في اقتصادها.

على الجانب الآخر، في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يمكن أن يزيد من الصادرات ويخفض تكلفة المشتريات الحكومية من الخارج. وبالتالي يمكن للحكومة تحسين رصيد الموازنة العامة.

إذاً، فإن حالة وجود تغير في سعر الصرف يمكن أن تؤثر على رصيد الموازنة العامة، ولكن يجب النظر إلى العوامل الأخرى في الاقتصاد الوطني والتأثير الشامل للتغيير في سعر الصرف قبل اتخاذ أي إجراءات في السياسة المالية والموازنة العامة.

المطلب الثالث: تحليل الصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي وأثرها على رصيد الميزانية

سيتم من خلال هذا المطلب تطبيق منهجية SVAR لدراسة العلاقة بين محددات العجز الموازي وأثرها على رصيد الموازنة العامة في الجزائر، حيث تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات وما ينسجم مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة بحيث تمثلت في كل من: رصيد الموازنة العامة (LSB)، سعر الصرف الحقيقي (LTAUCH)، الجباية البترولية (LFP)، الإيرادات العادية (LRNP)، النفقات العامة (LDP) وسعر البترول (LPP)،

أولاً: النموذج المستخدم.

تعد المنهجية المستخدمة عبارة عن انتقال من البواقي القانونية (VAR) إلى صدمات هيكلية يمكننا من تفسيرها اقتصادياً، ثم دراسة الصدمات وذلك من خلال استخدام تقسيم cholsky أو ما نسميه بعملية التثليث لتباين البواقي القانونية. ومنه يمكن توضيح الشكل العام لنموذج SVAR على النحو التالي:

$$A_0 x_t = A(L)x_{t-1} + B\varepsilon_t$$

حيث:

■ A_0 : مصفوفة الانتقال؛

■ x_t : مصفوفة المتغيرات قيد الدراسة؛

■ $A(L)$: مصفوفة التأخيرات؛

■ B : مصفوفة الربط بين الصدمات الخطية والهيكلية؛

■ ε_t : شعاع الصدمات الهيكلية؛

بضرب المعادلة أعلاه في المصفوفة A_0^{-1} العكسية نحصل على الشكل المبسط لنموذج SVAR:

$$X_t = C(L)X_{t-1} + \mu_t$$

حيث: $\mu_t = A_0^{-1}B\varepsilon_t$; $C(L) = A_0^{-1}(L)$

ويمكن اشتقاق الصدمات الهيكلية بفرض قيود مناسبة على A_0 حيث يمكن ترتيب المتغيرات في نموذجنا وفق ما

يلي:

$$\begin{pmatrix} \mu_{1t}^{LSB} \\ \mu_{2t}^{DLTAUCH} \\ \mu_{3t}^{DLPP} \\ \mu_{4t}^{DLRNP} \\ \mu_{5t}^{DLFP} \\ \mu_{6t}^{DLDP} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & a_{21} & a_{31} & a_{41} & a_{51} & a_{61} \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t}^{LSB \text{ shock}} \\ \varepsilon_{2t}^{DLTAUCH \text{ shock}} \\ \varepsilon_{3t}^{DLPP \text{ shock}} \\ \varepsilon_{4t}^{DLRNP \text{ shock}} \\ \varepsilon_{5t}^{DLFP \text{ shock}} \\ \varepsilon_{6t}^{DLDP \text{ shock}} \end{pmatrix}$$

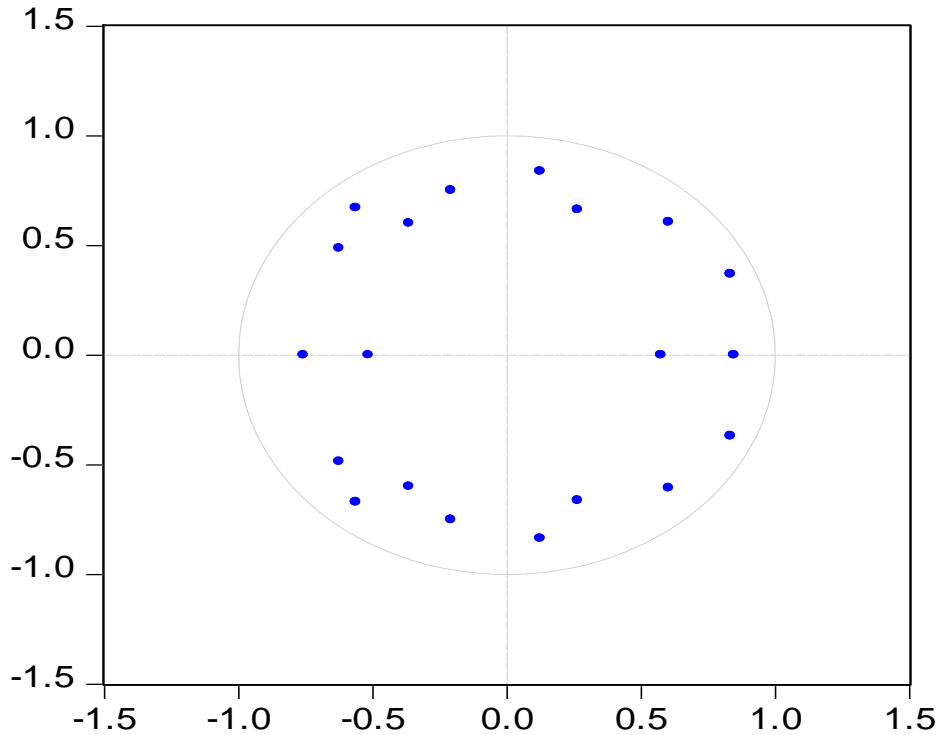
حيث يفرض هذا النظام أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بصدمة من كل من سعر الصرف، سعر النفط، الإيرادات العادية، الجباية البترولية والإنفاق العام، في حين أن هذه الأخيرة (المتغيرات الداخلة في النموذج) لا تتأثر بأي صدمة.

قبل حساب وتقدير مصفوفتي الانتقال من النموذج العادي إلى الهيكلي لا بد أولاً من التأكد من استقرار النموذج VAR(4) المقدر وذلك من خلال اختبار الدائرة الأحادية، والشكل رقم يوضح أن كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يمكن اعتبار أن النموذج مستقر مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

قبل حساب وتقدير مصفوفتي الانتقال من النموذج العادي إلى الهيكلي لا بد أولاً من التأكد من استقرار النموذج VAR(4) المقدر وذلك من خلال اختبار الدائرة الأحادية، والشكل رقم (1) يوضح أن كل الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، بذلك يمكن اعتبار أن النموذج مستقر مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة في ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل رقم (3-6): الدائرة الأحادية.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

وبالتالي يمكننا الانتقال إلى حساب قيم مصفوفتي الانتقال التي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية ونموذج تحليل التباين الهيكلي، حيث كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (3-20): قيم مصفوفتي الانتقال.

Estimated A matrix:					
1.000000	0.761071	3.251052	5.421278	-5.567992	-9.220509
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
Estimated B matrix:					
0.137582	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.265802	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.040900	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.049504	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.085334	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.019835

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

ثانيا: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية:

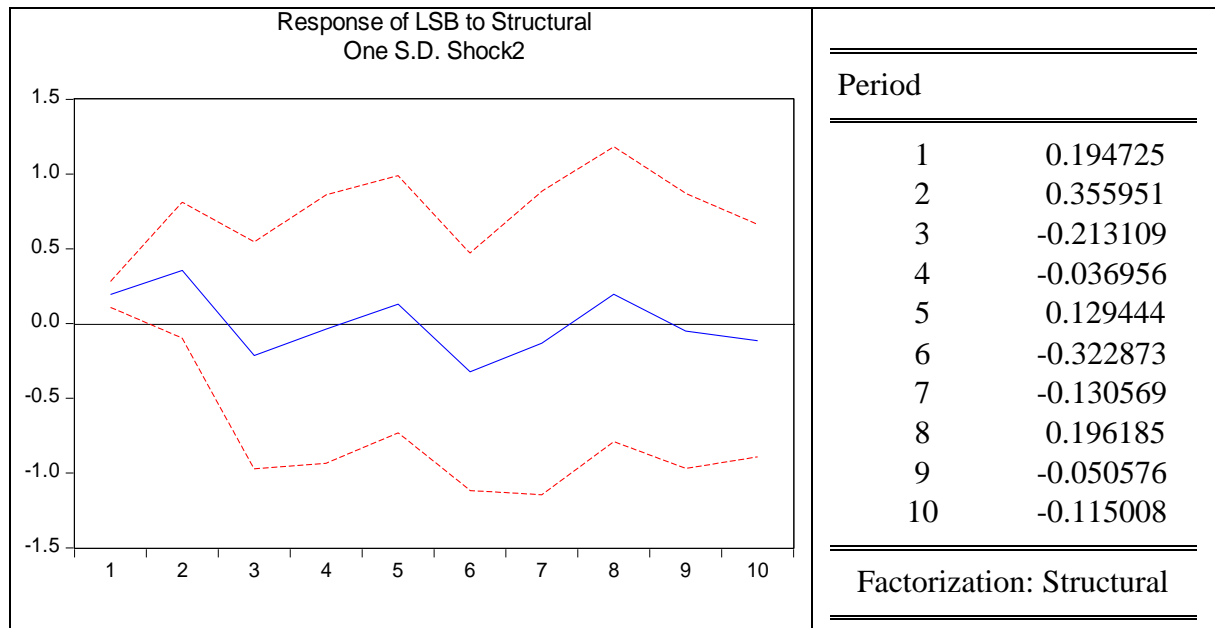
تعتبر دوال الاستجابة الدفعية عبارة عن توضيح استجابة كل متغير للانحرافات والتغيرات الفجائية في المتغيرات الأخرى، وفيما يلي نتائج دوال الاستجابة الدفعية في حالة حدوث صدمة في متغيرات الدراسة وأثرها على رصيد الموازنة العامة:

أ. حالة حدوث صدمة هيكلية في سعر الصرف.

إن الهدف الرئيسي من تحليل استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في سعر الصرف هو قياس مدى استجابة رصيد الميزانية في الجزائر لهذه الصدمة سواء بالسلب أو الإيجاب، حيث تفسر دوال الاستجابة الدفعية تأثير صدمة في أحد البواقي (t) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات.

حدوث صدمة في سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري سيكون له الأثر بين السلب والإيجاب على رصيد الموازنة العامة للدولة وذلك خلال المدى القصير، المتوسط والطويل، ويرجع ذلك بالأساس إلى الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات والتي تباع في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي أي أن الإيرادات البترولية تدخل للخبزينة العمومية بالدولار الأمريكي، ففي حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري أو انخفاضه فهذا سيؤثر بطبيعة الحال على رصيد الميزانية العامة سواء بالإيجاب أو السلب.

الشكل رقم (3-7): استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في سعر الصرف.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن حدوث أي صدمة هيكلية في سعر الصرف سيكون لها تأثير بين الإيجابي والسلبي في المدى القصير والمتوسط على رصيد الميزانية، حيث إن إحداث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في سعر الصرف مقدرة بـ 1% من شأنه:

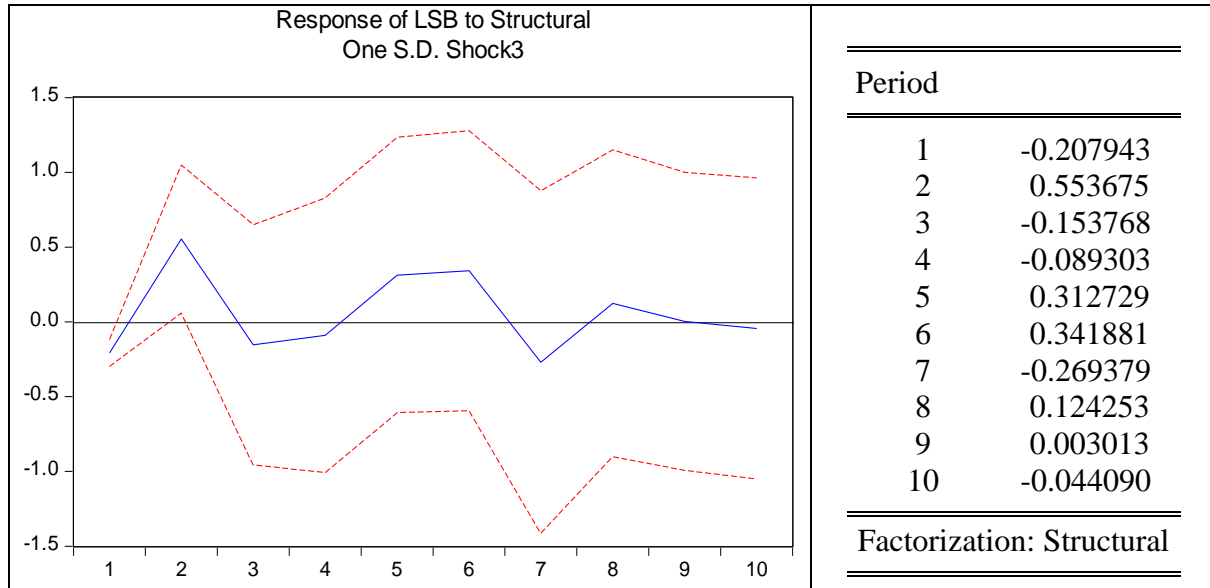
- إحداث أثر إيجابي ضعيف في رصيد الموازنة على المدى القصير، المتوسط كأقصى حد للفترة الثانية المقدرة بـ 0.35% وإحداث أثر سلبي كأقصى تقدير الفترة السادسة المقدرة بـ -0.32%،
- إحداث أثر سلبي في رصيد الموازنة على المدى الطويل المقدرة بـ -0.05% و -0.11% على التوالي خلال الفترة التاسعة والعاشر.

أي أن أي زيادة في سعر الصرف لها الأثر المتذبذب بين الإيجابي والسلبي على رصيد الموازنة في المدى القصير والمتوسط وذلك ابتداء من الفترة الأولى إلى غاية الفترة السادسة، نفس الأمر على المدى الطويل ابتداء من الفترة السابعة إلى غاية الفترة العاشرة، ويرجع ذلك بالأساس لكون أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات البترول في تمويل إيراداتها، وكون أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية فإن أي تذبذب في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سيكون له أثر على إيرادات الدولة نظرا لارتباطها بشكل أساسي بالعائدات النفطية، ففي حالة ما إذا حدث تقلص في قيمة العملة الوطنية بالمقارنة بالدولار الأمريكي، فإن هذا سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكلفة الواردات، وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي من خلال السلع المستوردة. هذا الأخير يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، خاصة أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات في اقتصادها. أما في حالة ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقارنة بالدولار الأمريكي، فإن ذلك سيؤدي إلى الزيادة في الصادرات ويخفض تكلفة المشتريات الحكومية من الخارج. وبالتالي يمكن للحكومة تحسين رصيد الموازنة العامة.

ب. حالة حدوث صدمة هيكلية في سعر البترول.

حدوث صدمة في سعر البترول سيكون له تأثير سلبي على رصيد الموازنة العامة للدولة في المدى القصير والطويل، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن إيرادات الدولة من الجباية البترولية تشكل العصب الرئيسي للميزانية العامة وتغلب النفقات من جهة أخرى، حيث سجلت الموازنة العامة رسيدا سالبا عام 2019 يقدر بـ 1438.10- مليار دينار جزائري ومن المتوقع أن يستمر هذا العجز إلى غاية السنوات قادمة.

الشكل رقم (3-8): استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في سعر البترول.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن حدوث أي صدمة هيكلية في سعر البترول سيكون له تأثير متذبذب بين الإيجابي والسلبي في المدى القصير، المتوسط والطويل على رصيد الموازنة العامة، حيث إن إحداث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في سعر البترول مقدرة بـ 1% من شأنه:

- إحداث أثر إيجابي في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط كأقصى حد للفترة السادسة المقدرة بـ 0.34 %، وأيضا على المدى الطويل خلال الفترة الثامنة والتاسعة المقدرة بـ 0.12 %، 0.003 % على التوالي؛

- إحداث أثر سلبي في رصيد الموازنة العامة على المدى المتوسط المقدرة بـ -0.15 % و -0.08 % على التوالي خلال الفترة الثالثة والرابعة.

أي أن أي زيادة في سعر البترول له الأثر المتذبذب بين الإيجابي والسلبي على رصيد الموازنة العامة على طول الفترات في المدى القصير، المتوسط والطويل، ويرجع ذلك بالأساس إلى الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات باعتبار أن إيرادات الدولة من الجباية البترولية تحتل المركز الأول بين الإيرادات العامة للدولة، نظرا لاعتماد الدولة في عملية تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية على العوائد المالية المرتبطة بشكل أساسي بالعائدات النفطية، وهذا ما يفسر الأثر الإيجابي لإحداث صدمة إيجابية في سعر البترول على رصيد الموازنة العامة في الجزائر. بمعنى آخر في حالة ارتفاع سعر البترول سيؤدي إلى الزيادة في إيرادات الدولة، التي بدورها ستقوم استخدام هذه الإيرادات الناتجة

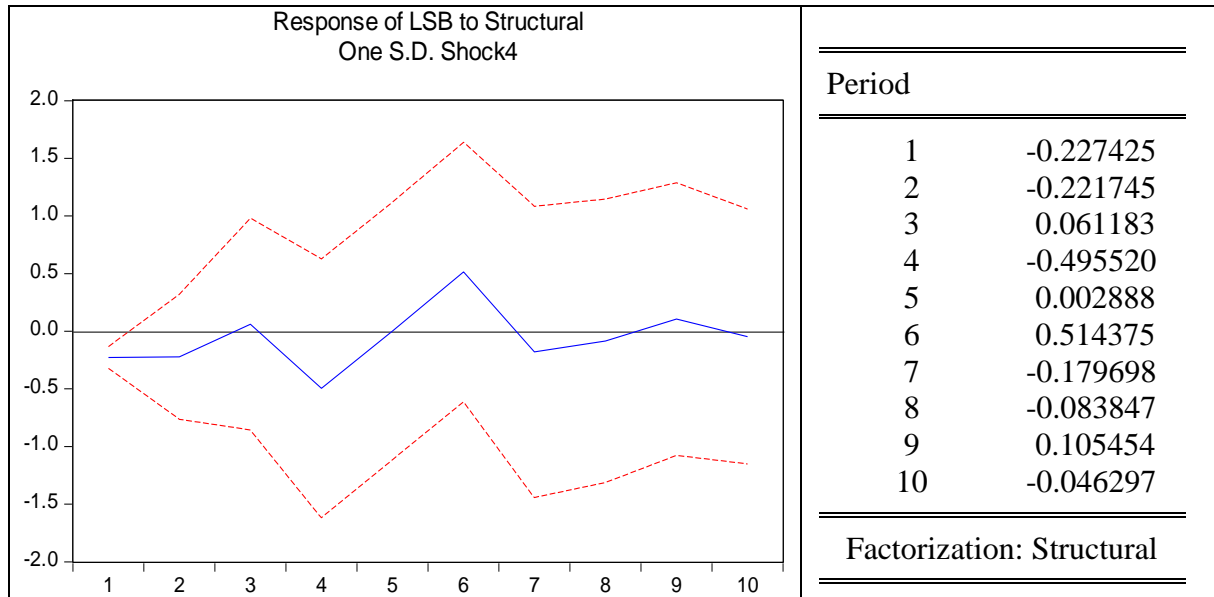
الفصل الثالث: قياس وتحليل محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1998-2020)

عن الزيادة في أسعار البترول في تمويل المشاريع والبرامج الحكومية المختلفة بالتالي يصاحبه التوسع في الإنفاق الحكومي، مما ينتج عنه تحسن في رصيد الموازنة العامة. على العكس من ذلك فإن أي انخفاض في أسعار البترول، يؤدي مباشرة إلى انخفاض إيرادات الدولة، مما ينعكس مباشرة على كفاءة النفقات العامة.

ج. حالة حدوث صدمة هيكلية في الإيرادات العادية:

حدوث صدمة في إيرادات الدولة من الإيرادات العادية سيكون له تأثير سلبي على رصيد الميزانية العامة للدولة في المدى القصير والطويل، ويرجع ذلك إلى الزيادة المعتبرة في التحصيل الضريبي ابتداءً من سنة 2011 التي شهدت زيادة معتبرة في إيرادات الجباية العادية لتصل إلى ما يقارب 1960.42 مليار دينار جزائري متجاوزة بذلك إيرادات الدولة من الجباية البترولية.

الشكل رقم (3-9): استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في الإيرادات العادية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن حدوث أي صدمة هيكلية في الإيرادات العادية سيكون لها تأثير يتذبذب بين الإيجابي والسلبي في المدى القصير، المتوسط والطويل على رصيد الموازنة العامة، حيث إن إحداث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العادية مقدرة بـ 1% من شأنه:

- إحداث أثر إيجابي في رصيد الموازنة على المدى المتوسط كأقصى حد للفترة السادسة المقدرة بـ 0.51%؛

الفصل الثالث: قياس وتحليل محددات العجز الموازي بالجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة (1998-2020)

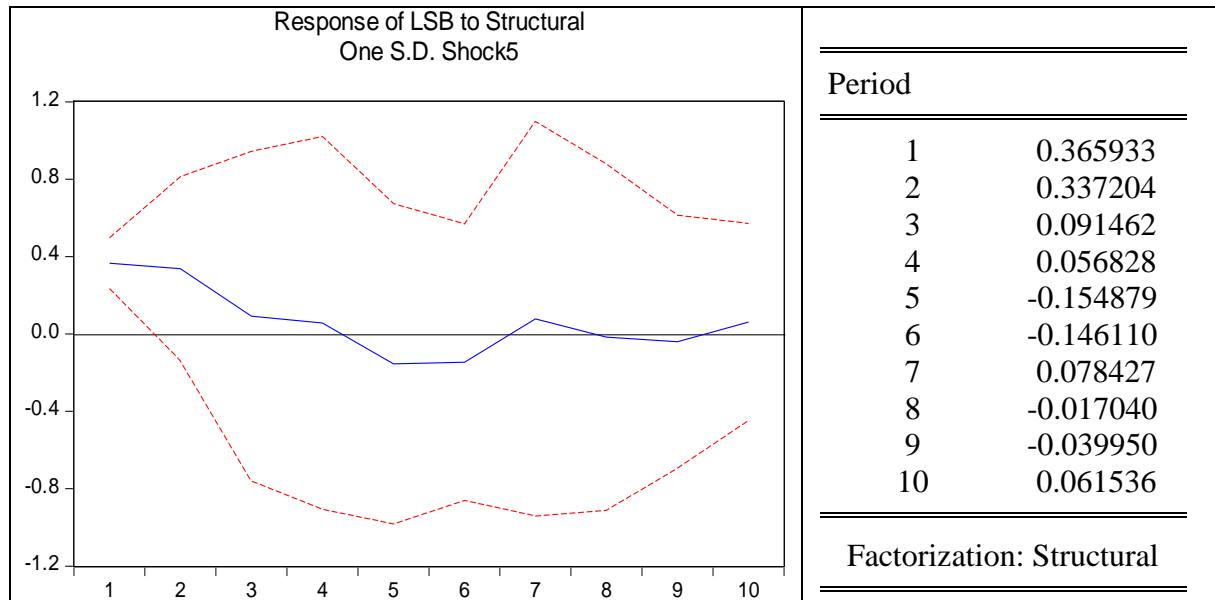
- إحداث أثر سلبي في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والطويل المقدرة بـ -0.22% خلال الفترة الأولى والثانية وخلال الفترة السابعة والثامنة المقدرة على التوالي -0.17% و -0.08% .

أي أن أي زيادة في الإيرادات العادية لها الأثر الإيجابي على رصيد الموازنة العامة في المدى المتوسط وذلك خلال الفترة الخامسة والسادسة، في حين أن لها أثر سلبي في المدى القصير والطويل ابتداء من الفترة الأولى والثانية والسابعة والثامنة. أي أنه في حالة زيادة الإيرادات الحكومية من الإيرادات الجبائية والإيرادات العادية والإيرادات الأخرى، فإن هذا يؤدي بشكل مباشر إلى تقلص العجز الموازي، وعلى العكس من ذلك، إذا انخفضت الإيرادات الحكومية من الإيرادات العادية، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع رصيد الموازنة العامة أو إلى زيادة حدة العجز الموازي.

د. حالة حدوث صدمة هيكلية في الجباية البترولية:

حدوث صدمة في إيرادات الدولة من الجباية البترولية سيكون له أثر سلبي على رصيد الموازنة العامة للدولة وذلك خلال المدى القصير والطويل، ويرجع ذلك بالأساس إلى كون أن هذه الإيرادات تمثل العصب الرئيسي من إيرادات الدولة وأي انهيار في أسعار البترول سيؤدي إلى انهيار في إيرادات الجباية البترولية وبالتالي انهيار الإيرادات العامة ككل وتغلب النفقات العامة للدولة من جهة هذا ما سيكون له الأثر السلبي على رصيد الموازنة العامة.

الشكل رقم (3-10): استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في الجباية البترولية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن حدوث أي صدمة هيكلية في الجباية البترولية سيكون لها تأثير إيجابي في المدى القصير على رصيد الموازنة العامة، حيث إن إحداث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الجباية البترولية مقدرة بـ 1% من شأنه:

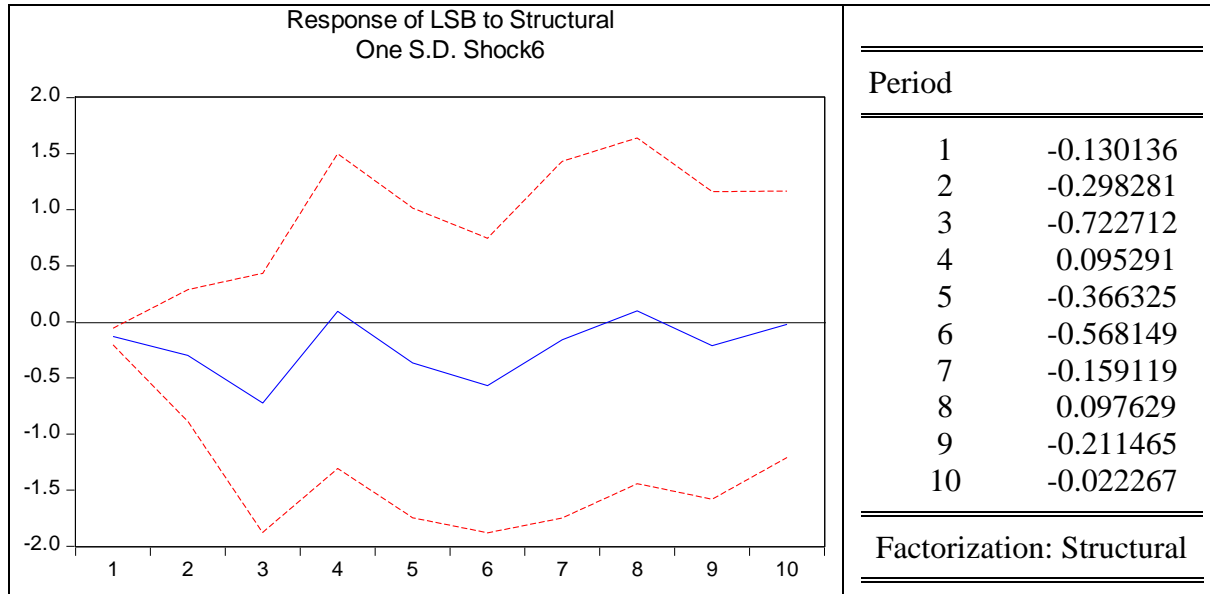
- إحداث أثر إيجابي على رصيد الموازنة على المدى القصير كأقصى حد للفترة الرابعة المقدرة بـ 0.05 %؛
- إحداث أثر سلبي على رصيد الموازنة العامة على المدى المتوسط المقدرة بـ 0.15- % و 0.14- % على التوالي خلال الفترة الخامسة والسادسة. أيضا على المدى الطويل المقدرة بـ 0.01- % و 0.03- % على التوالي خلال الفترة الثامنة والتاسعة.

أي أن أي زيادة في الجباية البترولية سيكون لها الأثر الإيجابي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير وذلك ابتداء من الفترة الأولى إلى غاية الفترة الرابعة، في حين أن لها أثر سلبي في المدى المتوسط والطويل ابتداء من الفترة الخامسة والسادسة والفترة الثامنة والتاسعة، ويرجع ذلك بالأساس لكون أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا وثيقا بعائدات المحروقات حيث إن إيرادات الدولة من الجباية البترولية تحتل المركز الأول بين الإيرادات العامة للدولة أي أنه أي زيادة في الجباية البترولية سيكون لها الأثر الإيجابي المباشر على رصيد الموازنة العامة مما يمكن من معالجة العجز الحاصل في موازنتها على المدى القصير.

هـ. حالة حدوث صدمة هيكلية في النفقات العامة.

حدوث صدمة في النفقات العامة للدولة سيكون له الأثر السلبي على رصيد الموازنة العامة للدولة في المدى القصير والطويل، ويرجع ذلك بالأساس إلى زيادة النفقات العامة للدولة وما صاحبه من انخفاض في الإيرادات بالخصوص إيرادات الجباية البترولية، وترجع الزيادة في النفقات العامة إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وتمويل المشاريع العمومية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لدعم بعض السلع والخدمات الاستهلاكية.

الشكل رقم (3-11): استجابة رصيد الموازنة العامة لصدمة هيكلية في النفقات العامة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eveiws10*.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن حدوث أي صدمة هيكلية في النفقات العامة سيكون لها تأثير سلبي في المدى القصير والمتوسط على رصيد الموازنة العامة، حيث إن إحداث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في النفقات العامة مقدرة بـ 1% من شأنه:

- إحداث أثر سلبي في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط كأقصى حد للفترة السادسة المقدرة بـ 0.56% - أيضا على المدى الطويل خلال الفترة التاسعة والعاشرة المقدرة على التوالي بـ 0.21%-، 0.02%-؛
- إحداث أثر إيجابي ضعيف في رصيد الموازنة العامة على المدى الطويل المقدرة بـ 0.09% خلال الفترة الثامنة.

أي أن أي زيادة في النفقات العامة لها الأثر السلبي على رصيد الموازنة العامة في المدى القصير والمتوسط وذلك ابتداء من الفترة الأولى إلى غاية الفترة السابعة باستثناء الفترة الرابعة التي كان لها الأثر الإيجابي بنسبة ضعيفة جدا المقدرة بـ 0.09%، في حين أن لها أثر سلبي في المدى الطويل ابتداء من الفترة التاسعة والعاشرة، ويرجع ذلك بالأساس إلى كون أن أي زيادة في النفقات العامة دون زيادة الإيرادات المقابلة لها، سينتج عن ذلك أثر سلبي في رصيد الموازنة العامة مما يؤدي إلى العجز الموازي. وبالتالي يمكن القول أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بتغيرات النفقات الحكومية التي لا يصاحبها الزيادة في الإيرادات العامة، وهذا ما يفسر الأثر السلبي لإحداث صدمة إيجابية في النفقات العامة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال المدى القصير والمتوسط.

خلاصة الفصل:

تمت معالجة هذا الفصل عن طريق استخدام الدراسة القياسية لمحددات العجز الموازي للجزائر في ظل الصدمات النفطية خلال الفترة 1998-2020، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والطرق الإحصائية والقياسية، حيث تم استعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP لإجراء دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة حيث مكن من الكشف عن وجود علاقة عكسية بين كل من محددات العجز الموازي موضوع الدراسة والمتمثلة في الجباية البترولية، الإيرادات خارج المحروقات (الإيرادات العادية)، سعر الصرف، النفقات العامة، وأسعار البترول مع رصيد الموازنة العامة، كما تم تحليل وقياس العلاقة السببية بين كل من الإيرادات العادية ورصيد الموازنة العامة، والجباية البترولية ورصيد الموازنة العامة، وسعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، النفقات الحكومية ورصيد الموازنة العامة، بالإضافة إلى أسعار البترول ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1998-2020، وذلك باستخدام منهجية (Toda Yamamoto).

كما استخدمنا أداة من أدوات القياس الاقتصادي المتمثلة في نموذج أشعة الإنحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) Structural Vector Autoregression وذلك من أجل دراسة أثر الصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي موضوع الدراسة على رصيد الموازنة العامة في الجزائر حيث بينت الدراسة وجود أثر متفاوت بين السلب والإيجاب سواء على المدى الطويل، المتوسط والقصير.

الخاتمة

تناولنا في هذه الدراسة، مجموعة من الجوانب النظرية حول العجز الموازي ومسبباته وآليات تمويله بعد التطرق إلى عموميات حول الميزانية العامة وتنظيمها الفني في الجزائر، حيث قمنا بتطبيق عناصر هاته الدراسة على واقع الجزائر والتي بات العجز الموازي سمة بارزة فيها، خاصة بعد تبنيتها القاعدة الكينزية (التوسع في الإنفاق العمومي) التي تولي أهمية للتوازن الاقتصادي أكثر من التوازن المحاسبي للموازنة العامة، وهذه الخطوة تعتبر جريئة نظرا لاعتماد اقتصاد الجزائر بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة، هذا ما جعل تراجع أسعار النفط يهدد الأوضاع المالية للبلاد، الوضع الذي نتج عنه فراغ تمويلي في بعض الفترات أدى بصناع القرار إلى التعثر في إيجاد آليات تمويلية فعالة للخروج من هذا الوضع.

وقد لمسنا في جانب آخر من الدراسة، أدبيات حول النفطية ومحددات أسعاره العالمية، النفط الذي لطالما كان محورا مركزيا سواء في دراسات الاقتصاديين أو في صياغة السياسات والعلاقات الدولية، حيث أثبت النفط مكانته في الساحة الدولية للطاقة، هذه المكانة جاءت نتيجة خضوع دول العالم لهذا المورد، سواء كانت متقدمة أو نامية، منتجة للنفط أو مستوردة، هذا الاهتمام البالغ بالنفط كان له الدور الكبير في التقلبات الحادة لأسعار النفط، حيث قمنا بتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر.

أما الهدف الرئيسي لهذه الدراسة فتمثل في محاولة تشخيص طبيعة العوامل (المحددات) المؤثرة في العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1998-2020) ومدى ارتباط وتأثر هذا العجز بتغيرات كل عامل عبر الزمن أي معرفة مدى مساهمة هذه العوامل في حدوث العجز الموازي في ظل انهيار أسعار النفط وتحدد الصدمات النفطية من فترة إلى أخرى.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرض أهم النقاط كالاتي:

❖ على المستوى النظري:

1. الميزانية العامة هي بيان مالي تقديري، يحمل خطط الدولة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والمالية وغيرها التي تخدم مصلحة المجتمع والحكومة، حيث تقوم السلطة التنفيذية بإعداد هذا البيان التقديري بينما يقتصر دور السلطة التشريعية في الموافقة على قانون المالية وإمكانية تعديلها مع حق الرقابة على تنفيذها؛
2. تتميز الميزانية العامة عن الحساب الختامي للميزانية، في أن الأولى تمثل خطة مالية مستقبلية للحكومة، بينما تعد الثانية تقريراً للأداء المالي الفعلي للحكومة؛

3. اختلفت أوجه الاهتمام بالعجز الموازي الذي يحدث نتيجة التبيان بين النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث يرى البعض ضرورة تحقيق التوازن المحاسبي للموازنة العامة، بينما يرى البعض الآخر ضرورة إحداث العجز الموازي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي؛
4. تبين أن العجز الموازي في الجزائر قد مر بمراحل عديدة خلال الفترة 1998 إلى 2020، حيث عرف العجز قبل عام 1999 ارتباطه بتصحيح الاختلال المالي الداخلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي، ثم انتقل إلى العجز النظامي بين عام 2000 إلى عام 2014 الناتج عن التوسع في النفقات العامة وعن تحديد سعر مرجعي للنفط دون السعر الحقيقي، ثم انتقل إلى العجز الهيكلي، في الفترة 2014 إلى 2020 نتيجة انهيار الإيرادات النفطية وهو العجز المزمّن غير متحكم فيه؛
5. اعتمدت الحكومة الجزائري على عدة آليات تمويلية للعجز الموازي خلال فترة الدراسة، غير أن معظمها كان ظرفيا وغير فعال على المدى الطويل، تمثلت في مالي:
- ✓ التمويل بالدين العام، حيث تميز الدين العام الداخلي خلال عام 2016 بالقرض السندي، غير أنه سرعان ما تم التخلي عنه نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة، تمثلت في انعدام الثقة بين الحكومة والشعب؛
- ✓ صندوق ضبط الإيرادات والذي يندرج ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، تمثل هدفه الرئيسي في امتصاص فائض الجباية البترولية عن السعر المرجعي، ودخل حيز تمويل عجز الخزينة العمومية في عام 2006، كما كان له الفضل في سداد أعباء الدين الخارجي، غير أن الاعتماد على موارده بشكل مستمر في تمويل العجز الموازي في ظل تراجع أسعار النفط، أدى إلى تآكل رصيده مرتان، في عام 2017 وعام 2020؛
- ✓ سياسة ترشيد النفقات التي اشتهرت باسم "سياسة التقشف"، التي طالت كل من نفقات التشغيل والتجهيز، تمثلت في العديد من الإجراءات منها، تجميد التوظيف، وتقييد الواردات، وتأجيل بعض المشاريع الاستثمارية؛
- ✓ التمويل الإسلامي، والذي سيغطي جزء من النفقات العامة من خلال جذب التدفقات المالية عبر تسويق صكوك إسلامية، واستخدامها لتمويل المشاريع؛
- ✓ التمويل غير تقليدي، الذي اعتبرته الحكومة البديل الأنجع لتجنب الاستدانة الخارجية وتداعياتها، جاء هذا بعد نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات، غير أن هذه الآلية لم تحقق الهدف المنشود، وهو تلبية احتياجات الميزانية العامة، لأن جزءا من هذا التمويل وجه لتغطية عجز الخزينة العامة الذي بلغ 2470 مليار دج من إجمالي 6556.2 مليار دج، والجزء الباقي استخدم في سداد ديون المؤسسات العمومية، أي أن الإصدار

النقدي الجديد لم يوجه للقطاعات الإنتاجية التي تعزز النمو الاقتصادي وتزيد من الدخل الوطني، ونتيجة لذلك انخفضت قيمة العملة الوطنية وتبعها ارتفاع معدل التضخم.

6. النفط ومنذ ظهوره وهو يتميز بأهميته الكبيرة، حيث تشتق منه العديد من المنتجات اليومية التي يحتاجها المجتمع والصناعات، مما جعل أسعاره تتميز بديناميكية وعدم الاستقرار نتيجة تأثير العرض والطلب بالعديد من العوامل، بما في ذلك قرارات المنظمات النفطية وغير النفطية والتغيرات الجيوسياسية العالمية وغيرها من العوامل؛

7. بعد تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وجدنا أن هذه الأخيرة دائما ما تتغير تبعا لتغير أسعار النفط، وهذا يوضح مدى رعية الاقتصاد الجزائري لقطاع النفط الذي يعد المهيمن على التجارة الخارجية ومصدر رئيسي للعملة الصعبة؛

8. وجدنا أن هيكل الميزانية العامة للجزائر يتسم بالاعتماد الكبير على عائدات النفط، حيث تعتمد الإيرادات العامة أساسا على الجباية البترولية، ويستند تمويل النفقات العامة على الجباية البترولية، هذا الاعتماد المفرط على عائدات النفط نتج عنه العجز الموازي جراء تراجع أسعار النفط، كما نتج عنه تعافي موازي إثر ارتفاع أسعار النفط.

❖ على المستوى التطبيقي:

1. من خلال تحليل متغيرات الدراسة إلى مركبات أساسية خلال الفترة 1998-2020 بهدف التعرف على الفترات التي تشهد فيها متغيرات الدراسة ارتفاعا بارزا ومحسوسا وقد خلصنا إلى ما يلي:

- تركز رصد الموازنة العامة خلال الفترة من 1998 إلى عام 2003 بالخصوص سنتي 2001 و2002 والتي شهد فيها رصد الموازنة فائضا قدر بـ 68.7 مليار دج و26 مليار دج على التوالي، ويرجع هذا بالأساس إلى الارتفاع المحسوس في أسعار البترول خلال نفس الفترة، بينما تركزت أسعار البترول خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2014 وهذا راجع الارتفاع القياسي لأسعار النفط حيث تجاوز سعر النفط الجزائري 112 دولار للبرميل عام 2011، بالإضافة للأزمة النفطية في الأسواق العالمية للنفط والانخفاض المحسوس والبارز في أسعارها عام 2014، بينما باقي المتغيرات فقد تركزت خلال السنوات من 2015 إلى غاية 2020؛

- بعد استخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين كل من "سعر البترول، الإيرادات العادية، الجباية البترولية، سعر الصرف والنفقات العامة من جهة ورصيد الموازنة من جهة أخرى" وهذا حسب نتائج مصفوفة الارتباط، حيث كن هناك ارتباط سالب وقوي بين كل من "سعر البترول، الجباية البترولية، الإيرادات العادية، والنفقات الحكومية مع رصيد الموازنة العامة"، بينما كان هناك ارتباط سالب وضعيف بين "سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة" في الجزائر خلال الفترة 1998-2020.

2. كما حاولنا دراسة العلاقة السببية بين التغير في محددات العجز الموازي والتغير في رصيد الموازنة العامة حيث يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الجباية البترولية إلى رصيد الموازنة أي أن التغير في الجباية البترولية يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة والعكس غير صحيح؛
- عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين رصيد الموازنة العامة الإيرادات العادية، أي أن التغير في الإيرادات العادية لا يسبب التغير في رصيد الموازنة والعكس صحيح؛
- وجود علاقة سببية في الاتجاهين من النفقات الحكومية ورصيد الموازنة أي التغير في النفقات الحكومية يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة والعكس صحيح؛
- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار البترول إلى رصيد الموازنة العامة أي أن التغير في أسعار البترول يسبب التغير في رصيد الموازنة العامة والعكس غير صحيح؛
- وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين رصيد الموازنة العامة وسعر الصرف أي أن التغير في رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في سعر الصرف والعكس صحيح.

3. كما حاولنا قياس أثر التغير في محددات العجز الموازي المتمثلة في "الجبابة البترولية، الإيرادات العادية، النفقات الحكومية، سعر الصرف، أسعار البترول على رصيد الموازنة العامة" باستعمال SVAR وقد توصلنا إلى أن الصدمات الهيكلية لمحددات العجز الموازي تُحدث آثار سلبية وإيجابية على رصيد الموازنة العامة وتختلف حدة هذه الآثار بحسب حدة وقوة الصدمة النفطية، وإذا تكلمنا بشكل مفصل فيمكن القول أن:

- الصدمة الهيكلية الإيجابية في سعر الصرف تحدث أثر إيجابي ضعيف في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط، وأثر سلبي على المدى الطويل؛

- الصدمة الهيكلية الإيجابية في أسعار البترول تحدث أثر إيجابي قوي في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط وأيضا نوعا ما في المدى الطويل، هذا الأخير يتذبذب بين السلب والإيجاب متأثرا بالصدمة الهيكلية لسعر البترول؛
- الصدمة الهيكلية الإيجابية في الإيرادات العادية تحدث أثر إيجابي على رصيد الموازنة العامة على المدى المتوسط وأثر سلبي على المدى القصير والطويل؛
- الصدمة الهيكلية الإيجابية في الجباية البترولية تحدث أثرا إيجابيا في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير وأثرا سلبيا على المدى المتوسط والطويل؛
- الصدمة الهيكلية الإيجابية في النفقات الحكومية تحدث أثرا سلبيا في رصيد الموازنة العامة على المدى القصير والمتوسط وأثرا إيجابيا ضعيفا على المدى الطويل.

❖ التوصيات:

1. فتح آفاق اقتصادية جديدة تزيد من مصادر الإيرادات العامة، وتلغي هيمنة قطاع المحروقات على المالية العامة بالجزائر والاقتصاد ككل.
2. تعزيز المنظومة الضريبية، من خلال التقليل من التهرب الضريبي وذلك عن طريق وضع قواعد صارمة للحصول الضريبي، وتفعيل النص الجزائي في ملاحقة ومتابعة التهرب الضريبي كما هو معمول في كافة الدول المتقدمة، وتحقيق العدالة بين المكلفين بالضريبة وتجنب التمييز في عمليات تحصيل الضرائب؛
3. التوجه نحو الطاقات المتجددة التي لها دورا مهما في توفير موارد مالية إضافية، وتقلل من التكاليف المالية في المستقبل، حيث تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة في الطاقات المتجددة وذلك راجع لموقعها الجغرافي الذي مكنها من احتواء تنوع طاقي، خاصة الطاقة الشمسية نظرا لشساعة الصحراء وطاقة الرياح الموزعة على منطقتين رئيسيتين هما الشريط الساحلي والجنوب الذي يتميز عن الشمال بسرعة الرياح، حيث يمكنها توليد الكهرباء بكفاءة وبيعها في الأسواق المحلية والدولية، والذي سيخلصها من تبعية قطاع المحروقات؛
4. ضبط الاقتصاد غير الرسمي ويشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الإطار القانوني والضريبي الرسمي للدولة، إذ يعتقد أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يشمل نسبة تتراوح بين 20% إلى 30% من الأنشطة الاقتصادية ونسبة مماثلة من الكتلة النقدية، لذا على الحكومة تبسيط الإجراءات وتوعية الناس بأهمية الضرائب

في تحقيق الاستقرار المالي للدولة ومصلحة المجتمع، كل هذا سيعمل على زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي يحد من تنامي العجز الموازي؛

5. استفادة الجزائر من تجارب الدول الرائدة في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء قانون خاص بتنظيم الاستثمار المشترك بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة، وتوجيه الشركات المشتركة نحو المشاريع الكبيرة مثل البنى التحتية، علاوة على ذلك تحسين بيئة الأعمال من خلال تيسير الإجراءات الإدارية والقانونية، مما يخفف من الأعباء المالية التي تتحملها الحكومة والشركات العامة؛

6. تعزيز الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم تحفيزات مالية وجبائية وتسهيلات إدارية، مما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الوطني في القطاعات المتنوعة، بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات المستثمرين الأجانب في مجالات مثل التكنولوجيا وتطوير المنتجات والخدمات وتوريدها إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على أرباحهم التي تزيد من حجم الإيرادات العامة، مما سيساهم في تحقيق استدامة مالية للموازنة العامة.

❖ آفاق الدراسة.

1. تحليل الاتجاهات المستقبلية للعجز الموازي في الجزائر؛
2. فعالية السياسة النقدية في الحد من العجز الموازي في الجزائر؛
3. بنية الميزانية العامة وتحديات التوازن الاقتصادي في الجزائر؛
4. مسار الموازنة العامة في الجزائر في ظل التنوع الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية.

قائمة الكتب:

1. أمين شاكرو وآخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، 1956.
2. بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره تحدياته، الطبعة الأولى، دار ثاراس، الطباعة والنشر، أربيل، كردستان العراق، 2006.
3. حياة بن إسماعيل، تطور إيرادات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار ايتراك، القاهرة، 2009.
4. خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016.
5. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة - في الاقتصاد الإسلامي -، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1432هـ-2011م.
6. رفعت المحجوب، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، 1979.
7. روبرت سليتر، سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية، ترجمة محمد فتحي خضر، الطبعة الأولى، هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2016.
8. سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2004.
9. سعود جايد مشكور وعقيل حميد جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة العالمية، العراق، 2016م-1437هـ.
10. سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة (البترول-الكهرباء-الغاز)، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
11. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليل معاصر، دار الجامعة، 2008.
12. سلام عبد الكريم آل سميسم، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي -دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية، الطبعة الأولى، دار مجلاوي، عمان، 2010.
13. سمير صلاح الدين حمدي، المالية العامة، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015.
14. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحبل الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

15. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، الطلعة الأولى، منشورات حلب الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
16. ضياء مجيد الموسوي، الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
17. طلال محمد نور عطار، قصة اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مكتبة الباشا الثقافية، الرياض المملكة العربية السعودية، 2002.
18. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة - مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام -، دار النهضة العربية، 1992.
19. عادل علي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2011.
20. عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، 2015.
21. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية -، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1997.
22. عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة -، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005.
23. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988.
24. عبد المجيد قدي، الموازنة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية منهاج، تجديد واتجاهات معاصرة، النشر الجامعي الجديد، 2022.
25. عبد الهادي علي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي - دراسة لأدوات المالية العامة من إيرادات عامة ونفقات عامة وموازنة عامة مع وجهة نظر إسلامية -، الطبعة الثانية، دار الاصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة، 2001-2002، ص: 381.
26. عدلى البابلي، المالية العامة والنظم الضريبية - تقدير وتحليل الموازنة العامة في الشريعة والقانون، دار الكتاب الحديث، 2008.

27. العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية-الأربية 1956-2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2021.
28. عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العالم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006.
29. عطا الله أبو سيف أبادير، جابر محمد عبد الجواد الجزائر، اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2006.
30. فهمي محمد شكري، الموازنة العامة ماضيها وحاضرها ومستقبلها في النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1990، ص: 29.
31. فوزي عطوي، المالية العامة -النظم الضريبية وموازنة الدولة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
32. فياض عبد المنعم، اقتصاديات المالية العامة، مصر، 2008.
33. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية -النفط السوري نموذجاً-، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
34. لحسن دردوري، لقلبي الأضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميشا، 2019.
35. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدول المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
36. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2004.
37. مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام-المالية العمدة-، دار الجامعة الجديدة، 2004.
38. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ماي 2008، ص: 317.
39. محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، جغرافيا النفط والطاقة، دار الكتب، العراق، 1981.
40. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة -النفقات العامة -الإيرادات العامة -الميزانية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003.
41. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

42. محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2010.
43. محمد رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف بمط، 1969، ص: 310.
44. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة-مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية-، معهد الادارة العامة، 1402هـ-1403هـ، ص: 521.
45. محمد شاكِر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
46. محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، بتصريف، دار المعرفة للطباعة والنشر، شارع الفردوس، دمشق.
47. محمد علي خليل وسليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
48. محمود محمد الدمرداش، اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، دار الإحادة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2018.
49. المرسي السيد حجازي، الاقتصاد العام -الموازنة العامة- الإيرادات العامة- القروض، دار الجامعة، 2009.
50. مؤيد عبد الرحمان الدوري وطاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنة العامة، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
51. هاني حبيب، النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
52. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.

قائمة المذكرات والأطروحات:

1. أحمد خميس أبو زعيتر، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة 2000-2010)، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

2. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015-2016.
3. بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR" للفترة 1970-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012.
4. بورابة إيمان، "الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات -دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2018-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.
5. جامع عبد الله: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2012.
6. حاج بن زيدان، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013.
7. خومية فتيحة، "أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة البويرة.
8. زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) -دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2018.
9. زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات -الاقتصاد الجزائري نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011.

10. صيفور فضيلة، الآثار النقدية للعجز الموازي دراسة تحليلية قياسية للجزائر مقارنة ببعض الدول النفطية خلال الفترة (2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.
11. لسبع مريم، "سعر صرف الدينار الجزائري ما بين تقلبا أسعار النفط الدولية والضغط على احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة الزمنية (1997-2018)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2021.
12. محسن عادل، الآثار الاقتصادية للسياسات النقدية غير التقليدية (دراسة تقييمية لآلية التمويل غير التقليدي بالجزائر)، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021/2022.
13. محمد أمين قمبر، "فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية العامة على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2019)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2022.
14. محمد ماحي، طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
15. مختار عصماني، الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبب تعزيزها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2020/2021.
16. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصر على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
17. هدى عبد الله شرقي المشاقبة، أثر الإنفاق الحكومي على عجز الميزانية في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير، علوم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2017/2018.

قائمة المجالات والدوريات:

1. أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد: 03، مارس 2018.

2. أحمد معيوف، "سوق قيم الخزينة بالجزائر بين متطلبات تمويل الخزينة العامة والتحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 01، العدد: 01، 2007، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
3. أكحل محمد، "القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية وإصلاح تسيير المالية العمومية"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد: 02، المجلد: 07، جوان 2022، ص: 707.
4. أمينة مخلفي: محاضرة بعنوان مدخل الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزء 01، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2014
5. براهيم خناطة، نادية خليفة، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 07، العدد: 01، 2020، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
6. برودي نعيمة، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، المجلد: 06، العدد: 02، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 2020، المركز الجامعي لميلة.
7. بطاهر بختة، "التمويل غير التقليدي آلية جديدة لمواجهة الأزمة أم خطر محقق باقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، جامعة محمد خيدر، بسكرة
8. بن براهيم ليلي، "إجراءات وتدابير السياسة المالية في الجزائر لتغطية العجز الموازني لفترة 2000-2017"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد: 11، العدد: 01، جامعة البليدة.
9. بن دقفال كمال، "اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد: 03، 2017.
10. بن رمضان أنيسة وبلمدقم مصطفى، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 15، جوان 2014، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. بن شيخ منال وخواثرة سعيدة، واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الانفاق العام في الجزائر، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد: 04، العدد: 01، جوان 2020، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.

12. بودلال على، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد: 06، سبتمبر 2018، جامعة المسيلة.
13. بوشليط ريم، "صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 09، العدد: 02، 2023، جامعة بشار.
14. بوعيشاوي مراد وغزالي عماد، "الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة تحليلية للفترة 2000-2020)"، مجلة الإبداع، المجلد: 11، العدد: 02، 2021، جامعة المدية.
15. جديدين لحسن، "أداء السياسة المالية في ظل العجز الموازي وسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر دراسة قياسية 2001-2018"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 11، العدد: 02، ديسمبر 2019، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
16. جعفر طالب أحمد جنديل، "السياسات الاقتصادية العالمية في تسعير النفط وانعكاساتها على التنمية في العراق"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 26، حزيران 2017، جامعة واسط.
17. حراق مصباح، "حوكمة المالية العمومية في الجزائر قراءة في بعض المؤشرات الاحصائية (2010-2018)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد: 23، العدد: 01، 2020، جامعة الجزائر.
18. حراق مصباح، محاضرة في المالية العامة، محور الميزانية العامة، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.
19. خطاب عمران صالح واسحق يوسف حمدان، "تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 01، العدد: 37، 2017، جامعة تكريت، العراق.
20. دنان راضية، عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد: 09، العدد: 02، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
21. رشيد درغال، "دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد: 10، 2015، جامعة تبسة.
22. زرمان محمد وغردي محمد، "السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد: 15، العدد: 01، 2021، جامعة يحي فارس، المدية.

23. زرمان محمد وغردي محمد، "السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد: 15، العدد: 01، 2021، جامعة يحي فارس، المدية.
24. زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازي وأساليب تمويله في الجزائر، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11، العدد: 02، 2019، جامعة تامنغست.
25. سعد أولاد العيد، "دراسة اقتصادية للعلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2010"، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، جوان 2012، جامعة الاغواط.
26. سعيدة بورديم وأخرون، إسهامات الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة قراءة في تجارب عدد من الدول الرائدة، كتاب جماعي، العجز الموازي وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، 2020، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.
27. سكة جبهة فرج ونعيم صباح جراح، "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي 2003-2016"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد: 35، آذار 2018، جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق.
28. سليم مجلخ، كمال حماني، تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة (2004-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة، مجلد: 01، العدد: 40، 2016.
29. سمير بن محاد، "دور منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط في ظل التحولات الطاقوية في العالم دراسة اقتصادية قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد: 06، العدد: 01، 2022، جامعة الوادي.
30. سندس حميد موسى، تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد: 21، السنة الحادية عشر، 2018، العراق.

31. سهام مخلوف وعقبة سحنون، "صيغ التمويل الاسرمي للتمويل التقليدي - مع الإشارة إلى تجربة ماليزيا وبريطانيا- وآليات استفادة الجزائر منها"، مجلة السياسة العالمية، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.
32. سويحل جمال وبن طيرش عطاء الله، "تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصادية المال والاعمال JFBE، المجلد: 05، العدد: 01، مارس 2017، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصف، ميلة.
33. شاوي حنان، قياس أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات مربع كالدور دراسة حالة (الجزائر والسعودية، المغرب وتونس) خلال الفترة 1980-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022-2023.
34. شايب باشا كريمة، "تطور سياسة استغلال النفط عالميا ومحليا"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد: 05، أكتوبر 2014، جامعة الجزائر.
35. شررق سمير وقحام وهيبة وصيد فاتح، "تحليل وقياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر للفترة 1990-2018"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد: 02، المجلد: 13، 2020، جامعة غرداية.
36. شريف مريم، "الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة النفط 2014 بين عودة سيناريو المديونية وحتمية التوجه نحو الطاقة النظيفة"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 01، 2017، جمعة خميس مليانة.
37. صالح تومي ورضواني جمعة، "دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (1970-2018)"، مجلة الباحث، العدد: 16، 2016، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
38. صالح صالح، محاضرات مقياس الاقتصاد الجزئي، الفصل العاشر، جامعة سطيف 01، 2015.
39. صبيحة بولصباح ومصباح حراق، "عجز الميزانية العامة في الجزائر بين محدودية أساليب التمويل التقليدي وإمكانية اللجوء للأساليب الشرعية على ضوء التجربة السودانية"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد: 06، العدد: 02، ديسمبر 2022.
40. الطاهر زيتوني، الدور المتنامي لشركات البترول الوطنية وانعكاساته على صناعة البترول في الدول الأعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد: 39، العدد: 147، الأوابك، الكويت، خريف 2013.

41. عبد القادر فاضل، "تبعية الاستقرار المالي في الجزائر لقطاع المحروقات وأثر الأزمة المالية العالمية عليه"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: 26، 2012.
42. عبد الله قوري يحيى، "آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، باستعمال نموذج SVAR"، les cahiers du CREAD، العدد: 113، المجلد: 31، 2015، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر.
43. عبد الوهاب دادان وشليق عبد الجليل، "ملامح السياسة المالية في ظل وجود العجز الموازي باعتباره أحد اختلالات منظومة التوازن الاقتصادي حالة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد: 16، العدد: 01، 2019، جامعة الوادي.
44. عراب سمية، "تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل هيرشمان (H.H) خلال الفترة (2001-2019)"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 06، العدد: 06، ديسمبر 2021، جامعة فرحات عباس، سطيف.
45. عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، جوان 2020.
46. عية برد الرحمان، "آثار الصدمة البترولية لسنة 2015 على الاقتصاد الجزائري وآليات التعامل الحكومي"، مجلة معارف، العدد: 20، جامعة البويرة.
47. فاتح حركاتي ونشأت الوكيل، "دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد: 32، العدد: 02، 2018، جامعة حلوان، مصر.
48. قفايقية نجاة ورايس فضيل، "عجز الميزانية العامة في الجزائر بين تزايد النفقات العامة وتراجع أسعار النفط دراسة تحليلية للفترة 2009-2019"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد: 11، العدد: 01، 2021، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
49. كركب عبد الحق، "الاستغلال الفرنسي للبترول الجزائري ودور فعل الثورة الجزائرية (1956-1962)"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد: 03، العدد: 01، 2020، جامعة ابن خلدون، تيارت.

50. ماجن محمد محفوظ و خليل عبد القادر، "تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر - دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة '1970-2020'"، مجلة المعيار، المجلد: 13، العدد: 02، ديسمبر 2022، جامعة تيسمسيلت.
51. ماجن محمد محفوظ، "الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات، وسبل العلاج"، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر، قسنطينة.
52. محمد الأمين بن عزة، "تكور العقود النفطية في الجزائر ونشأة سلطة الضبط في قطاع المحروقات - دراسة من مرحلة الاكتشاف إلى غاية مرحلة الإصلاح-"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 08، العدد: 03، 2021، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة.
53. مراس محمد، "دراسة أثر الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف var"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 02، ديسمبر 2015، جامعة طاهري محمد، بشار.
54. مكاي هجيرة، بوبكر محمد، دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد: 07، العدد: 01، 2020، جامعة ابن باديس، مستغانم.
55. ملاذ فائق مجيد، أثر السياسة الانفاقية في بعض المتغيرات النقدية في الاقتصاد العراقي، مجلة الجامعة العراقية، العدد: 41، العراق.
56. نجاعي مليكة و شريط صلاح الدين، "انعكاس تقلبات أسعار النفط على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة.
57. هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد: 05، يناير 2020.
58. وسيلة السبتي، محمد لمين علون، حليلة عطية، عجز الموازنة العامة وطرق تمويله في الاقتصاد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 05، العدد: 01، 2019، جامعة محمد خيدر، بسكرة.

التقارير والمشورات:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جوان 2022.

2. بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الربع سنوية، أرقام مختلفة لشهر ديسمبر من كل سنة، 2008-2022
3. بنك الجزائر، الوضعيات الشهرية لبنك الجزائر لسنة 2018 و2019
4. بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.
5. جينيفر كونسيدين وآخرون، "دراسة النفط والمخزون العالمي: تحليل متجه الانحدار الذاتي العالمي"، مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، 2020
6. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، الفصل الخامس.
7. كريستان بيسون، ادخار الموارد تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة: مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة، وكالة الطاقة الدولية، 2012.
8. مبروك ساحلي، تداعيات انهيار أسعار النفط على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2015-2020، مركز دراسات الشرق الأوسط ORSAM، العدد: 118، ابريل 2020.
9. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2019 و2020.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد: 47، 2020.
11. نوران يوسف، استراتيجية إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربي، أمانة مجلس الوزراء العربية، صندوق النقد الدولي، 2019.

قائمة الأوامر والقوانين:

1. مرسوم تنفيذي رقم 95-54 مؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995، يحدد صلاحيات وزير المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 15، الأحد 18 شوال عام 1415هـ الموافق 19 مارس سنة 1995م.
2. أمر رقم 03-11 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 52، الأربعاء 28 جمادى الثانية عام 1424هـ الموافق 27 غشت سنة 2003م.

3. أمر رقم 04-06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 هـ الموافق 15 يوليو سنة 2006م، متضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 47، الاربعاء جمادى الثانية عام 1427 هـ الموافق 19 يوليو سنة 2006م.
4. أمر رقم 95-20 مؤرخ في 19 صفر عام 1416، يتعلق بمجلس المحاسبة، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 39، المؤرخة في الاحد 25 صفر عام 1416 هـ الموافق 23 يوليو سنة 1995م.
5. القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 يتعلق بقوانين المالية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 53، الأحد 22 ذو الحجة عام 1439 هـ الموافق 2 سبتمبر سنة 2018م.
6. القانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، الفصل الثالث المتعلق بالحسابات الخاصة للخزينة، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 83، الإثنين 5 ذو القعدة عام 1414 هـ، الموافق 29 ديسمبر سنة 2003م.
7. القانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 77، الخميس 29 ربيع الأول عام 1438 هـ الموافق 29 ديسمبر سنة 2016م.
8. القانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017، يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 57، الخميس 21 محرم عام 1439 هـ الموافق 12 أكتوبر سنة 2017م.
9. القانون رقم 19-14، 1 ربيع الثاني عام 1441 هـ الموافق 11 ديسمبر سنة 2019م، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 81.
10. القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1421 هـ الموافق 27 يونيو 2000م، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد: 37، الاربعاء 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 28 يونيو سنة 2000م.
11. القانون رقم 84-17 مؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو 1984 يتعلق بقانون المالية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 28، الثلاثاء 11 شوال عام 1404 هـ الموافق 10 يوليو سنة 1984م.

12. القانون رقم 90-21 مؤرخ في محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 35، الأربعاء 24 محرم عام 1411 هـ الموافق 15 غشت سنة 1990م.
13. القانون عضوي رقم 18-15 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، يتعلق بقوانين المالية، (ج.ر.ج.د.ش)، العدد 53، الأحد 22 ذو الحجة عام 1439 هـ الموافق 2 سبتمبر سنة 2018م.
14. نظام رقم 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، والنظام رقم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020، بنك الجزائر، الصيرفة الإسلامية.

قائمة المؤتمرات والملتقيات:

1. الطيب داودي وصبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة التقليدية والصناعة المالية، الجزائر 2014.
 2. عبد الصمد سعودي ومسعود بن لخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول "سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014"، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 11-12، نوفمبر 2014.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

Les livres:

1. Denideni yahia, **La pratique du système budgétaire de l'Etat en Algérie**, Office des Publications Universitaires, 2002.
2. Gourieroux. C & Monfort. A, **Séries Temporelles et Modèles Dynamiques**, Economica, Paris.1990.
3. Terence C. Mills, **Time Series Econometrics - A Concise Introduction-**, Palgrave Macmillan, England, 2015.

Les article:

1. Akaike. H, **A New Look at the Statistical Model Identification**, IEEE Transactions on Automatic Control, Vol AC-19, N°: 06, 1974.
2. Dickey. D & Fuller. W, **The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root**, Econometrica, n° 49, N-Y, 1981, PP 1057-1072.
3. JAMES.Hamilton, **Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08**", Brookings Papers Economic Activity, 2009.
4. Johannes Benigni, **"The Complex World of Oil Markets and Trading"**, The Way Ahead magazine, Society of Petroleum Engineers, Vol 3 Issue 3, 2007.
5. Nicolas Carnot & Catherine Hagege, **"Le marché pétrolier"**, Analyses Economiques, N°: 53, la France, Novembre 2004.
6. Pierre Radanne, **Chocs et contrechocs pétroliers (1960-2060)**, Annales des Mines, N°: 32, octobre,2003.
7. Schwarz. G, **Estimating the Dimension of a Model**, Annals of Statistics, Vol 06, 1978.

Les rapports

1. BANK OF ALGERIA, Point de situation sur le financement non conventionnel, 1 avril 2019.
2. BANK OF ALGERIA, Rapport 2002, Evolution Economique et Monetaire En Algérie, Annexe, tab: 02
3. Bank Of Algeria, Series Retrospectives, Statistiques De la Balance Des Paiements 1992-2020, **Bulletin Statistique**, Juin 2022.
4. Blundell-Wignall and others, Sovereign Wealth and Pension Fund Lssues, OECO Workin papers on Lnsurance and Private Pensions NO : 14, OECD Publishing France, 2008.
5. BP statistical review of world energy 2020, 2021.
6. Document de Groupe de la Banque mondiale, Rapport N°: 225828-AL, 30 juin 2003.

7. IED, **Oil Market Report**, 14 décembre 2021, and 12 May 2022.
8. Ministère des Finances, Rapports de présentation des lois de finances, **Rapports de présentation du projet de la loi de finances**.
9. Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le site, rétrospective, **Monnaie et crédit**, Tab :2
10. Office National des Statistiques (ONS), publication, publication disponibles sur le site, rétrospective, **rétrospective 1960-2020, comptes économiques**, tab : 29.
11. Office National des Statistiques (ONS), **Rétrospective 1962-2020, Indices**, tab: 33
12. Organisation of Petroleum Exporting Countries, **Annual Report**, 2018, 2019, 2020.
13. Robert Mabro, "**The Oil Price Crisis of 1998**", Oxford Institute for Energy Studies, 1998.
14. Taoufik Rajhi et autres, "**Impact des chocs pétroliers sur les économies africaines: une enquête empirique**", African Development Bank, 2006.

المواقع الالكترونية:

1. وكالة الانباء الجزائرية:

www.aps.dz/ar/economie/77211-7-610

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط:

oapecorg.org/ar/Home/About-Us/History

3. منهج مفتوح للتعرف على أساسيات صناعة النفط –مقدمة لصناعة النفط-:

www.academia.edu

4. الديوان الوطني للإحصاء:

www.dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques

قائمة الملاحق

الملحق (أ)

الملحق	
الجدول (أ)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020	
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.428.440.000	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
93.944.000	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.182.631.000	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
444.741.000	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
47.159.000	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
294.691.000	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
3.046.865.000	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية
35.047.000	201 - 006 - حواصل ومداخل أملاك الدولة.....
174.436.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
50.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
209.533.000	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
833.000.000	الإيرادات الأخرى.....
833.000.000	المجموع الفرعي (3)
4.089.398.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية
2.200.325.000	201 - 011 - الجباية البترولية.....
6.289.723.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق (ب)

الجدول (ب)	
توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التشغيل لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية	
المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
8.273.807.000	رئاسة الجمهورية
4.326.911.000	مصالح الوزير الأول
1.230.330.000.000	الدفاع الوطني
38.383.000.000	الشؤون الخارجية
431.994.418.000	الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
77.529.605.000	العدل
86.615.374.000	المالية
59.844.836.000	الطاقة
230.754.424.000	المجاهدين
25.360.349.000	الشؤون الدينية والأوقاف
724.681.708.000	التربية الوطنية
364.283.132.000	التعليم العالي والبحث العلمي
49.936.401.000	التكوين والتعليم المهنيين
14.903.360.000	الثقافة
2.304.381.000	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة
36.518.016.000	الشباب والرياضة
82.173.251.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
4.685.200.000	الصناعة والمناجم
225.179.207.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري
16.238.221.000	السكن والعمران والمدينة
17.527.751.000	التجارة
18.360.897.000	الاتصال
24.655.965.000	الأشغال العمومية والنقل
13.685.429.000	الموارد المائية
3.117.974.000	السياحة والصناعة التقليدية
408.282.838.000	الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات
197.595.537.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
223.629.000	العلاقات مع البرلمان
2.108.927.000	البيئة والطاقات المتجددة
4.399.874.548.000	المجموع الفرعي
493.564.547.000	التكاليف المشتركة
4.893.439.095.000	المجموع العام

الملحق (ج)

3 جمادى الأولى عام 1441 هـ 30 ديسمبر سنة 2019 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 81	52
<p>الجدول (ج)</p> <p>توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات</p> <p>(بآلاف دج)</p>		
القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الزراعة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.469.880.844	2.130.208.744
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	150.000.000	799.464.487
مجموع ميزانية التجهيز	1.619.880.844	2.929.673.231

الملحق رقم (01): نتائج تقدير اختبار الاستقرائية ADF لمتغير رصيد الموازنة العامة عند المستوى

Null Hypothesis: LSB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.779639	0.0377
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LSB)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 09:51
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSB(-1)	-0.875904	0.231743	-3.779639	0.0013
C	3.067095	0.901848	3.400899	0.0030
@TREND("1998")	-0.033035	0.027806	-1.188082	0.2494
R-squared	0.430514	Mean dependent var	-0.011611	
Adjusted R-squared	0.370568	S.D. dependent var	0.963616	
S.E. of regression	0.764502	Akaike info criterion	2.426939	
Sum squared resid	11.10480	Schwarz criterion	2.575718	
Log likelihood	-23.69633	Hannan-Quinn criter.	2.461987	
F-statistic	7.181708	Durbin-Watson stat	2.014275	
Prob(F-statistic)	0.004754			

الملحق رقم (02): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير أسعار البترول عند المستوى

Null Hypothesis: LPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.805032	0.0359
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPP)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPP(-1)	-0.856421	0.225076	-3.805032	0.0012
C	1.278203	0.325744	3.923953	0.0009
@TREND("1998")	0.014304	0.010158	1.408040	0.1753
R-squared	0.446309	Mean dependent var		0.023329
Adjusted R-squared	0.388026	S.D. dependent var		0.318048
S.E. of regression	0.248805	Akaike info criterion		0.181832
Sum squared resid	1.176178	Schwarz criterion		0.330610
Log likelihood	0.999851	Hannan-Quinn criter.		0.216879
F-statistic	7.657596	Durbin-Watson stat		2.056996
Prob(F-statistic)	0.003639			

الملحق رقم (03): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير النفقات الحكومية عند المستوى

Null Hypothesis: LDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.334887	0.9837
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 09:59
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDP(-1)	-0.045606	0.136183	-0.334887	0.7414
C	0.211640	0.405306	0.522172	0.6076
@TREND("1998")	-0.000760	0.006809	-0.111634	0.9123
R-squared	0.172923	Mean dependent var		0.041767
Adjusted R-squared	0.085862	S.D. dependent var		0.047254
S.E. of regression	0.045180	Akaike info criterion		-3.230191
Sum squared resid	0.038784	Schwarz criterion		-3.081413
Log likelihood	38.53210	Hannan-Quinn criter.		-3.195143
F-statistic	1.986236	Durbin-Watson stat		2.125316
Prob(F-statistic)	0.164697			

الملحق رقم (04): نتائج تقدير اختبار الاستقرار ADF لمتغير النفقات الحكومية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.847248	0.0046
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 09:59
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDP(-1))	-1.130345	0.233193	-4.847248	0.0001
C	0.093095	0.028123	3.310333	0.0039
@TREND("1998")	-0.003785	0.001739	-2.176129	0.0431
R-squared	0.569448	Mean dependent var	-0.002885	
Adjusted R-squared	0.521609	S.D. dependent var	0.065605	
S.E. of regression	0.045376	Akaike info criterion	-3.216102	
Sum squared resid	0.037062	Schwarz criterion	-3.066884	
Log likelihood	36.76907	Hannan-Quinn criter.	-3.183717	
F-statistic	11.90338	Durbin-Watson stat	2.101666	
Prob(F-statistic)	0.000508			

الملحق رقم (05): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير الإيرادات العادية عند المستوى

Null Hypothesis: LRNP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.375427	0.3801
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRNP)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 10:00
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRNP (-1)	-0.671036	0.282491	-2.375427	0.0296
D(LRNP (-1))	0.419366	0.252515	1.660755	0.1151
C	1.718752	0.699941	2.455568	0.0251
@TREND("1998")	0.034354	0.014982	2.292966	0.0349
R-squared	0.280399	Mean dependent var		0.047050
Adjusted R-squared	0.153411	S.D. dependent var		0.036906
S.E. of regression	0.033957	Akaike info criterion		-3.757800
Sum squared resid	0.019602	Schwarz criterion		-3.558844
Log likelihood	43.45690	Hannan-Quinn criter.		-3.714622
F-statistic	2.208067	Durbin-Watson stat		1.975135
Prob(F-statistic)	0.124422			

الملحق رقم (06): نتائج تقدير اختبار الاستقرار ADF لمتغير الإيرادات العادية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LRNP) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.952534	0.0278
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LRNP,2)

Method: Least Squares

Date: 10/28/23 Time: 10:01

Sample (adjusted): 2000 2020

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRNP(-1))	-0.921326	0.233098	-3.952534	0.0009
C	0.056721	0.021572	2.629452	0.0170
@TREND("1998")	-0.001117	0.001373	-0.813492	0.4266
R-squared	0.474178	Mean dependent var	-0.000329	
Adjusted R-squared	0.415754	S.D. dependent var	0.049826	
S.E. of regression	0.038085	Akaike info criterion	-3.566416	
Sum squared resid	0.026109	Schwarz criterion	-3.417199	
Log likelihood	40.44737	Hannan-Quinn criter.	-3.534032	
F-statistic	8.116069	Durbin-Watson stat	2.030050	
Prob(F-statistic)	0.003073			

الملحق رقم (07): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير الجباية البترولية عند المستوى

Null Hypothesis: LFP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.347800	0.0847
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFP)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 10:01
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFP(-1)	-0.565584	0.168942	-3.347800	0.0034
C	1.620250	0.462178	3.505682	0.0024
@TREND("1998")	0.013910	0.005610	2.479646	0.0227
R-squared	0.427412	Mean dependent var		0.034735
Adjusted R-squared	0.367139	S.D. dependent var		0.077116
S.E. of regression	0.061347	Akaike info criterion		-2.618405
Sum squared resid	0.071507	Schwarz criterion		-2.469626
Log likelihood	31.80245	Hannan-Quinn criter.		-2.583357
F-statistic	7.091326	Durbin-Watson stat		1.591155
Prob(F-statistic)	0.005006			

الملحق رقم (08): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير الجباية البترولية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LFP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.866478	0.0328
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 10:02
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFP(-1))	-0.897287	0.232068	-3.866478	0.0011
C	0.047175	0.039594	1.191487	0.2489
@TREND("1998")	-0.001922	0.002752	-0.698437	0.4938
R-squared	0.453752	Mean dependent var	-0.012437	
Adjusted R-squared	0.393058	S.D. dependent var	0.096169	
S.E. of regression	0.074922	Akaike info criterion	-2.213173	
Sum squared resid	0.101040	Schwarz criterion	-2.063955	
Log likelihood	26.23831	Hannan-Quinn criter.	-2.180789	
F-statistic	7.476037	Durbin-Watson stat	1.933284	
Prob(F-statistic)	0.004330			

الملحق رقم (09): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير سعر الصرف عند المستوى

Null Hypothesis: LTAUCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.962803	0.9292
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTAUCH)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 10:02
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LTAUCH(-1)	-0.123628	0.128405	-0.962803	0.3477
C	0.229083	0.229594	0.997773	0.3309
@TREND("1998")	0.001876	0.001691	1.109944	0.2809
R-squared	0.061783	Mean dependent var		0.015187
Adjusted R-squared	-0.036977	S.D. dependent var		0.030219
S.E. of regression	0.030773	Akaike info criterion		-3.998264
Sum squared resid	0.017992	Schwarz criterion		-3.849485
Log likelihood	46.98090	Hannan-Quinn criter.		-3.963216
F-statistic	0.625586	Durbin-Watson stat		1.386013
Prob(F-statistic)	0.545611			

الملحق رقم (10): نتائج تقدير اختبار الاستقرارية ADF لمتغير سعر الصرف عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LTAUCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.745212	0.0414
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LTAUCH,2)
Method: Least Squares
Date: 10/28/23 Time: 10:03
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LTAUCH(-1))	-0.805143	0.214979	-3.745212	0.0015
C	-0.003165	0.014408	-0.219652	0.8286
@TREND("1998")	0.001136	0.001069	1.062114	0.3022
R-squared	0.445839	Mean dependent var	-0.001342	
Adjusted R-squared	0.384265	S.D. dependent var	0.037606	
S.E. of regression	0.029509	Akaike info criterion	-4.076670	
Sum squared resid	0.015674	Schwarz criterion	-3.927453	
Log likelihood	45.80504	Hannan-Quinn criter.	-4.044286	
F-statistic	7.240761	Durbin-Watson stat	2.121747	
Prob(F-statistic)	0.004929			

الملحق رقم (11) نتائج تقدير نموذج SVAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 10/28/23 Time: 10:06

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	LSB	LPP	DLDP	DLRNP	DLFP	DLTAUCH
LSB(-1)	0.631407 (0.24243) [2.60446]	-0.167142 (0.16656) [-1.00349]	0.068238 (0.02563) [2.66248]	0.005174 (0.03102) [0.16680]	0.045039 (0.05347) [0.84226]	-0.035434 (0.01243) [-2.85085]
LSB(-2)	0.688972 (0.28801) [2.39216]	-0.110965 (0.19788) [-0.56078]	-0.051606 (0.03045) [-1.69489]	0.006844 (0.03685) [0.18571]	-0.041736 (0.06353) [-0.65697]	0.004359 (0.01477) [0.29523]
LPP(-1)	3.169955 (0.56092) [5.65136]	-0.362707 (0.38538) [-0.94118]	-0.018649 (0.05930) [-0.31449]	-0.021303 (0.07177) [-0.29680]	0.091918 (0.12372) [0.74294]	-0.045335 (0.02876) [-1.57645]
LPP(-2)	-2.071688 (0.50194) [-4.12740]	0.217031 (0.34485) [0.62935]	-0.018118 (0.05306) [-0.34143]	0.044812 (0.06423) [0.69773]	-0.060594 (0.11071) [-0.54731]	0.066016 (0.02573) [2.56537]
DLDP(-1)	-10.09860 (5.12629) [-1.96996]	-0.488424 (3.52198) [-0.13868]	1.316147 (0.54194) [2.42857]	0.345230 (0.65595) [0.52631]	1.702609 (1.13072) [1.50578]	-0.156952 (0.26282) [-0.59719]
DLDP(-2)	7.831152 (3.42285) [2.28790]	-0.420101 (2.35165) [-0.17864]	-0.333982 (0.36186) [-0.92296]	0.114146 (0.43798) [0.26062]	-0.260462 (0.75498) [-0.34499]	-0.314824 (0.17549) [-1.79402]
DLRNP(-1)	4.773942 (3.08496) [1.54749]	-0.486656 (2.11950) [-0.22961]	-0.647300 (0.32614) [-1.98475]	-0.265738 (0.39474) [-0.67319]	-0.711508 (0.68046) [-1.04564]	-0.002830 (0.15816) [-0.01789]
DLRNP(-2)	-10.41028 (4.79146) [-2.17267]	1.296304 (3.29194) [0.39378]	0.841557 (0.50655) [1.66137]	0.062225 (0.61310) [0.10149]	0.898042 (1.05686) [0.84973]	-0.136154 (0.24565) [-0.55425]
DLFP(-1)	-0.736061 (1.64975) [-0.44616]	1.200299 (1.13345) [1.05898]	-0.237674 (0.17441) [-1.36274]	-0.006449 (0.21110) [-0.03055]	0.067295 (0.36389) [0.18493]	0.247991 (0.08458) [2.93201]
DLFP(-2)	-2.985532 (2.00400) [-1.48979]	0.184411 (1.37683) [0.13394]	0.098816 (0.21186) [0.46642]	0.028948 (0.25643) [0.11289]	-0.203379 (0.44203) [-0.46011]	0.109992 (0.10274) [1.07056]
DLTAUCH(-1)	7.469814 (5.33061) [1.40131]	-3.058191 (3.66236) [-0.83503]	0.522791 (0.56354) [0.92769]	0.325368 (0.68209) [0.47702]	0.493536 (1.17578) [0.41975]	-0.230128 (0.27329) [-0.84205]

DLTAUCH(-2)	5.649291 (4.27135) [1.32260]	-3.812445 (2.93460) [-1.29914]	-0.428355 (0.45156) [-0.94861]	0.335232 (0.54655) [0.61336]	0.755686 (0.94214) [0.80210]	-0.004367 (0.21899) [-0.01994]
C	-2.582489 (1.66329) [-1.55264]	2.862070 (1.14275) [2.50455]	0.003818 (0.17584) [0.02172]	-0.046785 (0.21283) [-0.21982]	-0.126356 (0.36687) [-0.34441]	0.090736 (0.08527) [1.06405]
R-squared	0.913971	0.599212	0.749904	0.307469	0.484462	0.826720
Adj. R-squared	0.766492	-0.087854	0.321167	-0.879726	-0.399319	0.529670
Sum sq. resids	1.047725	0.494555	0.011710	0.017155	0.050974	0.002754
S.E. equation	0.386878	0.265802	0.040900	0.049504	0.085334	0.019835
F-statistic	6.197312	0.872132	1.749101	0.258988	0.548170	2.783096
Log likelihood	1.112345	8.619520	46.05189	42.23350	31.34299	60.52583
Akaike AIC	1.188766	0.438048	-3.305189	-2.923350	-1.834299	-4.752583
Schwarz SC	1.835992	1.085274	-2.657963	-2.276124	-1.187073	-4.105357
Mean dependent	3.025752	1.713245	0.041439	0.049475	0.024258	0.011324
S.D. dependent	0.800615	0.254843	0.049641	0.036107	0.072138	0.028922
Determinant resid covariance (dof adj.)		8.28E-16				
Determinant resid covariance		1.52E-18				
Log likelihood		239.9922				
Akaike information criterion		-16.19922				
Schwarz criterion		-12.31587				

الملحق رقم (12): نتائج تقدير المصفوفة A و B

Structural VAR Estimates

Date: 10/28/23 Time: 10:18

Sample (adjusted): 2001 2020

Included observations: 20 after adjustments

Estimation method: method of scoring (analytic derivatives)

Convergence achieved after 1 iterations

Structural VAR is over-identified (10 degrees of freedom)

Model: $Ae = Bu$ where $E[uu'] = I$

Restriction Type: short-run pattern matrix

A =

	1	C(1)	C(2)	C(3)	C(4)	C(5)
0	1	0	0	0	0	0
0	0	1	0	0	0	0
0	0	0	1	0	0	0
0	0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	1	0

B =

C(6)	0	0	0	0	0	0
0	C(7)	0	0	0	0	0
0	0	C(8)	0	0	0	0
0	0	0	C(9)	0	0	0
0	0	0	0	C(10)	0	0
0	0	0	0	0	C(11)	0

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.761071	0.115742	6.575609	0.0000
C(2)	3.251052	0.752182	4.322160	0.0000
C(3)	5.421278	0.621452	8.723566	0.0000
C(4)	-5.567992	0.360515	-15.44455	0.0000
C(5)	-9.220509	1.551031	-5.944760	0.0000
C(6)	0.137582	0.021754	6.324555	0.0000
C(7)	0.265802	0.042027	6.324555	0.0000
C(8)	0.040900	0.006467	6.324555	0.0000
C(9)	0.049504	0.007827	6.324555	0.0000
C(10)	0.085334	0.013493	6.324555	0.0000
C(11)	0.019835	0.003136	6.324555	0.0000

Log likelihood 147.5745

LR test for over-identification:

Chi-square(10) 58.85674 Probability 0.0000

Estimated A matrix:

1.000000	0.761071	3.251052	5.421278	-5.567992	-9.220509
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000

Estimated B matrix:

0.137582	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.265802	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.040900	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.049504	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.085334	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.019835

تمت بفضل الله